المدخل

لدراسة العقيدة الإسلامية

على مذهب أهل السنة والجماعة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

رقم الإيداع ١٦١٣٣ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولي ٦ - ٥٧ - ٦٠٥٢ - ٩٧٧



دار ابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف: ٤٣١٥٨٨٢ - فاكس: ٤٣١٨٨٩١

الرياض - ص.ب: ١٥٦٤٧١

الرمز البريدي: ١١٧٧٨

المملكة العربية السعودية

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

القاهرة: ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

ت: ٥٠٦٦٤٢٠ - محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦

الإدارة: الجيزة برج الأطباء، أول شارع فيصل

تليفون: ٥٦٩٣٦١٥ تليفاكس: ٣٢٥٥٨٢٠ - ٥٦٩٢٨٥٠

ص.ب ٨ بين السرايات

جمهورية مصر العربية

E-mail:ebnaffan@hotmail.com

المدخل

لدراسة العقيدة الإسلامية

على مذهب أهل السنة والجماعة

بقلم

الدكتور إبراهيم بن محمد البريكان

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالدمام

قسم الدراسات الإسلامية

دار ابن القيم   دار ابن عفان


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم
فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين
عضو الافتاء في رئاسة إدارة البحوث العلمية والافتاء

الحمد لله الذي خلق الخلق وكلف بعضهم بالعبادة. وأوجب عليهم الإتيان بما أمر به وأراده، أحمده وأشكره وأسأله الفضل والزيادة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أعظم بها من شهادة، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وأصحابه وأولاده وأحفاده.

وبعد فقد فرض الله تعالى على البشر معرفته وعبادته، وأمرهم بتوحيده وطاعته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه، ولكن سبحانه لحكمته وعلمه سلط على الإنسان أعداء ألداء كالنفس الأمارة بالسوء، والهوى الذي يعمي ويصم، والشياطين من الجن والإنس، والشهوات والملاهي التي تغري بمن ركن إليها فمن أعانه الله تعالى وثبته وهداه وأقبل بقلبه إلى طاعته، لم تؤثر فيه تلك الإغراآت ولم يركن إلى أولئك الأعداء، ومن انخدع بالشهوات وركن إلى الدنيا وأصغى إلى وساوس الأعداء ضل وتاه وخرج عن حد الاستقامة، ولما كان الأولون هم الأغلب على نوع البشر خاف أهل الاستقامة على أنفسهم وأولادهم وتلاميذهم وحذروهم من الغواية والضلال وكتبوا في ذلك المؤلفات الصغيرة والكبيرة التي تتعلق بالعقائد وأصول الدين، ولقبوها بالسنة والتوحيد والأسماء والصفات والإيمان والشريعة والعقيدة والتحذير من البدع والرد على المبتدعة من الجهمية والمعطلة والمشبهة وأهل

التحريف والتأويل والتكييف والتمثيل من الرافضة والخوارج والمعتزلة والجبرية والمرجئة ومن ينسب إلى شخص كالأشاعرة والماتريدية والكلابية والكرامية والسالمة ونحوهم، ولما كان الكلام على هذه الفرق متفرقاً في الكتب ومن الصعب الاطلاع عليها في وقت قصير صحت همة الدكتور الشيخ إبراهيم البريكان إلى وضع هذه الرسالة التي عملها كتقريب لمصطلحات العقيدة وما يدور حول هذا المعتقد من التكفير والتفسيق والتوحيد والشرك والنفاق والفسوق وأنواع ذلك وكذا تكلم على الولاية والكرامة وما تدعيه الصوفية وما يمكن أن يحتاج إليه من يبحث في العقيدة مع الاختصار وإيضاح التعاريف وذكر الأدلة والأمثلة بإيجاز فجاء بهذه الرسالة فريدة في بابها لإحاطتها بأغلب ما يدور على الألسن وما يسطر في الكتب من أمر العقيدة والتوحيد فجزاه الله أحسن الجزاء ونفع بعلومه وبارك في أيامه وأكثر في أهل العلم من أمثاله العاملين بالعلم والداعين إليه، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.



مقدمة الطبعة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وأشهد إن لا إله إلا الله الحق المبين، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله النبي الأمين.

أما بعد: فإن كتابي المسمى بالمدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة، قد أخذ منزلة مرموقة بين كتب العقيدة المعاصرة لما تضمنه من مادة جامعة لشتات موضوعاته ولتقريبه لكثير من مباحث العقيدة لغير المختصين، الأمر الذي أبان عن الحاجة لطبعه مرة بعد مرة تعميماً للفائدة ونشراً لأهم مهمات الدين وهو العقيدة وقد وعدنا القارىء الكريم مراراً بزيادة بعض الأمور المهمة وكانت شدة الطلب على الكتاب مانعة من تتميمها مع إننا لم نخل الطبعات السابقة منها، ولكننا قد تيسر لنا من الوقت في هذه الطبعة ما لم يتيسر في سابقتها فهرعنا إلى زيادة ما أمكننا زيادته من مباحث مهمة ومن صياغة جديدة لبعض الموضوعات، ولقد ظهر لي من خلال متابعتي لقراءة هذا الكتاب وتدريسي إياه أنه اشتمل على الأمور التالية:

أولاً: العناية بالمصطلحات العقدية وتحرير مدلولاتها.

ثانياً: بيان الأحكام المترتبة عليها عقدياً.

ثالثاً: بيان أقسام مسميات المصطلحات وأنواعها وربط كل قسم بحكمه العقدي الخاص.

رابعاً: بيان الوجوه الدالة على منزلة هذه المصطلحات وموقف العقيدة الإسلامية منها.

خامساً: إظهار آثار هذه المصطلحات في واقع المسلمين العملي سلباً وإيجاباً.

سادساً: بيان الفروق العقدية بين المصطلحات المختلفة.

سابعاً: بيان الأركان والشروط والأصول المتعلقة بمصداقية هذه المصطلحات حتى تترتب عليها الأحكام.

ثامناً: بيان ضد الحق وما يتعلق بالتعبير عنه في القرآن والسنة النبوية ومنهج كليهما في ذلك.

تاسعاً: ضرب الأمثلة المقربة للأمور العقدية مما يسهل الفهم ويقربها للذهن.

عاشراً: حرصت على الربط بين الموضوعات كلها حتى يكون الكتاب وحدة واحدة رتب بعضها على بعض.

هذا وإني لأرجو أن يستمر عطاء هذا الكتاب ونفعه حتى يكون لي صدقة جارية في الحياة وبعد الممات. وقد حققنا في هذه الطبعة الأمور التالية:

١ ـ إسناد المادة العلمية إلى ما أمكننا من مصادرها ومراجعها.

٢ ـ صياغة بعض الموضوعات صياغة تعين على فهمها وتصور مقاصدها.

٣ ـ ضبط بعض المصطلحات التي لم يحصل ضبطها في الطبعات السابقة.

٤ ـ زيادة بعض الفروق العقدية المهمة في نظري.

٥ ـ صف الكتاب صفاً أنيقاً مما يعين على يسر المراجعة والقراءة.

٦ ـ زيادة بعض الأنواع والتقسيمات التي رأينا أن الإشارة لها مهمة والعمل على ذكرها متعين لمزيد الفهم والفائدة.

٧ ـ وضع عناوين جانبية لبعض الموضوعات تزيد من وضوحها وتساعد على تمام فهمها.

وبعد:

فأرجو بذلك أن أكون قد أحسنت فيما صنعت فإن يكن من إحسان فذلك بفضل الله وإن يكن غير ذلك فبسبب النفس والشيطان، وأسأله تعالى أن يكفيني شرهما إنه جواد كريم بر رحيم.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

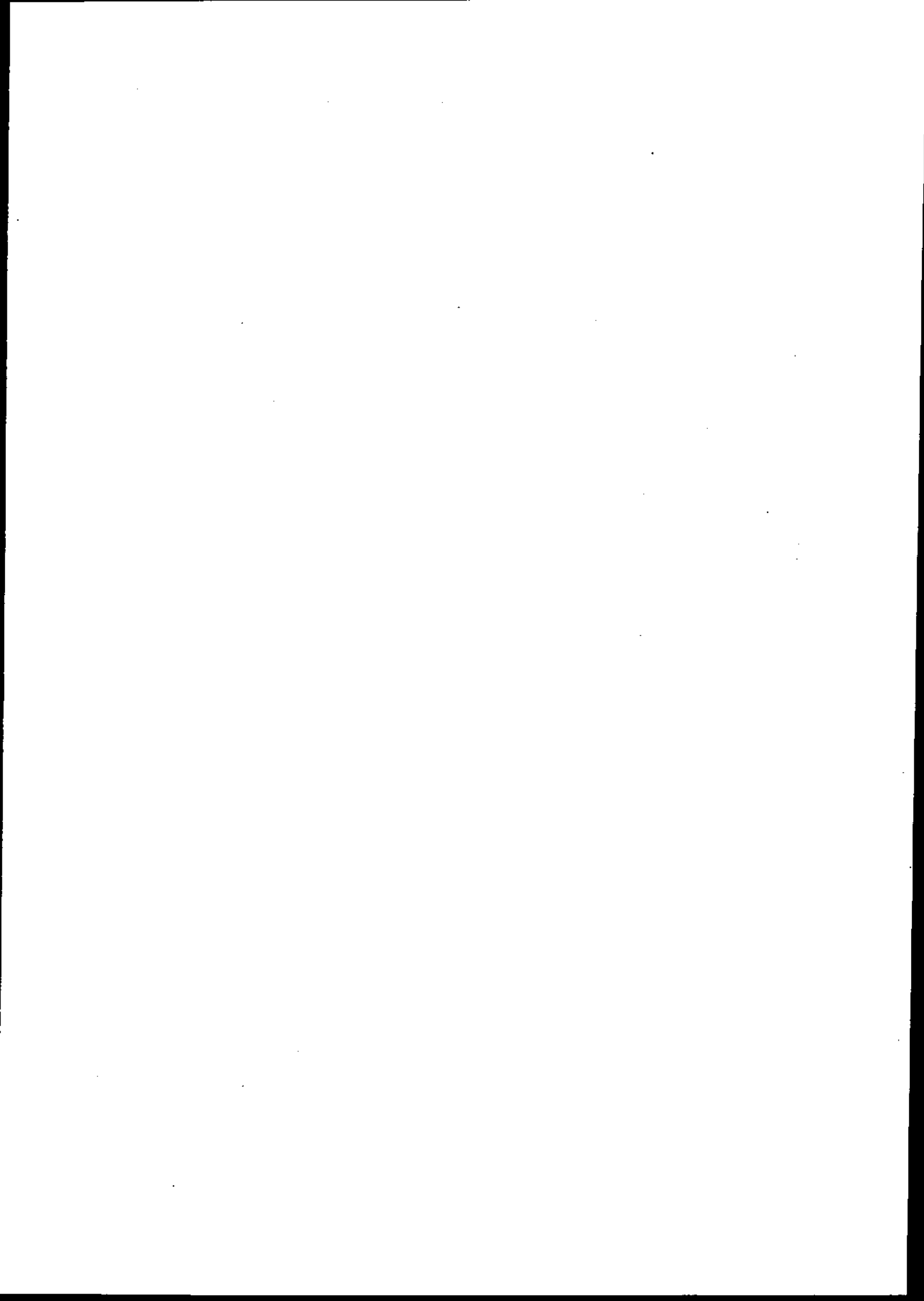
كتبـه

د. إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكان

قسم الدراسات الإسلامية

بكلية المعلمين بالدمام

ص ب (٢٣٧٥)



التعريف بلفظ المصطلحات العقدية

نرى أنه من المهم قبل البدء في تحليل بعض المصطلحات العقدية أن نقوم بتعريف المصطلحات العقدية؛ توطئة للدخول إلى ما سنتناوله بالدراسة منها فنقول:

المصطلحات: جمع مصطلح وهو ما تعارف عليه أهل علم معين من الألفاظ والتراكيب في التعبير عن حقائق ذلك العلم، وعلى هذا فكل علم له مصطلحاته الخاصة به والتي تعد جزءاً من منهجيته. ففي إطار الشرعيات نجد أن للفقهاء من المصطلحات ما يعبرون به عن حقائقهم الفقهية، والأمر نفسه تجده بالنسبة لعلماء أصول الفقه وعلماء التفسير وأصوله ونحو ذلك.

وعليه؛ فلعلماء العقيدة الإسلامية أيضاً من المصطلحات ما يعبرون به عن حقيقة العقائد الإسلامية، فالمصطلح العقدي إذن هو: ما تعارف عليه علماء العقيدة في التعبير عن مقاصدهم العقدية، وهذه المصطلحات العقدية على قسمين[1]:

الأول: مصطلحات صحيحة: وهي ما جاء الكتاب والسنة وأقوال السلف باستعمالها دالة على الحقائق العقدية، أو لم ترد لكنها دلت

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٨، ٢٧٩).

على معنى صحيح لا احتمال فيه. فمثال ما دل عليه الكتاب والسنة: لفظ الإيمان والإسلام والإحسان والظلم والعدل ونحو ذلك، ومثال ما دل عليه استعمال السلف: كلفظ توحيد وعقيدة ولفظ الفقه الأكبر ونحو ذلك، ومثال ما دل على معنى صحيح بلا احتمال: كلفظ الذات والوجود والأزلي ونحو ذلك.

الثاني: مصطلحات فاسدة: وهي تلك الألفاظ التي لم ترد في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ولا في قول السلف، أو كانت محتملة للحق والباطل لوقوع الاشتراك فيها بين المعنيين ـ الحق والباطل ـ أو كانت من ألفاظ الكتاب والسنة ولكن استعملت في غير ما سيقت له من المعاني فيهما. ومن أمثلة ذلك: لفظ الحيز والتركيب والجبر والتسيير والعرض والجوهر، ولفظ العدل إذا استعمل في معنى تخليد العصاة أصحاب الكبائر في النار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا استعمل في الخروج على أئمة العدل من المسلمين.

وإذا عرف معنى المصطلح العقدي وأنواعه فلنشرع في بيان معاني بعض المصطلحات العقدية. فنقول وبالله التوفيق ونسأله الهداية لأقوم طريق.

التعريف ببعض المصطلحات العقدية:

أولاً ـ تعريف العقيدة[1]:

مرت كلمة عقيدة بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي دور الموسوعية في المعنى وعدم الاختصاص، وهو المعنى اللغوي، فهي في اللغة تطلق ويراد بها:

١ ـ العزم المؤكد.

---

(١) قارن لوامع الأنوار السنية (١/١٤٧ ـ ١٥٠).

٢ ـ الجمع.

٣ ـ النية.

٤ ـ التوثيق للعقود.

٥ ـ ما يدين به الإنسان سواء كان حقاً أو باطلاً.

المرحلة الثانية: وهي دور الفعل القلبي، وفيه تبرز العقيدة كمعنى يقوم بقلب العبد، وهو أخص من المرحلة قبله، ويعبر عنه بالمعنى المصدري وهو بهذا الاعتبار: «الإيمان الذي لا يحتمل النقيض» وهو والحالة هذه يعتبر معنى شرعيًا.

قوله «الإيمان» أي: التصديق.

وقوله: «لا يحتمل النقيض» أي: لا يوجد في القلب سواه بحيث لا يجوز إمكان فرض آخر غير المؤمن به، وهو بذلك يخرج كل فرض قدر له نقيض كالشك والظن والوهم والجهل والخطأ والنسيان. وهذا المعنى هو الذي كان موجوداً في العصور الثلاثة ـ الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ من الجهة التطبيقية، كما قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾.

المرحلة الثالثة: وهي الدور الذي نضجت فيه العقيدة، وأصبحت علماً ولقباً على قضايا معينة، وهو دور الاستقرار وهو المعبر عنه «العلم بالأحكام الشرعية العقدية المكتسب من الأدلة اليقينية ورد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية».

فالمراد بالعلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه. ولا يكون ذلك إلا بتصور مفرداته والتصديق بمركباته (نسبة) كما هي في واقع الأمر حقيقة معلومة من الدليل الشرعي اليقيني.

والمراد بالأحكام: ما تدل عليه النصوص من قواعد عقدية ومبادىء كلية يقينية. نسبت للشرع لإخراج ما ليس شرعياً، وهكذا

الأمر بالنسبة للعقدية لإخراج ما عداها.

والأدلة: جمع دليل وهو المرشد للطريق لغة، واصطلاحاً: هو ما يمكن بصحيح النظر فيه التوصل إلى معلوم خبري.

ويراد بصحيح النظر: قواعده ومبادئه الكلية العاصمة من الخطأ في النظر، والنظر هو التأمل في الدليل سواء كان دليلاً حسياً أو عقلياً أو نقلياً.

والمراد بالمعلوم الخبري: هو نسبة المفردات بعضها إلى بعض «الجملة» وذلك بالتوصل من خلال النظر إلى نسبة مكونة من مفردات مفهومة المعنى، قد حمل بعضها على بعض؛ لإفادة معنى يراد الدلالة عليه بألفاظ الدليل، سواء وافق ظاهر اللفظ أو خالفه إذ المقصود هو التوصل لما يراد من الدليل.

وأضيفت الأدلة إلى اليقينية؛ لأن قضايا العقيدة يقينية ولا يمكن أن يتوصل إليها إلا بالدليل اليقيني.

ودفع الشبهات أي: ردها بما يدل على إفادة معنى يراد الدلالة عليه بألفاظ الدليل، سواء وافق ظاهر اللفظ أو خالفه إذ المقصود هو التوصل لما يراد من الدليل.

وأضيفت الأدلة إلى اليقينية؛ لأن قضايا العقيدة يقينية ولا يمكن أن يتوصل إليها إلا بالدليل اليقيني.

ودفع الشبهات أي: ردها بما يدل على بطلانها من حسن أو عقل أو نقل أو فطرة.

والشبهات: جمع شبهة مشتقة من الشبه؛ لأن كلاً من الشيئين أشبه الآخر بحيث لا يمكن التمييز بينهما فيظن بذلك أن أحدهما هو الآخر وليس كذلك.

والقوادح: جمع قادح، وهو المفسد للدليل سواء كان عقلياً أو نقلياً أو دلالته على المطلوب.

ثانياً ـ تعريف التوحيد[1]:

وقد مرت كلمة توحيد بنفس الأدوار التي مرت بها كلمة عقيدة، فهي في الدور اللغوي مشتقة من وحد يوحد توحيداً فهي مصدر للفعل وحد بمعنى جعله واحداً، ثم نقل عن هذا المعنى إلى معنى الفرد المتميز عن غيره؛ لأن كون الله واحداً ليس بجعل جاعل، وعلى هذا فالواحد هو المنفرد بخصائصه عما سواه. ومن هذا المعنى قولهم: واحد زمانه أي: فرداً فيه إما علماً أو عقلاً أو كرماً ونحو ذلك، وفي الدور المصدري أو باعتباره فعلاً من أفعال القلب: هو إفراد الله بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات والأفعال. وفي الدور الأخير وهو دور الاستقلال صارت فيه كلمة التوحيد تدل على العلم المسمى بها وهي بهذا الاعتبار:

«العلم الذي يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية».

فالعلم: الإدراك الجازم للشيء كما هو في حقيقة الأمر وواقعه.

والاقتدار: هو تحصيل الملكة التي يتمكن بها الناظر في الدليل اليقيني من استفادة الأحكام التوحيدية منه.

الفرق بين العقيدة والتوحيد:

١ ـ يجتمعان في أن كلاً منهما يثبت الحق بدليله.

٢ ـ أن العقيدة أعم من جهة موضوعها من التوحيد. فإن كان التوحيد يقرر الحق بدليله فقط، فإن العقيدة تقرره، وترد الشبهات، وتبين ما يقدح في الأدلة الخلافية، وتناقش الديانات والفرق.

٣ ـ أن الإيمان بالكتب والرسل والملائكة واليوم الآخر والإيمان بالقدر تدخل في إطار العقيدة بالمطابقة، وفي التوحيد بالاستلزام.

---

(١) قارن لوامع الأنوار السنية (١/١٤٧ ـ ١٥٠).

ثالثاً: ـ التعريف بلفظ أصول الدين[1]:

وهو مركب من مضاف ومضاف إليه، فهو مركب إضافي، ولا يمكن منطقياً أن نتوصل إلى معنى المركب إلا عن طريق تحليل أجزائه المركب منها، وهي «أصول» و «الدين».

فأصول: جمع أصل وهو لغة: ما يبنى عليه غيره كأساس المنزل، واصطلاحاً: ما له فرع، وشرعاً تطلق على عدة معانٍ هي:

الدليل وهو أشهر هذه الإطلاقات. منه قولهم: الأصل في توحيد الأسماء والصفات سورة الإخلاص، والأصل في توحيد الألوهية سورة الكافرون، والأصل في توحيد الربوبية قوله سبحانه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ والمراد به في كل ذلك: الدليل على هذه الحقائق العقدية. وتطلق على القاعدة المستقرة، ومنه قولهم: من أصول التوحيد أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية وأن الألوهية يتضمن توحيد الربوبية. ويراد به القواعد العامة لهذا العلم.

ويطلق على الأصل المقيس عليه كقولهم: العلم بالمحسوسات أصل العلم بالغائبات أي: تقاس الأمور الغائبة على المحسوسة. ويطلق على الراجح من الأمرين كقولهم: الأصل في معاني القرآن الكريم الإحكام أي: هو مقدم على ما تشابه.

وأنسب هذه الاصطلاحات هو المعنى الثاني وهو القاعدة فيكون معنى أصول أي: مبادئه العامة وقواعده الكلية التي يبنى عليها.

والدين لغة: هو الذل والخضوع، وشرعاً: هو امتثال المأمور واجتناب المحظور، أو طاعة الله ورسوله[2]. فيكون معنى المركب «أصول الدين»: هو «المبادىء العامة والقواعد الكلية الكبرى التي بها

---

(١) قارن لوامع الأنوار السنية (١/١٤٩).

(٢) عرفه في لوامع الأنوار السنية (وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات).

تتحق طاعة الله ورسوله والاستسلام لأمره ونهيه». وهذا المعنى لا يراد به إلا علم العقيدة والتوحيد.

رابعاً ـ السنة[1]:

وهي في اللغة: الطريق والسيرة. ومنه قوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» أي: طريقته في الدين، وقوله: «من سن سنة حسنة» أي: سيرة.

وشرعاً: تعدد معناه بحسب الاصطلاحات، فكل أهل علم إسلامي اصطلحوا على دلالة متناسبة وطبيعة هذه العلوم.

فعلماء الحديث؛ السنة عندهم: «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف».

وعند علماء أصول الفقه: هي «ما أمر به الشارع لا على سبيل الإلزام».

والمراد بالشارع من له حق التشريع وهو الرب جل وعلا بالأصالة، والرسول ﷺ تبعاً لأنه لا ينطق عن الهوى.

وعند علماء الفقه: هو «ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه».

وعند علماء العقيدة الإسلامية: العقيدة الصحيحة، ملحوظاً فيها أن السنة من مصادر التلقي للعقيدة الصحيحة وطريق من طرق إثباتها. ولذا جعل بعض السلف السنة هي الاتباع، وجعلها بعضهم الإسلام، والقولان غير متنافرين ولا متعارضين لأن الإسلام هو تعبير عن العقيدة الصحيحة، والاتباع يعبر عن طريق التلقي ومنهجه.

فصار معنى السنة هو اتباع العقيدة الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وممن استعمل هذا اللفظ في هذا المعنى الإمام أحمد بن

---

(١) انظر لوامع الأنوار السنية (١/ ١٩٥) الكواشف الجلية ص (٥٢).

حنبل في كتابه «السنة» فقد ضمنه العقيدة الصحيحة الثابتة بنقل العدول عن الرسول ﷺ وأصحابه، وكذا فعل عبد الله بن الإمام أحمد في كتابه «السنة»، ومنه أيضاً كتاب «السنة» لابن أبي عاصم.

خامساً ـ الفقه الأكبر[1]:

الفقه في اللغة: هو الفهم، وأضيف إلى الأكبر لإخراج الفقه الأصغر وهو علم الحلال والحرام وعلم الفروع، وهو اصطلاح عرف في القرن الثاني الهجري حيث سمى الإمام أبو حنيفة النعمان بن زوطي كتابه الذي جمع فيه جملة اعتقادات السلف: الفقه الأكبر، إشارة إلى أنه أعظم ما في شريعة الإسلام ولا يتحقق هذا اللقب إلا على علم العقيدة.

سادساً ـ أهل السنة والجماعة[2]:

السنة كما تقدم تعبير عن الاتباع لمنهج الكتاب والسنة النبوية في الأصول والفروع.

والجماعة لغة: القوم المجتمعون، وشرعاً: هم الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، وقد سئل عليه الصلاة والسلام عن الفرقة الناجية فأجاب مرة بأنها ما كان عليه هو وأصحابه، ومرة أخرى بأنها الجماعة.

وبناء على ذلك صار معنى مركب «أهل السنة والجماعة» هم: المتبعون للعقيدة الإسلامية الصحيحة الملتزمون منهج الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين. كما قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» حديث صحيح.

---

(١) انظر شرح الطحاوية ص (٩) انظر الكواشف الجلية ص (٥٢) (٧٥٢).

(٢) انظر الكواشف الجلية ص (٥٢).

سابعاً ـ أهل الحديث:

الحديث: هو كلام الرسول ﷺ، وأهله هم المنسوبون إليه، وأهل الحديث هم كل من جعل كلام الرسول ﷺ مصدراً من مصادر التلقي يستفاد منه عقائد الإسلام الصحيحة ويبنى عليه، سواء كانوا علماء الحديث أو الفقه أو الأصول أو من الزهاد وغيرهم، وإنما سموا بذلك رداً على أهل الكلام الذين ادعوا أن عقلياتهم أولى بالتقديم من الحديث النبوي في باب العقائد بدعوى أنه لا يفيد إلا الظن، وعقلياتهم تفيد اليقين، والعقيدة يطلب فيها اليقين فلا عبرة بما دلت عليه أحاديث الرسول ﷺ من العقائد بناء على ذلك، فخالفوا بذلك كل نص قرآني أو حديثي أمر بالاتباع مطلقاً للكتاب والسنة وقدموا عقولهم على الوحي المنزل فكانت عقائدهم نابعة من عقولهم القاصرة وأفكارهم المريضة، وادعوا أن الوحي قاصر عن بيان العقيدة التي هي أهم المطالب الإسلامية، وأعظم الأصول الدينية الإسلامية؛ وبناء على ذلك انتسب أهل الحق للحديث لبيان أن الوحي المنزل هو المصدر الأصلي الوحيد لإثبات عقائد الإسلام على وجه التفصيل والكمال.

ثامناً ـ التعريف بكلمة السلف[1]:

السلف في اللغة: المتقدم في الزمن على غيره.

وشرعاً: هم «الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان إلى يوم الدين ممن أجمعت الأمة على عدالتهم وتزكيتهم ولم يرموا ببدعة مكفرة أو مفسقة»، وهم بهذا المعنى تعبير عن شخصية اعتبارية ومنهج متبع، الأصل فيه الصحابة والتابعون وتابعوهم وهي العصور المفضلة، الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذي يلونهم ثم الذين يلونهم» وقال الله جل شأنه عنهم: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ وقال:

---

(١) انظر لوامع الأنوار السنية (١/ ١٢٠) قارن مختصر لوامع الأنوار البهية (١٤).

﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾.

وبذا يعلم عدم صحة دعوى أن السلفية مرحلة زمنية وكفى، لأن مذهب السلف يشمل جانبين: جانب القدوة، والمنهج المتبع، فالقدوة هم أصحاب العصور الثلاثة، والمنهج هو الطريقة المتبعة في هذه العصور في الفهم العقدي والاستدلال والتقرير والعلم والإيمان. وبذا يعلم أن الوصف بالسلفية مدح وثناء على كل من اتخذها قدوة ومنهجاً، وأما الوصف بها دون تحقيق ما دلت عليه فليس بينه مدح وثناء؛ لأن العبرة بالمعاني لا بالمصطلحات اللفظية.

تاسعاً ـ التعريف بكلمة الخلف[1]:

الخلف في اللغة: هو المتأخر في الزمن عمن قبله.

وشرعاً: هم كل من رمي ببدعة مكفرة أو مفسقة وذم هنا الأمة شخصاً أو معتقداً.

والخلف هنا أيضاً ليس فترة زمنية تنقضي بموت أفرادها ولكنه منهج وقدوة في الباطل، وهو بذلك قدوة لمن فسد اعتقاده. وبذا يعلم أنه لم تلحظ في كلمتي السلف والخلف الفترة الزمنية فإنه قد خرج في زمن الصحابة والتابعين وتابع التابعين من مال عن منهج السلف فلم يتخذه منهجاً له، أو اتخذ الباطل منهجاً له إلا أنه ينبغي ألا يفهم من ذلك أن في الصحابة أو التابعين أو تابعهم من هو خلف، وهذه التسمية موجبة للتزكية، فالصحبة ومتابعة الصحابة ومتابعة تابعيهم صفات مدح شرعية، ولذا كانت البدع في هذه العصور الثلاثة قليلة جداً، وذلك لأن الحق فيها له شهرة وأنصار وهو بذلك عزيز جانبه قوي في نفوس أهله مع وضوح الدلائل والقرب من مشكاة النبوة ونور

---

(١) المراجع السابقة.

الوحي المنزل من عند الله. والبدع في من بعدهم أكثر بل إنه في بعض العصور كانت البدع منصورة من بعض حكام الخلافة الإسلامية مما تسبب في علو شأن البدع وانتشارها، كما في خلافة المأمون والواثق اللذين نصرا الاعتزال وحاربا أهل السنة والجماعة.

وبنظرة تأمل فيما سبق دراسته من الاصطلاحات العقدية يتبين لنا أنها دائرة على أمرين:

الأمر الأول: العقيدة الصحيحة، فالفقه الأكبر وأصول الدين والتوحيد كلها ألفاظ لمسمى واحد وهو العقيدة الإسلامية الحقة.

الأمر الثاني: هو المنهج والقدوة، فالسلف وأهل الحديث والسنة وأهل السنة والجماعة، كلها أسماء لمسمى واحد لوحظ في كل اسم منها صفة اختصت بها هذه الفرقة الناجية تدل على منهجها في القدوة بالصحابة فمن بعدهم من القرون المفضلة في منهجهم في تقرير العقيدة والاستدلال عليها والدفاع عنها. وأما الخلف فهي تدل على المنهج المضاد لما عليه السلف.



مصـــادر العقيـــدة الإسلاميـــة

المراد بمصادر العقيدة هي الطرق التي تستفاد وتستنبط من خلالها حقائق العقيدة الإسلامية، وهذه الطرق هي التي سلكها السلف الصالح في إثبات العقائد الإلهية، ونحن سنقوم بدراسة ثلاثة من هذه المصادر، وهي: الكتاب، السنة، العقل الصحيح.



أولاً: الكتــاب

ونقصد بالكتاب: القرآن الكريم حيث سماه الله كتاباً في قوله جل شأنه: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾، وقال سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ﴾، والقرآن الكريم هو حبل الله المتين وسراجه المنير الذي أنزله على قلب نبيه الكريم ﷺ بلسان عربي مبين، المعجز بلفظه ومعناه، وجميع تراكيبه وأساليبه، الذي تحدى الله به العرب بأن يأتوا بمثله أو بسورة منه، كلام الله بحروفه وصوته، غير مخلوق، منه بدأ تكلماً وإليه يعود صفة أو من الصدور والسطور في آخر الزمان.

ولقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يسر هذا الكتاب للفهم كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝﴾ فليس في لفظه ومعناه أي تعقيد لفظي أو معنوي يجعل عباراته غير مفهومة ولا تراكيبه غير معروفة، ولم يأت بما لا تقبله العقول المستقيمة والأفكار المستنيرة، فلا خلل في أساليبه، ولا غرابة في تعابيره بحيث ينفر منها صاحب الذوق السليم، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ ومن هنا كان تدبره ميسوراً ومعرفة مقاصده مقدورة لكل البشر لا يختص أحد دون أحد بإدراك معانيه. بل لكل أحد حظ من فهمه، وإدراك مراد الله منه أو التأثر بعبره ومواعظه ووعده ووعيده، ومن هنا أمرنا بتدبره كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝﴾ ومعلوم أن ما لم يمكن فهمه

وإدراك مقصده لا يؤمر بتدبره لأن ذلك من التكليف بما لا يطاق، والله يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. بل وذم من لم يفهمه وأوجب له العقوبة وجعله أقل حالاً من البهائم والعجماوات فقال جل شأنه: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ الآية. فليس في ألفاظه شيء من الأحاجي والألغاز، ولا شيء من قوالب علوم الكلام حتى تحتاج إلى فك مصطلحاتها، ومعرفة طرق نظم أقيستها. ويرجع عدم فهم بعض الناس لبعض ألفاظه، إما لقصوره في معرفة مراد الشارع، أو دلالة الألفاظ في اللغة، وهو عيب وقصور في فهم الناظر في آي القرآن الكريم فليس فيها أدنى غموض لمن أدرك أدوات الفهم العامة؛ ولذا فقد وصف الله كتابه كله بالإحكام العام المتضمن نفي الخلل في نظمه أو معناه، والتشابه العام المتضمن صدقه وعدم تعارض آياته وتخالفها كما قال جل شأنه: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ وقال عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾.

والقرآن الكريم هو المصدر الأول في الشريعة أصولها وفروعها، وكل أصل بعده فهو راجع إليه ومعتمد عليه، وهو أفضل الوحي المنزل على وجه الإطلاق، وكل ما تضمنه فهو حق وصدق كما قال جل شأنه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ الذي تعهد الله بحفظه دون غيره من الكتب السماوية الأخرى كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ فهو محفوظ في لفظه ومعناه، ومن حفظه أنه نقل إلينا نقلاً متواتراً يفيد القطع بوصوله إلينا سالماً من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان.

وكما قامت الدواعي على نقل لفظه فكذلك قامت على نقل معانيه والعناية بمقاصده. فدونك تلك العلوم القرآنية الضخمة التي تدل على مدى العناية بالقرآن الكريم، فعلم التفسير وعلم القراءات وعلم التجويد وعلم الناسخ والمنسوخ وعلم الأشباه والنظائر القرآنية وعلم غريب القرآن الكريم قد نقل لنا بلفظه ومعناه نقلاً لا يحتمل شكاً ولا ريباً في كون

الموجود بين أيدينا هو عينه الذي أنزل على رسول الله ﷺ كما قال جل شأنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾.

ومن هذا المنطلق فقد ذكر علماء الأمة عدداً من الأصول المرعية والقواعد العامة التي تعصم الذهن من الخطأ في فهم كتاب الله ومن أهمها في نظرنا:

(أ) الرجوع في تفسير القرآن إلى القرآن نفسه، فما أشكل معناه في موضع يوجد بيانه في موضع آخر، وهورجوع لصاحب الكلام في بيان مراده من كلامه، وهو أدرى بما يخبر به وأعلم بما أراده من لفظه من أغراض ومقاصد ومعانٍ.

فإذا لم نجد البيان في القرآن الكريم رجعنا إلى سنة نبينا محمد ﷺ؛ لأنه المبلغ عن ربه، وهو أعلم بمقاصد كتاب ربه ممن سواه، فهو لا ينطق عن الهوى فيما أخبر به وبلغه، ولذا كان الرجوع إلى بيانه أولى من بيان غيره كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ وتعليمهم للكتاب هو إظهار معانيه وأحكامه ومقاصده ومراميه، فإذا لم نجد ما يبين معنى الآية من سنة النبي ﷺ المصطفى رجعنا إلى تفسير أصحابه رضي الله عنه، وهم من هم إيماناً وعملاً وحرصاً على فهم الكتاب الكريم، وإدراك ما أراده الله منهم، مع حضورهم للوحي وهو ينزل على رسوله ﷺ، يشاهدون تنزيله، ويعلمون أسبابه، ويحضرون وقائع أحواله، وهو يعالج مشاكلهم الواقعية، ويجيب على أسئلتهم الشرعية، ويواكب حياتهم العامة والخاصة، وهم مع ذلك يسألون الرسول ﷺ عما أشكل عليهم من معانيه وأحكامه، كما أنهم من أعلم الناس بلغة القرآن، فهم الذين أنزل بلغتهم وكلامهم مع كمال ما عرف عنهم من حرص على تدبره مع دخولهم في أمر الله بالتدبر أولاً قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾ فإذا لم نجد بيان

المعنى في أقوال الصحابة رضي الله عنهم رجعنا إلى أقوال التابعين، فهم تلاميذ الصحابة رضي الله عنهم، ونقلة علمهم والمقتدون بهم في العلم والإيمان والعمل، الأمر الذي يدل على أن الركون إلى تفسيرهم أولى من الرجوع إلى تفسير غيرهم ممن بعدهم مع تزكية الرسول لهم، ووصفه لهم بالخيرية في قوله: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»، فإن لم نجد التفسير فيما تقدم رجعنا إلى لغة العرب التي أنزل بها القرآن الكريم فنستفيد معانيه من استعمالاتها وطرق التعبير بها، كما قال جل شأنه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. ومما يجدر بنا هنا أن نقول: إن الاهتمام باللغة العربية وتعلمها من الواجبات الشرعية؛ لترتب فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عليه.

(ب) يحرم تفسير القرآن الكريم بالرأي المجرد؛ لأن ذلك ميل إلى الهوى، وتفسير لكلام الله بغير ما أراده من كلامه، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك، وتوعد من أقدم عليه بالنار، فقال عليه الصلاة والسلام: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» رواهما الترمذي.

(ج) ألا يحمل تفسير الآيات القرآن على مذهب معين. وذلك بأن يتبنى المفسر مذهباً معيناً في الاعتقاد، ثم يحمل الآيات القرآنية عليه، مع أنها لا تدل عليه لا من قريب ولا من بعيد. والواجب أن يجعل القرآن الكريم إماماً يبني عليه ويرجع إليه، فهو المصدر الرئيسي لكل جزئية من جزئيات العقائد الإسلامية، فلا يجوز أن يجعل أي مذهب هو الأساس في تفسير القرآن الكريم واستفادة أحكامه منه.

(د) تقدم الحقائق الشرعية على الحقائق اللغوية فإن العلم بالقرآن الكريم ينبني على إدراك الألفاظ القرآنية التي حددت معانيها الشرعية، وعلى المعاني اللغوية للألفاظ القرآنية فيجب حمل ما استعمل في معناه الشرعي على معناه الشرعي، وما استعمل في معناه اللغوي على معناه

اللغوي، وما احتمل المعنيين حمل على المعنى الشرعي؛ لأنه الأصل، فإن المعنى الشرعي أخص في الدلالة على مراد الشارع من المعنى اللغوي.

(هـ) يبنى فهم المشكل من الألفاظ القرآنية على الألفاظ الواضحة، فما أشكل في مقام حمل على المقامات الواضحة في كتاب الله، فهو من قبيل إيضاح كلام المتكلم بكلامه؛ ولذا إذا ورد ما ظاهره خلاف اللفظ المستعمل في المعاني القرآنية المتكررة والمتكاثرة حمل ذلك اللفظ الوارد على المعنى السائد في كتاب الله؛ لأن الظاهر أن الله أراد به ذلك المعنى، لأن ألفاظ القرآن لا تتناقض ولا تتعارض، بل هي متوافقة متصادقة، كما قال جل شأنه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾.

(و) إن الصحيح من أقوال أهل العلم أن الألفاظ القرآنية لا مجاز فيها، بل هي حقائق موضوعة لمعان مخصوصة، ولا يخرجها عن كونها حقيقة تعدد أساليب اللغة في التعبير عن المعاني المختلفة بالألفاظ المختلفة، وذلك للوجوه التالية:

الوجه الأول: أنه لا يوجد نقل عن العرب بأن كلامهم منقسم إلى حقيقة ومجاز، وما كان ذلك فطريقه السماع، والعرب لم يسمع عنهم فلا يصح هذا التقسيم.

الوجه الثاني: أن العرب تكلمت بكلامها على أنه حقيقة، وأن تعدد الأساليب لا يخرجها عن ذلك.

الوجه الثالث: أن من أبرز علامات المجاز عند القائلين به أنه ينفى، وعلى هذا فما من كلمة إلا ويمكن أن تنفى؛ لأنه لا يوجد فارق واضح بين الكلمات إذ لا سماع يحدد المجاز من الحقيقة، وإذا طرد هذا فما من لفظ مستعمل إلا ويمكن أن يدعى فيه أنه مجاز فينفى إذ لا يحدد كون اللفظ مجازاً أو حقيقة إلا الاستعمال، وهو عندهم قياسي.

الوجه الرابع: أن مدعي المجاز في آيات القرآن يلزمه أربعة أمور هي:

١ ـ تعيين المعنى الحقيقي.

٢ ـ تعيين المعنى المجازي.

٣ ـ بيان العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي.

٤ ـ بيان أن اللفظ المعين يراد به الحقيقة أو المجاز.

وكل هذه الفروض لا تثبت إلا بالسماع، ولا سماع، فلا مجاز في آيات القرآن الكريم.

وهذا القول هو الراجح عند المحققين من أهل العلم.

والقول الثاني إثبات المجاز في القرآن الكريم، وعليه فلا يجوز الحمل عليه إلا بدليل يصح. أما ما دامت الحقيقة محتملة فالواجب الحمل عليها، ولا يقدم الحمل على المجاز إلا إذا كان أشهر من الحقيقة في الإطلاق العربي، وهو في باب العقائد معدوم.

وبعد هذا فإن القرآن الكريم قد تواتر نقله عن العدول الضابطين، وعامة ما ورد فيه من قضايا العقائد هي نص في معناها ودلالتها، إذ لا يتصور أن يترك الله جل جلاله أمر العقائد الدينية غير واضح مع أنها أصل الدين ومبناه، وأول الواجبات على العباد ـ مع تفصيله وتبيينه لأحكام الفروع ـ إذ منزلة العقيدة من الدين منزلة الرأس من الجسد، وقد نهج القرآن الكريم في إيضاح العقائد طريقين:

الطريق الأول: سياق الآيات القرآنية في مدلولاتها العقدية سياق الأخبار المسلمة التي بلغت من وضوح الدلالة ما لا يتصور معه إنكار أحد لها.

الطريق الثاني: سياق الآيات القرآنية جارية على موازين العقول الصحيحة كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

والمعنى أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدت السموات والأرض، لكنهما لم تفسدا فالنتيجة ليس فيهما آلهة إلا الله، وعلى هذا فقد جمع القرآن الكريم في دلالته على العقائد الإلهية بين الخبر وموازين العقل الصحيح، خلافاً لما يدعيه بعض المتكلمين من أن دلالة القرآن دلالة خبرية محضة خالصة. وليس أدل على بطلان هذا القول من مجيء نوعي الدلالة العقلية والخبرية في نصوص القرآن الكريم إلا أن الدلالة العقلية القرآنية أكمل وأتم من دلالة الأدلة العقلية المنطقية، كما سنوضحه فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ونحن عندما نتكلم عن القرآن الكريم هنا فإنما نريد إثبات حجيته في باب العقيدة، وأن آياته العقدية مفيدة للعلم اليقيني، من جهة السند، والقطع بمدلولات الآيات من جهة المعاني، فدلالته أكمل الدلالات وأتمها وأعظمها إيصالاً إلى المطلوب، كيف لا وهو كلام صاحب الشريعة في بيان ما أراده من عباده.



ثانياً: السنـــة المطهـــرة

وهي الوحي الثاني كما صح الحديث بذلك عن المصطفى ﷺ حيث قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» والمراد بقوله: «ومثله معه» السنة النبوية، وقد فسر قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ بالسنة، حيث قال الإمام الشافعي رحمة الله عليه: كل الحكمة في القرآن السنة. وبذلك صرح عدد من الأئمة سواه، فهي أي: السنة، في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وهي وحي مستقل بالبيان له نفس المكانة من جهة وجوب امتثال ما جاءت به، كما قال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وقال جل جلاله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «لا ألفين أحدكم قاعداً على أريكته يأتيه الأمر من أمري يقول ما وجدنا في كتاب الله أخذناه».

والسنة: هي بيان القرآن وتفسيره والكاشفة عن أسراره وذخائره وأحكامه فهي المفسرة لما أجمل فيه، والمبينة لما أبهم من آياته، وكل ما جاء عن الرسول في سنته فهو من تبليغ القرآن، فهي حق وصدق، بل هي أفصح الكلام بعد كلام الله، لأن ذلك من لوازم التبليغ، فإن العيي لا يكون كامل البيان، وقد بين الرسول ﷺ كل ما أوحي إليه

حتى أكمل الله هذا الدين فلم يبق فيه ما هو غامض أو خفي مما يحتاج إليه الناس في دنياهم أو أخراهم، كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ وقد شهد بذلك أصحاب الرسول ﷺ في حجة الوداع؛ أشهدهم رسول الله ﷺ وأشهد الله عليهم، يقول ابن مسعود رضي الله عنه: ما ترك رسول الله ﷺ طائراً يطير في السماء إلا وذكر لنا منه علماً. ولذا كان ضياع شيء من السنة في القبح كدعوى ضياع شيء من القرآن حيث قامت الدواعي على حفظ السنة من حال الأمة، فإن الناظر في حال هذه الأمة المحمدية يعلم علم اليقين حفظها لسنة نبيها، وكمال عنايتها بذلك. ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

أولاً: بأن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بتبليغ سنته فقال عليه الصلاة والسلام: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها مثل ما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع».

ثانياً: حرص الصحابة على تبليغ السنة وما عرف عنهم من الاهتمام بطلابها.

ثالثاً: حرص الصحابة على التثبت في قبول السنة حتى إن بعض الصحابة لم يقبل من السنة إلا ما قام عليها شاهدا عدل.

رابعاً: حرص علماء الأمة في سائر عصورها على جمع السنة والتثبت في قبولها.

خامساً: التثبت في أحوال نقلة الحديث ومعرفة أحوالها.

سادساً: تدوين علم الجرح والتعديل.

سابعاً: التأليف والجمع لعلل الحديث والكلام عليها.

ثامناً: التأليف لتمييز الحديث المقبول من المردود.

تاسعاً: تدوين القواعد التي يعرف بها ما يقبل أو يرد من الحديث.

الآخر، والقرآن والسنة نظيران من جهة أنهما وحي، فما جاز من الاحتجاج بأحدهما جاز على الآخر، والقرآن حجة في علم العقائد فكذلك السنة بأنواعها.

وأيضاً فإن الظن أخو الكذب، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ فيحرم الأخذ به. فإذا قلنا إن خبر الواحد يفيد الظن فهو لا يغني من الحق شيئاً. وهو ممنوع، لأن الظن ليس كله لا يغني من الحق شيئاً وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ فدل على أن ثم ظن لا أثم فيه وبالتالي هو من الحق كما أن الظن يطلق على اليقين كما في قوله سبحانه ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ وقوله سبحانه ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ وخبر الواحد من الظن الذي هو بمعنى اليقين ولازم ذلك إثبات الضد، وهو إفادة خبر الواحد لليقين، وهو المطلوب إثباته.

وإذا تبين ذلك ظهر لنا رجحان مذهب السلف. وبناء على هذا الاختلاف اختلفوا في نصر من خالف خبر الواحد، فقال جمهور المتكلمين: لا يكفر من لم يؤمن بمدلول خبر الواحد. وقال جمهور السلف: لا يكفر لكنه فاسق وهو الراجح للخلاف فيه. وقال بعض السلف: يكفر بإنكار مدلول أحاديث الصفات والمعراج خاصة. وقال بعضهم: يكفر مطلقاً.

ومما تقدم يتبين لنا أن السنة بجميع أنواعها حجة في باب العقائد بما فيها خبر الواحد، لا سيما إذا كان مما تلقي من الأمة بالقبول، كأحاديث الصحيحين، أو قامت عليه القرائن من مساندة الحس أو العقل الصحيح، ونحوها، مع أن إفادة الخبر لليقين ليست مقتصرة على ثبوته بالنقل، بل إن النفس لتجد فيها ما يلزمها اليقين بمدلول الخبر حتى ولو لم يكن صحيحاً نقلاً؛ لأن كون النفس عالمة ليست مترتبة على النقل المحض، فإن الإنسان يجد نفسه جازمة بمدلول الخبر بناء على ثقته بالمخبر أو الخبر. فكم جزمت بصدق خبر الواحد لمعرفتها بالمخبر وعدالته، أو لكون مضمون الخبر مما لا يمكن تكذيبه لبداهته وأوليته، أو لدلالة الفطرة عليه، وهذا قد يرقى بالخبر إلى

درجة يفيد بها القطع، كما أن إفادة الخبر لليقين ليس مترتباً إلا على كون النفس عالمة بمدلول الخبر، وهو إحساس نفسي يقوم بالنفس لا تستطيع رده. هذا، ونصوص السنة دالة على المطلوب قطعاً فهو عليه الصلاة والسلام خير من نطق بالضاد وتكلم بالعربية وقد أوتي جوامع الكلم مع أمره بالتبليغ، ولا يتصور عقلاً ولا شرعاً أن يترك أمر الاعتقاد مشتبهاً، وأهم أمور الدين وأعظمها مع تفصيله لأمر الفروع، فلا بد أن يكون بينهما أكمل بيان، وأوضحهما أكمل إيضاح، لأن عدم الإيضاح إما للجهل وإما لعدم الفصاحة أو عدم القدرة، والرسول ﷺ قد أوتي أكمل ما يكون من هذه الصفات، وهي العلم والفصاحة والقدرة على البيان، بل كيف يتصور علم أحد بالعقائد بعد القول بعدم إمكانه بالنسبة للرسول ﷺ، إذ سواه أولى بعدم العلم منه؛ لأنه طريق العلم بها، وإذا انقطع لم يكن لأحد علم بها[1].

اختلاف الناس في مدلولات نصوص الكتاب والسنة

هذا، وقد اختلف الناس بعد زمن السلف الصالح في مدلولات نصوص الكتاب والسنة على مواقف هي[2]:

أولاً: أهل التخييل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه. فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول من الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع الجمهور به، لا أنه بين به الحق ولاهدى به الخلق ولا أوضح به الحقائق، ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه، ويقولون: إن من المتفلسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين. وهذه مقالة غلاة

(١) انظر شرح العقيدة الواسطية للهراس ص (٢٨، ٢٩).

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة (١/٧٩).

الملحدين من الفلاسفة والباطنية؛ باطنية الشيعة وباطنية الصوفية.

ومنهم من يقول: بل الرسول علمها لكن لم يبينها، وإنما تكلم بما يناقضها لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق. ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون مع أن ذلك باطل.

قالوا: لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريقة التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد، فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر، وأما الأعمال فمنهم من يقرها ومنهم من يجريها هذا المجرى ويقول: إنما يؤمر بها الباطنية الملاحدة الإسماعيلية ونحوهم.

ثانياً: أهل التأويل: يقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني ولا دلهم عليها، لكن أراد أن ينظروا ليعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها. ومقصوده امتحانهم وتكليفهم وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامهم عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته. وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك.

ثالثاً: أهل التجهيل: وهم كثير من المنتسبين إلى السنة أتباع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل من الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول ﷺ تكلم بها ابتداء. فعلى قولهم يكون قد تكلم بكلام لا يعرف معناه.

رابعاً: أهل التمثيل وقولهم إن ظواهر نصوص الأسماء والصفات هو ما عليه المخلوقات من الصفات والأسماء فيجعلون ما تدل عليه النصوص هو عين صفات المخلوق سواء بسواء.



الانحرافات في فهم الكتاب والسنة في باب العقيدة

وترجع أصول الانحرافات في فهم الكتاب والسنة في باب العقيدة إلى الأمور التالية:

أولاً: الإلحاد.

ثانياً: التعطيل.

ثالثاً: التمثيل.

رابعاً: التحريف.

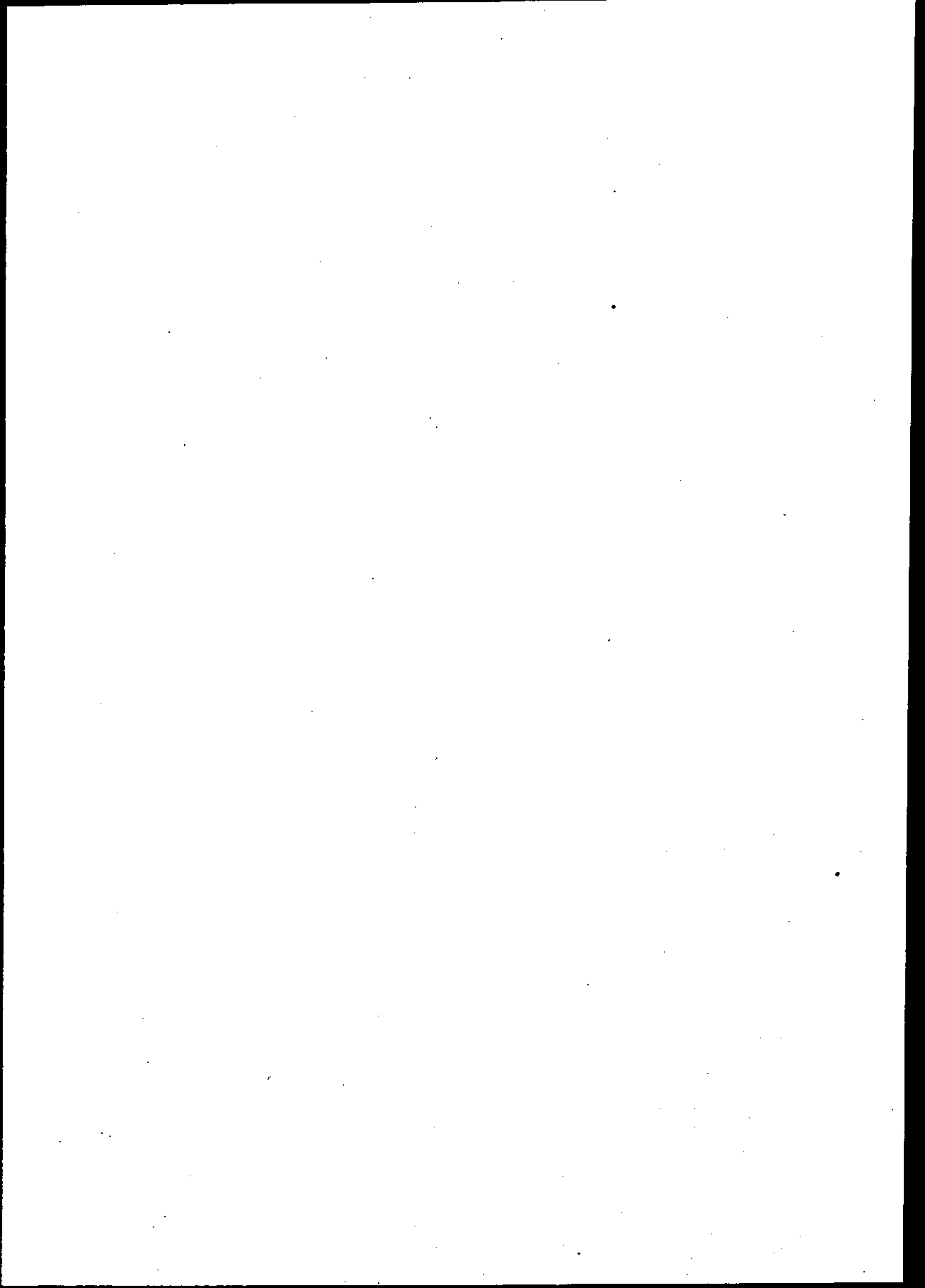
خامساً: التكييف.

سادساً: التأويل.

سابعاً: الشبهات.

ثامناً: المجاز.

تاسعاً: المتشابه.



أولاً: الإلحـــاد[1]

وهو في اللغة: الميل، ومنه اللحد لميله إلى يمنة القبر.

وشرعاً: هو الميل بنصوص الكتاب والسنة عن الحق الثابت لها.

أقسامـه:

(أ) إلحاد في الآيات الشرعية، كتأويل آيات الصفات.

(ب) إلحاد في الآيات الكونية، وذلك نسبتها إلى غير خالقها سبحانه، كنسبة نزول المطر للنجم فيقال مثلاً: مطرنا بنجم كذا.

أنواعه:

أنواع الإلحاد خمسة وهي:

أولاً: تسميته تعالى بما لا يليق به كتسمية النصارى له آبا، والفلاسفة موجباً بالذات أو علة فاعلة بالطبع.

ثانياً: أن يسمى بعض المخلوقات بأسمائه تعالى، كتسمية اللات من الإله، والعزّى من العزيز، ومناة من المنان.

ثالثاً: وصفه بما يتنزه عنه من الأوصاف، كقول اليهود: الله فقير، وقولهم: يد الله مغلولة، أو إنه استراح يوم السبت.

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١/١٦٩). توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٥١) انظر لوامع الأنوار البهية (١/١٠٨) طبعة المنار.

رابعاً: تعطيل أسمائه وصفاته عن معانيها وجحد حقائقها كمن يجعل أسماءه أعلاماً محضة لا تدل على كمال.

خامساً: تشبيه الخالق بالمخلوق ذاتاً وصفات.

ثانياً: التعطيــل[1]

تعريفه: في اللغة: هو الخلو والفراغ، ومنه قولهم: جيد معطل أي: خالية من الحلي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ أي: هجرها أهلها.

وشرعاً: نفي دلالة نصوص الكتاب والسنة على المراد بهما.

أنواعه[2]:

وللتعطيل ثلاثة أنواع:

أولاً: تعطيل الباري عن كماله المقدس، وذلك بنفي صفاته أو أسمائه أو كليهما.

ثانياً: تعطيل معاملته بترك عبادته أو عبادة غيره معه.

ثالثاً: تعطيل المصنوع عن صانعه، وذلك بنسبة بعض خلقه أو كله لغيره أو دعوى قدمها وعدم كونها مخلوقة له.

ثالثاً: التمثيــل[3]

تعريفه: التمثيل تفعيل من المثل وهو الند والنظير.

---

(١) نفس المرجع (٢/ ٢٥٥).

(٢) الكواشف الجلية ص (٨٧).

(٣) انظر الرد على المنطقيين ص (١٥٩، ٣٦٤) الكواشف الجلية ص (٨٩) شرح العقيدة الواسطية للهراس ص (٢٧).

وشرعاً: هو مساواة غير الله بالله ذاتاً وصفات أو العكس.

أنواعه:

وهو نوعان:

(أ) قياس تمثيل: وهو أن يجعل الخالق أو المخلوق أصلاً ويجعل أحدهما فرعاً ويقاس على الآخر بصفة جامعة بينهما وهو على ضربين:

١ ـ قياس كلي: وهو قياس الذات على الذات، كأن يقال: ذات الله كذات مخلوق أو العكس.

٢ ـ قياس جزئي: كقياس بعض صفات الخالق على المخلوق أو العكس.

(ب) قياس شمول: وهو أن يدخل الخالق والمخلوق تحت قاعدة كلية يستوي أفرادها فيها كقولهم: كل موجود فهو جسم، أو كل من له صفة فهو مخلوق.

رابعاً: التحريف[1]

تعريفه: التحريف: تفعيل من الحرف بمعنى الطرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي: على طرف من الدين.

وشرعاً: تغيير معاني الكتاب والسنة إلى معانٍ أخرى لا يدلان عليها.

أقسامه:

وهو على قسمين[2]:

---

(١) انظر مختصر الصواعق (٢/١٤٧).

(٢) نفس المرجع السابق (٢/١٤٧).

(أ) تحريف لفظي: وهو تبديل اللفظ بلفظ آخر، كقول بني إسرائيل بدل حطة حنطة.

(ب) تحريف معنوي: كالقول بأن معنى الاستواء في قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ أي: استولى.

وهو على نوعين:

الأول: تحريف لآيات الله الشرعية كالمثال المتقدم.

الثاني: تحريف لآيات الله الكونية وذلك كتأويل قوله سبحانه: ﴿وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ أي: جراثيم الطاعون، ونحو ذلك، وأن الملائكة هي القوى الروحية، وأن الشيطان ما هو إلا القوى الشريرة في الإنسان، ونحو ذلك مما يتعلق بالخلق والإيجاد.

الفرق بين التعطيل والتحريف[1]

ويمكن حصر الفرق بينهما في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن التعطيل نفي للمعنى الحق، والتحريف تفسير للنصوص بالمعنى الباطل.

الأمر الثاني: أن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف، والتحريف أخص مطلقاً من التعطيل. فكل محرف فهو معطل دون العكس، فكلما وجد التحريف وجد التعطيل دون العكس.

الأمر الثالث: أنهما يوصف بهما من نفى المعنى الحق وفسر النص بالمعنى الباطل، وينفرد التعطيل بمن نفى المعنى الحق ولم يبين للنص معنى باطلاً بل فوض معنى النص إلى الله.

---

(١) الكواشف الجلية ص (٨٩).

خامساً: التكييف[1]

تعريفه: التكييف تفعيل من الفعل كيف يكيف تكييفاً إذا حكى الكيفية، والكيفية هي كنه الشيء وحقيقته.

وشرعاً: هو حكاية كنه وحقيقة ما لا يعلمه إلا الله من المعاني، وذلك كأن يحكي حقيقة الذات الإلهية أو حقيقة صفاتها أو حقيقة ما هي.

سادساً: التأويل[2]

تعريفه: وهو في اللغة الرجوع، ومنه غليت الماء حتى آل إلى نصفه.

وشرعاً: **يطلق على معنيين:**

الأول: تفسير الكلام، وذلك ببيان مراد المتكلم من كلامه سواء وافق الظاهر أو خالفه وهذا معناه عند علماء التفسير، فإذا قال ابن جرير الطبري: تأويل الآية كذا أي: تفسيرها.

الثاني: حقيقة الكلام الخارجية وذلك بظهور مراد المتكلم من اللسان إلى ما يصدقه من الواقع فحقيقة ما في اليوم الآخر هي ما يقع من أحداثه.

وهذان المعنيان هما المرادان من التأويل في الكتاب والسنة، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ المراد: التفسير، وفي قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ أي: تقع حقيقة ما فيه من الأحداث، ومن ذلك قول عائشة عن الرسول ﷺ يتأول القرآن. أي: يطبقه واقعاً محسوساً.

---

(١) انظر الكواشف الجلية ص (٨٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤، ١٥) مجموعة النفائس التدمرية ص (٢٧) شرح حديث النزول ص (٢٢) الجواب الصحيح (٢/ ٣٠٥).

ثم إن التأويل اصطلح المتأخرون على تعريفه بأنه: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، وهو بهذا الاعتبار على ثلاثة أنواع[1]:

النوع الأول: تأويل صحيح: وهو ما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة، كتأويل قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ بمعية العلم والإحاطة.

النوع الثاني: تأويل فاسد: وهو ما لم يقم عليه دليل صحيح، وكان اللفظ يحتمله في غير ما سيق فيه. ومن تأويل الاستواء في قوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ بالاستيلاء، وتأويل قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ بالقوة.

النوع الثالث: تأويل من قبيل اللعب: وهو ما لم يقم عليه دليل ولو احتمالاً، مثاله كتأويل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ أي: جرحه بأظافر الحكمة تجريحاً، ومنه تأويل قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ أي: حليتهم وزينتهم، لا على معناه الحق وهو آخرهم.

سابعاً: الشبهات[2]

تعريفها: الشبهات: جمع شبهة، مشتقة من الفعل اشتبه: إذا اختلط بغيره بحيث لا يميز أحدهما من الآخر.

وشرعاً: هي المأخذ الملبس في الشرعيات.

أنواعها:

الشبهات نوعان: نقلية وعقلية، والنقلية نوعان:

أولاً: شبهات لفظية: وهو ما يكون سبب الإشكال فيها من

---

(١) أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١/٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) انظر مجموع النفائس التدمرية ص (٢٩، ٣٠، ٤٢).

اللفظ مثال ذلك: «الحجر يمين الله في الأرض» قد يتوهم بعض الناس أن المراد به أن الحجر هو يمين الرحمن، والأمر ليس كذلك بدليل «فمن قبله فكأنما قبل يمينه».

فالتشبيه هنا يدل على أن يمين الرحمن شيء والحجر شيء آخر؛ لأن الشيء لا يشبه نفسه، وهو من قبيل تشبيه فعل العبد التقبيل بالتقبيل، وإن كان وجه الشبه في المشبه به أظهر.

ثانياً: شبهات معنوية. وهو ما كان الإشكال [فيها] في المعنى، ومثال ذلك حصول الشبهة في معنى قوله ﷺ [في الحديث القدسي]: «جعت فلم تطعمني» فربما ظن ظان أن المعنى ان الله جاع ويطلب الطعام ليسد الجوع، وهذا المعنى فاسد؛ لأن الحديث قد فسر نفسه بنفسه، فقال ﷺ: «لو أطعمت عبدي فلاناً لأطعمتني» فالمطعم هو العبد وليس الرب جل شأنه.

النوع الثاني: شبهات عقلية تقع في أمور الاستدلالات العقلية، مثل قول بعضهم: إن تعدد الصفات يستلزم تعدد الذوات، وهذا القول فاسد؛ لأن تعدد الصفات من الكمال، وإنما تتعدد الذوات إذا فرض أنها ذوات متعددة، وأما الصفات فإنها معانٍ يمتدح بها وكثرتها دليل كمال في الموصوف.

ثامناً: المجاز[1]

تعريفه: لغة: من تجاوز الأمر إذا تعداه.

واصطلاحاً: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، فالمجاز إذن هو وضع ثانٍ. والوضع الأول يسمى حقيقة.

وقد ترتب على دعوى المجاز في ألفاظ الكتاب والسنة وتراكيبه

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/٢ ـ ٧٦).

أن فتح الباب على مصراعيه لأصحاب الأهواء والبدع من الباطنية والقرامطة والصوفية أصحاب الإشارات وغيرهم، فكان طريقاً لتحريف معاني كلام الله واللعب بها، فنفيت كثير من العقائد الصحيحة بدعوى المجاز، فلم يبق لألفاظه معنى يوقف عليه، فأفقدوا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية دلالتها على معناها المراد لله ورسوله، فلا تبقى بعد ذلك آية أو حديث يمكن الاستدلال به أو الرجوع إليه عند التنازع. الأمر الذي يؤدي إلى [تغيير] وجه الدين وإبطال أحكامه وإقصائه عن الحكم والتحاكم قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

وذلك يؤدي إلى كثرة الأهواء وتوسعة دائرة الخلاف الذي لا يمكن أن يحسم، لعدم الثقة بدلالة النصوص، ومن هنا يتبين لنا فساد دعوى المجاز لأن ما ترتب عليه الباطل فهو باطل لأنه لازمه.

تاسعاً: المتشابه[1]

تعريفه: المتشابه في اللغة يرجع إلى الشبه، لأن كلا من الشيئين أشبه أحدهما الآخر حتى صار لا يمكن التمييز بينهما.

وشرعاً: له عدة معان بعدة اعتبارات. فالتشابه العام معناه أن آيات القرآن يشبه بعضها بعضاً في الإتقان والصدق والبلاغة والفصاحة ونحو ذلك. وقرينه الإحكام العام، فالقرآن محكم بمعنى أنه متقن كله فصيح كله بليغ كله، و [على] هذا فالتشابه العام والإحكام العام يرجعان إلى معنى واحد وإن اختلفا في الاشتقاق.

والتشابه الخاص له معنيان:

أحدهما: ما لا يعلمه إلا الله، كالغيب، وكنه الذات الإلهية، وحقيقة الصفات والأسماء، ونحو ذلك.

---

(١) مجموع النفائس التدمرية ص (٤٠) وما بعدها.

الثاني: ما لا يعلمه بعض الناس، وهو التشابه النسبي، ومنه رد الإمام أحمد على الجهمية فيما اشتبه عليها إذ رد وفسر الدليل على أنه يعلم معناه.

وضده الإحكام الخاص، وهو ما نعلم معناه أو يعلمه بعض الناس، والأصل في معاني التشابه الخاص هو الوقف على قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فمن وقف على لفظ الجلالة جعل تأويل المتشابه مما لا يعلمه إلا الله.

ومن وقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال: هو معلوم لنا أو لبعضنا، وعندئذ يكون المعلوم لنا هو المعنى اللغوي لهذه الألفاظ المتشابهة.



٩ ـ بيان ما لا يمكن للعقل إدراكه كما في قوله سبحانه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ وقال ابن عباس رضي الله عنه: القدر سر الله. وقال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾.

١٠ ـ ضرب الأمثال المحسوسة لبيان الأمور المعقولة، كما في قوله سبحانه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ وقوله سبحانه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾.

١١ ـ الإرشاد إلى طرق القياس الصحيح كما في قوله سبحانه: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ والاعتبار معناه: الانتقال من حال إلى حال مماثلة لها ليحكم عليها بنظير ما حكم به على الحالة الأولى ومن ذلك ما ذكره الله من أعمال بعض المكذبين للرسل التي استحقوا بسببها العقاب ليعتبر بحالهم كل من أراد أن يفعل فعلهم، وأنه إذا فعل ذلك استحق نفس عقوبتهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ يريد العقوبات.

١٢ ـ الاستدلال بالأثر على المؤثر، وهو عملية عقلية تحتاج إلى إدراك العلاقة بين كل أثر ومؤثر كما في قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾﴾.



موقف الناس من العقل

انقسم الناس في الاستدلال بالعقل إلى طرفين ووسط. أما الطرفان فهما:

أولاً: الفلاسفة ومن نحا نحوهم من المعتزلة، ويمكن بيان قولهم في الخطوات التالية:

١ ـ إن العقل هو أصل الأدلة وأساسها.

٢ ـ إن العقل مقدم على الشرع.

٣ ـ إن دلالة العقل يقينية ودلالة نصوص الشرع ظنية.

٤ ـ إن الثواب والعقاب مترتب على حكم العقل.

٥ ـ إن حسن الأفعال وقبحها أمر يرجع إلى العقل.

٦ ـ إن للعقل حكماً قبل ورود الشرع، فهو يدرك الحرام والحلال.

٧ ـ إن أهل الفترة وهم الذين بين عيسى عليه السلام ومحمد عليه الصلاة والسلام، ومن أشبه حالهم ممن لم تبلغه الدعوة كفارٌ خالدون في نار جهنم.

٨ ـ إن الحل والحرمة حكمان ذاتيان للأشياء لا وصفان عارضان بعد نزول الشرائع.

٩ ـ إن الحجة قائمة على الخلق بحكم العقل.

١٠ ـ إثبات الواجبات العقلية كوجوب الأصلح وإرسال الرسل ونحو ذلك.

ويمكن أن يرد قولهم هذا بالأدلة التالية:

قوله سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾.

وقال جل شأنه عن المشركين: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾. مع أن لهم عقولاً يفكرون بها ومع ذلك لم تنفعهم، فلو كان العقل له حكم أو يهدي بنفسه إلى الحكم لنفعهم.

ومما يدل على أن الأعيان حلها وحرمتها بحكم الشرع قوله سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾، وقوله سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾. ولو كان للأعيان أحكام ذاتية لكانت محرمة، ولكنه قيد التحريم بالوحي فدل على أنها لم تكن حراماً قبل ذلك، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ وهذا سياق إنكاري أن يكون لأحد أن يحرم ما لم يحرمه الله، مما يدل على أنه لا يكون حراماً إلا إذا حرمه جل شأنه.

وبذا نعلم من حيث الجملة بطلان هذا القول، وعدم صحته على وجه عام.

ثانياً: قول الأشعرية أتباع أبي الحسن الأشعري.

وخلاصته أن لا حكم إلا للشرع، وأنه لا قيمة للعقل في شيء

من الأحكام، إلا أن هذا المذهب قد تأثر بالاعتزال كثيراً، وخاصة بعد أبي المعالي الجويني، الذي أدخل الاعتزال عليه، فصار لهم حظ من تعظيم العقل وتقديمه على الشرع، وأياً كان الأمر فإن الأدلة التي ترد على المعتزلة تدل على أن متعلق الحل والحرمة هو الشرع، واستعمال القرآن لطرق العقل والاستدلال به يدل على اعتبار العقل، وهو ما يرد على مذهب الأشاعرة، وإنما نفى الأشاعرة إفادة حكم العقل من أجل إنكارهم الغايات المحمودة في أفعال الرب سبحانه، فهو عندهم يفعل لغير حكمة تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

ومما يدل على بطلان قولهم تعليله سبحانه وتعالى لأحكام شرعه وترتيبها على الحكم وتسميته لنفسه بالحكيم إذ لا يتصور حكيم ولا حكمة، كما أنه أخبر أنه لم يخلق الخلق عبثاً، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ وبذا يعلم أن هذا المذهب فيه من الباطل ما يدل على فساده وعدم صحته.

والقول الثالث: هو القول الوسط: وهو مذهب السلف وقول محققي الإسلام كابن تيمية وابن القيم وغيرهما ويمكن إجماله فيما يلي:

١ ـ إن للعقل فهماً وإدراكاً وهذا الفهم والإدراك إجمالي لا تفصيلي.

٢ ـ إن الشرع مقدم على العقل لعصمة الشرع وعدم عصمة العقل.

٣ ـ إن ما كان صحيحاً من أحكام العقل لا يعارض الشرع.

٤ ـ والصحيح من العقل هو ما وافق الشرع.

٥ ـ إن الفاسد من العقل هو ما عارض الشرع.

٦ ـ إن الأحكام التفصيلية من خصائص الشرع.

٧ ـ إن العقل لا حكم له قبل ورود الشرع، وإن كان له إدراك لقبح القبيح وحسن الحسن من حيث الجملة.

٨ ـ إن الثواب والعقاب مترتب على ورود الشرع، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

٩ ـ إن ما عارض الشرع من موازين العقل فهو فاسد.

١٠ ـ إن ما عارض الشرع من موازين العقل الصحيح فهو إما لشبهة وإما لضعف دليل الشرع.

١١ ـ إن الشرع قد يأتي بما يحار فيه العقل، وإن كان لا يعارضه ولا يدفعه.

١٢ ـ إن الأعيان قبل ورود الشرع حكمها الإباحة لظاهر قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾.

١٣ ـ إن الوعد والوعيد مترتب على ورود الشرع.

١٤ ـ إن أهل الفترة لا يحكم لهم بنار أوجنة، وهكذا الأمر بالنسبة لمن لم تبلغه الرسالة، بل يختبرون بإرسال رسول لهم يوم القيامة، فمن آمن دخل الجنة، ومن خالف دخل النار، كما ورد بذلك الحديث الصحيح.

١٥ ـ إن الله لا يجب عليه شيء بعقولنا، لأنه سبحانه كما أخبر عن نفسه ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ وإن ما ورد من إيجاب أو تحريم كما في حديث: «إني حرمت الظلم على نفسي» وحديث: «حق العباد على الله أن لا يعذب من لم يشرك به شيئاً» وما أشبهها هي واجبة بإيجاب الله نفسه ومحرمة بتحريمه على نفسه تكرماً منه وتفضلاً، والله كما أخبر الرسول ﷺ: «لا مكره له من خلقه».

١٦ ـ إن العقل يعتبر مصدراً تبعياً، ونصوص الكتاب والسنة فيها الغنى عنه، وهي لا تمنع قبوله إن صح.

ومن هذا العرض الموجز يتبين لنا بناء على الأدلة والمناقشات السابقة أن الحق في الاستدلال بالعقل مع مذهب السلف، فهو دليل إذن إذا اعتمد على الكتاب والسنة ولم يعارضهما، فإن عارضهما فقد عارض أصل بنائه، وإذا انهدم الأساس انهدم ما بني عليه فلا يكون حينئذ حجة بل دليل فاسد.



الأسس التي تبنى عليها أحكام العقل

تتكون الأصول العقلية التي يبني عليها العقل أحكامه من مجموعة من المعلومات تعتبر روافد لعلومه وبدونها لا يمكنه الوصول إلى نتائجه وهي:

أولاً: ما يختزله في داخله من تجارب الحس التي تكون عن طريق الحواس الخمس.

ثانياً: المعلومات الأولية والمسلمات الضرورية.

ثالثاً: مجموع المعلومات الفطرية.

رابعاً: المعلومات المكتسبة نتيجة للاستدلال والملاحظة والاستقراء والاستنباط سواء كانت معلومات باطنة أو ظاهرة وتسمى الأولى بالوجدانيات.

وإذا خلت العلوم العقلية عن أحد هذه العناصر فإن أحكامها إما أن تكون باطلة أو غير صحيحة، وهو في تكوين أقيسته وموازينه يعتمد على إدراك التلازم والروابط بين هذه العناصر وتلك الأشياء التي يريد الحكم عليها، وإذا فقد الترابط والتلازم فإن الأحكام العقلية تكون فاسدة لا محل لها.



القرآن والقياس العقلي

منهج القرآن في الاستدلال على العقائد:

تقدم لنا أن الأدلة القرآنية تشمل نوعين من الاستدلال:

الأول: أخبار صادقة غير جارية على موازين العقل، بل هي مسوقة لتقرير الحقائق العقدية كمسلمات ضرورية.

الثاني: أخبار صادقة جارية على موازين العقل الصحيح، وهي والأمر كذلك لا يراعى فيها إلا التلازم بين المقدمات القياسية.

أنواع الأقيسة القرآنية:

وبناء على ذلك فإن القرآن الكريم جاءت في آياته عدد من الأقيسة العقلية اليقينية ونحن نذكر أشهرها وأهمها:

أولاً: قياس التمانع في الألوهية والتمانع هو ما يبنى على مقدمات يلزم من امتناع الأولى امتناع الثانية أو هو ما امتنع لوجود ضده وعليه فالتمانع في الألوهية هو امتناع تعدد الآلهة لوجود ما يضاد ذلك وهو عدم الفساد في العالم المقتضي لكون الإله واحداً، ومن أمثلته قوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، ويمكن ترتيبه على طريقة القياس الاستثنائي: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، مقدمة أولى، ولكنهما لم تفسدا المقدمة الثانية، والنتيجة: ليس فيهما آلهة غير الله.

ثانياً: قياس الأولى وهو المعني بقوله سبحانه: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ومعناه: أن كل كمال وجودي ممكن الوجود لا نقص فيه من جميع الوجوه ثبت للمخلوق، فإن الخالق سبحانه أولى به، وكل نقص ثبت للمخلوق فإن الخالق منزه عنه، ومن أمثلته أن يقال مثلاً: إن السمع صفة كمال وجودية والمخلوق متصف بها فالخالق من باب أولى يجب أن تثبت له، وإن العمى مثلاً نقصٌ في المخلوق فالخالق أولى أو يتنزه عنه[1].

والمراد بالكمال هنا: هو الصفة من حيث هي صفة لا يلحظ فيها إضافتها للخالق والمخلوق، وذلك لأن لوازم الصفة من حيث هي تلزم كل من يتصف بها لا فرق في ذلك بين الخالق والمخلوق من هذه الجهة العامة.

والوجودي أخرج العدمي فإن الصفات العدمية المحضة الخالصة للنفي لا كمال فيها؛ لأن العدم يوصف به الموجود والمعدوم، وليس فيه مدح ولا ثناء إذ المدح والثناء لا يكون إلا بالأمور الوجودية وإنما الذي استعمل في حقه تعالى هو العدم المتضمن ثبوت ضده من الكمال كنفي السِّنة والنوم.

وكلمة لا نقص فيه أي: من جميع الوجوه، فإن كان كمالاً من وجه ونقصا من وجه لم يتصف به الباري جَلّ شأنه، وذلك كالسِّنة والنوم فإنها من جهة هي كمال في المخلوق، ومن جهة تدل على عدم كمال حياته؛ فلذا لا يوصف بها الباري جل شأنه، وإنما كان الخالق أولى بالكمال لأنه واهبه فإن عري عنه كان أنقص من مخلوقه وهو ممتنع عقلاً، ولأنه لو كان عارياً عن الكمال لما أوجده، لأن فاقد الشيء لا يعطيه غيره وهو أولى به[2].

---

(١) انظر طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٦، ٧) انظر الكواشف الجلية ص (١٠٣) شرح العقيدة الواسطية للهراس ص (٢٧).

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧).

ثالثاً: قياس الغائب على الشاهد، وذلك بأن نساوي بين ما غاب عن حسنا مما أخبرنا به وبين ما نعرفه فيكون ذلك أدعى لفهمنا وأسهل في تصورنا وتكون لنا به العناية إن كان حسناً، والبعد إن كان سيئاً. ومن ذلك قياس ما في الآخرة على ما في الدنيا، فلولا المقايسة بينهما لما استطعنا أن نفهم حقائق الآخرة فحصلت لنا بذلك الرغبة والرهبة والخوف والرجاء ونحو ذلك. مما تدل عليه الاستعمالات اللفظية القرآنية كقوله سبحانه: ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾.

وهذا النوع من القياس على قسمين:

١ - قياس صحيح: ومثاله ما تقدم ذكره.

٢ - قياس فاسد: وهو قياس الكفار حالهم في الآخرة على حالهم في الدنيا، وذلك بحصول النعيم لهم في الآخرة كما حصل لهم في الدنيا، كما قال تعالى إخباراً عنهم قولهم: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾.

رابعاً: السبر والتقسيم: والسبر هو اختبار الفروض، والتقسيم هو حصر الفروض في الشرع بحيث لا يتصور وجود المزيد عليها، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ حيث حصر الفروض في ثلاثة وهي: أنهم وجدوا من العدم، وأنهم خلقوا أنفسهم، وكلا الفرضين باطل. فثبت الثالث وهو أن لهم خالقاً هو الله سبحانه وتعالى.

الفرق بين القياس القرآني والقياس المنطقي:

ويمكن تتبع هذه الفروق فيما يلي:

الفرق الأول: القياس القرآني يوصل إلى المطلوب المعين، وأما القياس المنطقي فلا يوصل إلا إلى أمر كلي عام.

الفرق الثاني: القياس القرآني مأمون العاقبة فهو موصل إلى الحق

قطعاً، وأما القياس المنطقي فهو غير مأمون العاقبة فهو قد يوصل للحق وقد لا يوصل.

الفرق الثالث: القياس القرآني يدل على الكليات والجزئيات، والقياس المنطقي لا يدل إلا على الكليات. فمجال القياس القرآني أوسع.

الفرق الرابع: إن القياس القرآني وحي منزل فهو حق قطعاً وموصل للحق قطعاً، وأما القياس المنطقي فلا يجب أن يكون قطعياً على المطلوب بل قد يكون قطعياً إذا جزم فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع وبين الكل والجزء، وقد يكون ظنياً إذا اعتمد على مقدمة ظنية، وقد يكون فاسداً إذا فسد تركيبه واعتمد على مقدمات فاسدة.

الفرق الخامس: القياس القرآني لا يذكر فيه من المقدمات إلا ما كان مشهوراً، ولا من النتائج، إلا ما كان كذلك؛ وأما القياس المنطقي فيوجب أهله ذكر المقدمات والنتائج.

الفرق السادس: القياس القرآني لا يجب أن يشتمل على مقدمتين، بل قد يتكون من مقدمتين أو أكثر أو من مقدمة واحدة، أما القياس المنطقي عند أهله يجب أن يتكون من مقدمتين.

الفرق السابع: إن القياس القرآني لا يجب فيه غير التلازم بين المقيس والمقيس عليه بعكس القياس المنطقي له شروط خاصة به غير التلازم.

المدركات العقلية:

للعقل ثلاثة أنواع من المدركات هي:

أولاً: إدراك الأمور الكلية العامة الإجمالية، وأما الأمور الجزئية فليست داخلة تحت إدراكه؛ لأن القضايا العقلية عبارة عن قواعد ومبادىء عامة تنطبق على جزئياتها؛ ولذا فإن عمراً من الناس لا يدرك

ألم زيد منهم، بل كل واحد منهم مختص بإدراك ألمه، لكن هذا الأمر خاص لا يمكن أن يحكم به بل يحكم بناء على الإخبارات أن الوخز مؤلم مثلاً.

ثانياً: إدراك الفروق بين المختلفات، والتماثل بين المتفقات، والتساوي بين المتشابهات، عن طريق إدراك الأوصاف العامة المشتركة بين الموجودات، كإدراكه أن الإنسان له حياة، وأنه يسمع ونحو ذلك.

ثالثاً: إدراك النافع والضار، فيمكن للإنسان بعقله أن يدرك ما ينفعه في الجملة، وما يضره في الجملة، بناء على ما كسبه من النتائج والعواقب المختلفة، ولذا فإنه يدرك نفع الإيمان وضرر الكفر.



خصائص العقيدة الإسلامية

الخصائص: جمع خصيصة، وهي: الصفة البارزة المميزة، وإذا قلنا: خصائص العقيدة الإسلامية، فنريد بها: صفاتها البارزة المميزة لها عما سواها من العقائد والطوائف الأخرى.

وخصائص العقيدة كثيرة إلا أننا سنتناول بالدراسة ثلاث خصائص هي: «التوقيفية، الغيبية، الشمول والتكامل».

الخصيصة الأولى: التوقيفية:

تعريف التوقيفية:

وهي تفعيل من الوقف، وهو: الحبس والمنع، والياء للنسبة، والتاء لها كذلك، فهي مصدر صناعي.

والمراد به شرعاً عند الإطلاق أمران:

الأول: أن الرسول ﷺ قد أوقف أمته على حقائق العقيدة الإسلامية بحيث لم يترك من تفاصيلها شيئاً إلا بينه، وهذا المعنى من ضرورات إكمال الدين الذي أخبر الله عنه بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ إذ العقيدة هي أهم ما في الدين، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟

تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾، وقوله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي».

الثاني: حبس اللسان عن الكلام في العقائد الإسلامية إلا بدليل هادٍ من الكتاب والسنة.

وعليه: فلا بد من الالتزام بالكتاب والسنة ومعقولهما لفظاً ومعنى فلا يستعمل في التعبير عن العقيدة إلا الألفاظ التي جاءت في الكتاب والسنة، ويجب أن تستعمل هذه الألفاظ فيما سيقت فيه من المعاني المرادة بها في الكتاب والسنة فهو توقيف في مصادر العقيدة وفي ألفاظها وأساليب التعبير بها. وذلك لأن العقول مهما أوتيت من قوة في الفهم والإدراك لا تستقل بإدراك حقائق العقيدة على التفصيل والإيضاح التام، كما أن العقيدة قد يأتي فيها ما تحار فيه العقول لعدم قدرتها على إدراكه وإن كنت لا تجد فيها دليلاً على نفيه، هذا وتوقف العقل لعدم وجود الدليل منه على إثباتها فهو نفي للعلم بالدليل المثبت، لا علم بالدليل النافي، وهو لا يمنع ثبوت الحقائق العقدية بدليل آخر كالحس والسمع [الكتاب والسنة] وبذا يعلم أن الألفاظ المستعملة في علم العقيدة نوعان:

النوع الأول: ألفاظ الكتاب والسنة وهي إما أن تستعمل فيما سيقت من أجله من المعاني فهذا استعمال صحيح، وإما أن لا تستعمل فيما أريد بها في الكتاب والسنة من المعاني. فهذا تحميل لألفاظ الكتاب والسنة ما لا يراد بها من المعاني وهو قول على الله بغير علم فيكون محرماً.

النوع الثاني: ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة وهي إما أن تكون اصطلاحات متعينة للدلالة على الحق ولا تستعمل في غير هذا، فلا بأس باستعمالها فيما اصطلح عليه من المعاني الصحيحة وهكذا الأمر فيما استعمله السلف الصالح من الألفاظ، وإما أن لا تتعين للدلالة على الحق، بل تشترك في إطلاقها الدلالة على الحق والباطل إلا إذا كان المخاطب لا يفهم إلا بها فيعبر بها عن الحق بقيود تعين اللفظ له. هذا ويعتبر كل لفظ خرج عن ألفاظ الكتاب والسنة ومدلولها فهو لفظ مبتدع

لا يجوز استعماله في باب العقيدة. والألفاظ البدعية أربعة أنواع:

النوع الأول: ألفاظ مجملة لا يعرف معناها بسبب تعدد الاصطلاحات وتنوع الإطلاقات، فسبب الإجمال فيها هو كون كل صاحب مذهب يستعمل عين اللفظ في الدلالة على بدعته نفياً أو إثباتاً.

النوع الثاني: ألفاظ مشتركة لا يتعين معناها لأن للفظها أكثر من معنى ولا قرينة تعينه للدلالة على أن المراد به معنى واحد بعينه، وتعيينه تحكم لا دليل عليه، ومثل هذا لا يستعمل في علم العقيدة لما يترتب عليه من اختلاط الحق بالباطل.

النوع الثالث: ألفاظ مستعملة في الكتاب والسنة في معان صحيحة مرادة بهما فيهما، وتستعمل في غير معانيها الصحيحة ويحملها ما لا تحتمل فهي فيما استعملت فيه بدعة.

النوع الرابع: ألفاظ لا تطلق إلا على معنى باطل فقط فتطلق على معنى حق بقصد التنفير منه أو لاعتقاد صاحب المذهب أنه معنى باطل، فإطلاق اللفظ الباطل على الحق أيضاً هو بدعة محرمة لما يترتب على هذا الإطلاق من نفي الحق وإلباسه ثوباً غير ثوبه ولما فيه من التنفير منه وخلط الباطل بالحق مما يجعلهما غير مميزين.

موجبات التوقيفية:

وإذا علم أن العقيدة توقيفية فتجب الأمور التالية:

أولاً: نحدد مصادر العقيدة الإسلامية بالكتاب والسنة ومعقولها.

ثانياً: الالتزام بألفاظ الكتاب والسنة المعبر بها عن الحقائق العقدية.

ثالثاً: استعمال ألفاظ الكتاب والسنة فيما سيقت له.

رابعاً: ألا تحمل ألفاظ الكتاب والسنة ما لا تحمله من المعاني.

خامساً: ألا يستعمل في التعبير عن العقيدة غير الألفاظ المعبر بها عنها.

سادساً: السكوت عما سكت عنه الكتاب والسنة، وذلك بتفويض علمه إلى الله.

سابعاً: التزام ما جاء في الكتاب والسنة من العقائد.

ثامناً: ألا نثبت ولا ننفي إلا ما ورد في الكتاب والسنة نفيه أو إثباته.

تاسعاً: أن نقدم دلالة الكتاب والسنة على ما سواها من عقل أو ذوق أو حس أو كشف ونحوه.

الخصيصة الثانية: الغيبية:

تعريف الغيبية:

وهي نسبة إلى الغيب، وهو ما غاب عن الحس بحيث لا يرى ولا يشم ولا يلمس ولا يذاق ولا يسمع إذ الحواس الخمس هي نوافذ العقل وطرقه في الحصول على المعلومات. قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾.

ولذا فإن ما غاب عن هذه الحواس لا يمكن إدراكه إلا إدراكاً إجمالياً عن طريق قياسه على ما نشاهده ونحس به، ونحن بذلك ندرك إدراكاً جزئياً ثم نماثل بين هذه الإدراكات الجزئية، ونصدر عليها أحكامنا العقلية المشتركة؛ وإلا فإن كل واحد منا لا يدرك من الألم إلا ما يخصه مثلاً.

وعندما نقول: إن من خصائص العقيدة الإسلامية [الغيبية] فلا نعني أن قضايا العقيدة كلها غيب لا تدركه الحواس والعقول، وإنما نريد بذلك أن من خصائص عقيدة الإسلام أنها تؤمن بالغيب كما وصف الله بذلك عباده المؤمنين بقوله: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ فجعل من خواص المؤمنين وصفاتهم البارزة التي ابتدأ بها كتابه الكريم الإيمان بالغيب.

أهمية الإيمان بالغيب:

والإيمان بالغيب هو من خصائص الإنسان الفطرية إذ يشترك هو وسائر الحيوانات في إدراك الأمور المحسوسة، بل وإنّ إدراك المجهول والبحث عنه غريزة فطرية فيه، وهو ما يعبر عنه بغريزة حب الاستطلاع، ونحن في عصرنا هذا ندرك قيمة هذه الغريزة، وكم كانت سبباً في اكتشاف كثير من حقائق العلم والتي ترفل البشرية بخيراتها ومنافعها.

ومن هذا المنطلق نصل إلى نتيجة هامة وهي: أن كثيراً من معطيات الحياة التي أقمنا عليها حياتنا كانت في زمن بالنسبة لنا غيباً، ثم صارت شهادة محسوسة، وهذا النوع من الغيب التي جرت مقادير الباري بكشفه يقال له: الغيب المقيد، وهو ما أذن الله كوناً وقدراً بكشفه سواء لعموم الناس أو لبعضهم، كما قال ﷺ: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك».

يدل هذا الحديث النبوي على أن هناك ما علمنا إياه بعد أن كان غيباً علينا ويدخل في ذلك ما يسمى الغيب النسبي، وهو ما كان غيباً بالنسبة لبعض الناس دون غيرهم، ولكن هناك من الغيب ما لا يسع أحداً العلم به لانقطاع أسباب العلم به؛ لأن أسباب العلم ثلاثة: إما حس، وإما خبر، وعليهما تعتمد المعقولات، وإما قياس على مشهود وهو راجع إلى الحس، فإذا امتنع الحس والخبر ونقصد به خبر الله ورسوله ﷺ، أو القياس امتنع العلم به، وهو ما عبر عنه الحديث الشريف الآنف الذكر بقوله ﷺ: «أو استأثرت به في علم الغيب عندك»، ويطلق على هذا النوع من الغيب: غيب مطلق، وهو في هذه الحالة لا توجد له صورة في الذهن ولكن عدم وجوده في الذهن لا ينفي وجوده في خارج الذهن، ولكن يمكن أن يعقد الذهن بين ذلك المغيب وذلك المحسوس اشتراكاً عاماً، وعن طريقه يمكن فهم بعض حدوده، ويعقد الذهن له صورة تقريبية عن طريقها ينفعل الإنسان بالحب أو البغض أو الخوف أو الأمن أو اللذة به أو الألم منه.

أنواع الغيب وأحكامها:

هذا، وإذا أطلق علم الغيب في القرآن الكريم فيراد به الغيب المطلق تارة، ويراد به الغيب المقيد النسبي ثانية، ويراد به الغيب المقيد غير النسبي ثالثة.

فمن الغيب المطلق قوله جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾.

ومن الغيب المقيد النسبي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾، وقوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾.

ومن الغيب المقيد غير النسبي قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾﴾.

والغيب لا يعلمه إلا الله فهو من خصائصه سبحانه، كما قال جل شأنه: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وقال جل شأنه: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ وإذا كان الغيب من خصائصه سبحانه فالبحث عنه عند غيره نوع من العبث وتضييع للوقت، ومدعيه لا شك في كذبه، واعتقاد علم الغيب لغير الله كفر مخرج عن ملة الإسلام، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ﴾. وقال: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿٢٠﴾﴾، وقال: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾.

من هنا يعمل كذب الكهنة والعرافين والرمالين وغيرهم ممن

يدعي علم بعض المغيبات، وأما ما يقع موافقاً للقدر من إخباراتهم فهو محض الموافقة للحق من كلام مسترق السمع لا لأنه عالم بالغيب.

ولذا كان الرجوع إلى هؤلاء في معرفة المغيبات من كبائر الذنوب إن لم يعتقد علمه بالغيب، ولذا فقد سماه الرسول ﷺ كفراً، فقال: «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد»، وفي حديث آخر: «ومن أتى عرافاً فصدقه لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً»، وبذا يعلم أن الإيمان بالغيب من ركائز العقيدة الإسلامية وأصولها العظمى والتي لا يعتبر الإنسان مسلماً إلا بالإيمان بها: لأن ذلك من موجبات الإيمان بالله جلَّ وعلا. لأن الإيمان بالحس ليس فضيلة يفتخر بها، ولا هو خصيصة للإنسان يتباهى بها، إذ عموم الحيوانات تدرك المحسوسات وتعلم وجودها، ولكن الإيمان بالغيب هو الأساس في تميز الإنسان وكيانه عن سائر الحيوان، وليس معنى ذلك أن يسترسل الإنسان مع الأوهام والخرافات فيعتقد وجود ما لا يوجد، فإن ذلك من الخطأ في مسار الإيمان بالغيب، بل الواجب الإجمالي والتفصيلي الإيمان بالغيب كما جاء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وتفويض علمه إلى الله دون الإغراق في الخيالات الباطلة، والأوهام الزائفة.

الخصيصة الثالثة: الشمولية والتكامل:

تعريف الشمولية:

هي الموسوعية في المعنى والتطبيق، والمراد بالموسوعية في المعنى: شمولها للتصور الكامل للقضايا الكبرى التي ضل في تصورها كثير من الناس والمراد بالموسوعية في التطبيق: شمولية آثار هذه العقيدة لحياة المسلم من جهاتها المختلفة بحيث تكون هذه العناصر تكمل بعدها بعضاً في تحقيق مفهوم كامل لعقيدة الإسلام.

وجه شمولية العقيدة الإسلامية:

إن العقيدة الإسلامية هي عقيدة الخلافة في الأرض ولذا فلا بد أن تشمل جميع المعطيات الحيوية للبقاء، فهي العقيدة التي كتب الله لها البقاء إلى قيام الساعة، قال ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة حتى يأتي أمر الله».

عناصر الشمولية والتكامل:

للشمولية عدة عناصر أهمها:

أولاً: الشمولية في تصور الإله الحق:

إن الله هو المعبود الحق الذي يجب أن يصرف العبد جهده وقوته في سبيل أداء عبادته وشكره على نعمه التي لا تحصى أبداً ولا تحصر عدداً إلهاً متصفاً بصفات الكمال التي لا نقص فيها من جميع الوجوه، منزهاً عن ما يضاد كماله المقدس قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ...﴾ الأمر الذي يدعو العبد لأن تكون عبادته لربه هي غايته في الحياة بحيث تتوجه جميع أعماله نحو تحقيق هذه الغاية قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾.

ثانياً: الشمولية في تصوره نحو الكون (الحياة):

فالكون خلق الله وهو مدبره الذي حدد مساره ووضع نظامه على سبيل الإجادة والإتقان كما قال سبحانه: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴿٥﴾﴾ فإنك وإن كررت النظر للتحسس عن ثغرة من الثغرات في الكون فإنك تتعب نظرك بذلك فإنك لن تجد

شيئاً بل الكون بما فيه من عوالم شاهد من شواهد الخلقة الإلهية والعظمة الربانية، مما يوجب على المؤمن أن يتعامل مع الكون بهذه الاعتبارات فيرضى بقضاء الله وقدره ويصبر على المقدور ويستعمل ما هيأه الله له من الأسباب الكونية القدرية المباحة في إثراء حياته وتغيير واقعه إلى الأحسن والأفضل.

ثالثاً: الشمولية في تصور الإنسان:

إن الإنسان من جملة المخلوقات التي خلقها الله إلا أنه زاده تكريماً وتعظيماً بما أعطاه من أسباب القوامة على معطيات الكون ليستثمرها في صالح البشر وهو لا يعدو بعد ذلك أن يكون مخلوقاً مربوباً ضعيفاً لا حول ولا قوة له إلا بالله رب العالمين قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ هذا وإن من مقتضيات ألوهية الإنسان لربه وإيمانه بربوبيته استكانة الإنسان أمام ربه وذله جهة خالقه ممتثلاً لأمره وتاركاً لنهيه ومنظماً للحياة بأذنه وأمره الديني الشرعي كما قال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ﴾ والكون هو مسرح حياته وما فيه سخر لضمان بقائه وتحقيقه لخلافة الله في الأرض وهي تحقق بهذا التصور للإنسان حاجيات الإنسان البدنية والروحية المادية والوجدانية وترشد غرائزه وانفعالاته وتوجهه نحو الوجود الفعال في مجتمعه كما توجب على المجتمع المسلم رعاية الفرد المسلم ومصالحه كما قال ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وهنا تنمي عقيدة الإسلام التكافل والتعاون في أفراد المجتمع المسلم نحو الصالح العام قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ وتجمع المسلمين تحت لواء أخوة الإسلام قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وتحدد موجبات

وحقوق هذه الأخوة الإسلامية كما في قوله ﷺ: «حق المسلم على المسلم ست إذا لقيه فليسلم عليه وإذا مرض فليعده وإذا مات تبع جنازته وإذا عطس فشمته. . . .» الحديث.

رابعاً: الشمولية في مفهوم الإيمان:

وتشمل العقيدة الإسلامية عمل القلب والجوارح واللسان الذي هو مفهوم الإيمان في الكتاب والسنة، فهي عقيدة قلب تنمي الوجدان وتكسر فيه عناصر الذلة والانكسار لجميع القوى وتبعث فيه عنصر الكرامة والترفع عن الدنايا، فتحرر الفكر من الأوثان، والعقل من التقليد الأعمى، والقلب من أن تدخله الإرادات الفاسدة والعقائد الباطلة، فتضيء فيه مشاعل الهداية وأنوار اليقين فيزهر بنور الإيمان ويبرد ببرد اليقين فتقوى فيه قوة التمييز والعلم فلا يقبل الشبهات ولا ترسخ فيه الضلالات لأن ما فيه من النور يعشي كل شبهة ويقضي على كل شك، فلا مكان للأهواء ولا محل فيه للشهوات الفاسدة كما قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

وتنطلق الجوارح انطلاقاً يواكب أعمال القلوب، فلا ذلة ولا استكانة لأي طاغوت من طواغيت الأرض، بل هي تابعة لعزة القلب وعلوه فيكون لكل عمل نبيل غاية ونهاية، وهي تطلب رضى الله عنها بعمارة الكون بشريعته فلا عمل لها إلا العبادة الخالصة لله التي تمثل حياة المؤمن بالله في جميع حركاته وسكناته فهي لا تتصور جزءاً من أجزاء الحياة إلا والعبادة تحكمه، فتنقلب بذلك سائر الأعمال الدنيوية إلى أعمال دينية وهي مكسب يضيء به العبد المؤمن صحيفة أعماله فهي متوازية مع بعضها في انسجام متكامل نحو القيام بخلاقة الله في الأرض.

خامساً: الشمولية في مفهوم العبادة:

إن من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن الله خلق الخلق

لعبادته سبحانه حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ومن هنا كانت الدعوة إلى عبادة الله وتحديد أنواعها وبيان روافدها أهم مقاصد دعوة الرسول صلوات الله وسلامه عليهم كما قال جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ وقد كان أكثرهم بياناً وأظهرهم إعلاماً هو رسول هذه الأمة المحمدية ﷺ فقد أحاطت العبادة في دين هذه الأمة حياة العبد من كل جانب حتى انقلبت حياة المسلم بجميع مقدراتها عبادة لله حيث يقول تعالى إخباراً عن نبيه ﷺ: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾ وأمره بأن يلازم العبادة حياته كلها حيث قال: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ أي الموت، ولذا فقد تنوعت العبادات الإسلامية بين عبادات يومية كالصلاة، وعبادات أسبوعية كالجمعة، وعبادات شهرية كصيام رمضان، وعبادات سنوية كحج بيت الله الحرام، وربطت بالنية حتى يستحضر المسلم دوماً عبوديته لله كما قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» حتى صار ما ينفقه المسلم على أهله عبادة يستحق الأجر عليها كما قال ﷺ: «حتى ما تضعه في في زوجتك لك فيه صدقة» وإذا أتى أهله كان له في ذلك أجر قال ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة فقالوا: يأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر فقال ﷺ: «أرأيت لو وضعها في حرام أليس عليه وزر؟ قالوا: نعم. قال: فكذلك إذا وضعها في حلال فله فيها أجر» الأمر الذي جعل العبادة والمعاملة ينطلقان من خلال بوتقة واحدة وهي العبادة المتضمنة لفعل ما يحبه الله ويرضاه وترك ما يبغضه ويسخطه فغاية الكل هي الطاعة المطلقة لله رب العالمين.



وجوب التزام العقيدة الصحيحة[1]

العقيدة الصحيحة هي العقيدة المدلول عليها بألفاظ الكتاب والسنة، ونحن ملزمون باتباع ألفاظها ومعانيها، وبناء على ذلك يجب التزام العقيدة الصحيحة. ولا يقال إن الكتاب والسنة قد يختلف في دلالتهما في العقائد وغيرها لأننا نقول إنه لا بد من مدلول حق لهما، وهذا المدلول كان له جيل قد طبقه، فهو منهج عملي ظهرت آثاره وبانت فوائده مما يدل على أنه ثابت في واقع الأمر وحقيقته، فيجب التماسه من خلال البيان النبوي لذلك، والبيان الأثري من الصحابة رضي الله عنهم. وفرض دلالة مختلف فيها هو فرض حق لا يعرف، ومآل هذا الفرض إبطال دلالة النصوص، ومن ثم إبطال الشرع إذ مضمونه أن الحق الذي أنزل به القرآن الكريم وأرسل به الرسول ﷺ ليس بيناً ولا واضحاً، ولازم ذلك أن الرسول ﷺ ترك الناس على الضلالة ولم يبلغهم ما أنزل إليهم من ربهم، وأن أصحابه لم يكن لهم في واقع الأمر عقيدة، وكل هذه اللوازم باطلة إذ ما لزم منه الباطل فهو باطل. فظهر بهذا أن هناك حقاً في باب العقيدة يجب أن يلتزم، وهناك دلالة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا محالة، وأن هذه العقيدة

(١) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢٩٩) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٧٤، ١٥١) وما بعدها.

التي توصف بالصحة ووجوب الالتزام، هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعوهم وتابعو تابعيهم إلى يوم الدين، كما قال سبحانه: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ . . .﴾ الآية.

موجبات التزام العقيدة الصحيحة:

ويمكن بعد هذا حصر موجبات التزام العقيدة الصحيحة فيما يلي:

أولاً: أنها مما أمر الله باتباعه كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾.

ثانياً: أنها مما جاء به الرسول ﷺ كما قال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾.

ثالثاً: استحلال قتال من لم يقبلها كما قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله. . .» الحديث.

رابعاً: لأنها الحق الذي أرسلت من أجلها الرسل، وأنزلت الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾.

خامساً: لأن الرسل جميعاً أرسلوا بها، كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

سادساً: لأنها الغاية من خلق الجن والإنس، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾.

سابعاً: لأنها متعلق سعادة الخلق في الدنيا والآخرة كما ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من نفسه» وقال ﷺ: «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وأخرت دعوتي شفاعة لأمتي فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً».

ثامناً: لأنها دين الله الذي ارتضاه لعباده.. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا

صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ ﴾.

تاسعاً: أنها حق الله الذي أوجبه على عباده كما قال ﷺ: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً».

عاشراً: لأنها طريق النجاة من النار.. قال ﷺ: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله».

الحادي عشر: لأنها أول ما يجب الدعوة إليه. كما قال ﷺ: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وفي رواية: «إلى أن يوحدوا الله».

الثاني عشر: لأنها ملة إبراهيم التي أمرنا باتباعها، كما قال سبحانه: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ وقد فسر الله ملة إبراهيم بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾﴾ ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾.

الثالث عشر: أن من التزمها حرم ماله ودمه، كما قال ﷺ: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يبعد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل».

الرابع عشر: لأنها مما حكم الله به وقضى باتباعه، وما حكم به وقضاه فهو واجب الاتباع، كما قال سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾.

الخامس عشر: أن الله حرم مخالفتها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ الآية.

السادس عشر: أن الرسول ﷺ أمر بالبراءة من ضدها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾.

السابع عشر: امتداحه سبحانه للمؤمنين بالتزامها وترك ضدها،

كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

الثامن عشر: لأنها دعوة إبراهيم عليه السلام، كما قال تعالى عنه: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾.



النهي عن البدع في الدين وذم المبتدعين

تعريف البدع:

البدع: جمع بدعة، وهي في اللغة: الأمر المستحدث، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ أي: لم يأت بجديد لم يأتوا به.

وشرعاً: هو الأمر المستحدث في الدين.

أقسام البدع:

وهي على قسمين[1]:

القسم الأول: بدعة حقيقة: وهي ما استحدث في الدين أصلاً ووصفاً، وذلك كالطواف حول القبور وإسراجها ونحو ذلك.

القسم الثاني: بدعة إضافية: وهي ما استحدث في الدين بوصفه دون أصله، وذلك كالذكر الجماعي بصوت واحد، فإن أصل مشروعية الذكر جاء الشرع بها ولكنه على هذه الصفة لم يرد شرعاً.

حكم البدع في الدين:

والبدع بنوعيها مذمومة شرعاً، كما قال ﷺ: «من أحدث في أمرنا

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٢٩٩) وما بعدها، انظر لوامع الأنوار السنية (١/ ١٧١ ـ ١٨٠) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٣٠٤، ٣٢٨) (١/ ٤٣٨ ـ ٤٥٦).

هذا ما ليس منه فهو رد». وقوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»، وقد حذر ﷺ من البدع لخطرها على الدين، كما قال ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

وأوضح أن المبتدع مغير للدين، محروم من الشرب من حوضه كما قال ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض، وليختلجن رجال دوني فأقول: ربي أصحابي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

منهج السلف في التحذير من البدع والمبتدعين:

وبناء على ذلك حذر السلف من البدع والمبتدعين واتخذوا في ذلك عدة سبل نذكر منها:

أولاً: النهي عن سماع البدع، فقد حدث عبد الرزاق عن معمر قال: (كان طاوس جالساً وعنده ابنه فجاء رجل من المعتزلة فتكلم في شيء فأدخل طاوس أصابعه في أذنيه، وقال: يا بني، أدخل أصبعيك في أذنيك حتى لا تسمع من قوله شيئاً، فإن القلب ضعيف، ثم قال: أي بني، اسدد، فما زال يقول اسدد حتى قام الآخر أي المعتزلي).

ثانياً: هجر أهل البدع وعدم مجالستهم، فقد روى عيسى بن علي الضبي قال: (كان رجل معنا يختلف إلى إبراهيم (النخعي)، فبلغ إبراهيم أنه قد دخل في الإرجاء، فقال له إبراهيم: إذا قمت من عندنا فلا تعد).

ثالثاً: تعريف الناس بحال المبتدع والتنفير منه فقد روى محمد بن داود الحدائي قال: قلت لسفيان بن عيينة: (إن هذا يتكلم في القدر ـ يعني إبراهيم بن أبي يحيى ـ فقال سفيان: عرفوا الناس أمره وسلوا الله العافية).

رابعاً: البعد عن مكالمة أهل البدع، وهو نوع من الهجر، وهو الهجر اللساني، فقد روى سلام بن أبي مطيع قال: قال رجل من أهل الأهواء لأيوب: أكلمك بكلمة، قال: لا ولا نصف كلمة. وقال الحسن (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا لهم).

خامساً: بيان خطر البدع على الدين، فقد قال سفيان الثوري: البدع أحب إلى إبليس من المعصية فالمعصية يثاب منها (أي يرجع) والبدعة لا يثاب منها.

وقال أيوب السختياني: (ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً إلا ازداد من الله عزَّ وجل بعدا) وقال سفيان الثوري: (من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمعه، ومن صالحه فقد نقض الإسلام عروة عروة).

سادساً: ترك الصلاة على المبتدعين. قال مؤمل بن إسماعيل: مات عبد العزيز بن أبي رواد وكنت في جنازته حتى وضع عند باب الصفا، فصف الناس وجاء الثوري - أي سفيان الثوري - فقال الناس: جاء الثوري، فجاء حتى فرق الصفوف والناس ينظرون الجنازة ولم يصل عليه؛ لأنه كان يرمى بالإرجاء.

سابعاً: استباحة غيبة المبتدع، فعن الأعمش عن إبراهيم قال: (وليس لصاحب بدعة غيبة)، وقال الحسن: (ليس لأهل البدع غيبة)، وقال كثير بن أبي سهل: يقال: (أهل الأهواء لا حرمة لهم)، وقال الفضيل: (من دخل على صاحب بدعة فليس له حرمة).

الجواب عن بعض شبه المبتدعين:

هذا وليس في البدع في الشرع ما يمدح، فإن الرسول قد نص على أن كل بدعة ضلالة ولم يستثن شيئاً من البدع. وأما قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في التراويح في رمضان: نعمت البدعة هذه. فمعناه من وجهين[١]:

الأول: أن ذلك سيق في مواجهة المنكر لها لأنها كانت موجودة في عصر النبي ﷺ، وقد فعلها ثم تركها خشية الفرض على الأمة، وقد زال فهو كقولك لمن عارضك في أمر: إن كان هذا منكراً فأنا صاحب منكر، تقصد الإخبار عن تمسكك به.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص (٢٧٦).

الثاني: أنه جاز إطلاق هذا اللفظ على التراويح لكونها تركت ثم فعلت فكانت مستجدة بالنسبة لكونها لم تفعل جماعة بعد موت الرسول ﷺ، فيكون قد جرى على معنى البدعة لغة لا شرعاً أيضاً، والمذموم هو البدعة في الشرع.

ومما تقدم أيضاً يتبين بطلان تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، أو تقسيمها إلى مباحة ومحرمة وواجبة ومكروهة ومسنونة أو مستحبة[١].

خطر البدع في الدين:

والبدع خطرها يكمن في تغيير وجه الدين، وفتح الباب لها مؤذن بخطر تحريف الشريعة وتبديلها. الأمر الذي وقع فيه اليهود والنصارى حتى حرفوا دينهم وغيروه.

كما أن المبتدع مستدرك على صاحب الشرع مدع عدم كماله، والله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وهي شرع ما لم يأذن به الله؛ الأمر الذي أنكره الله على المشركين، كما قال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾.

ولازم بدعة المبتدع تجويز التشريع لغير الله ورسوله، الأمر الذي قال الله فيه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وفي آية: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

وإن كنا نقول: إن البدع ليست على درجة واحدة؛ منها ما هو كفر، ومنها ما هو شرك، ومنها ما هو محرم، وإن كانت تعتبر أكبر من كبائر الذنوب؛ ولذا فقد منع بعض السلف قبول توبة المبتدع. قال الحسن: (أبى الله تبارك وتعالى أن يأذن لصاحب هوى بتوبة).

كما أن الابتداع داخل في مسمى اتباع الهوى، كما قال ﷺ: «ألا إنه يخرج في أمتي قوم يهوون هوى يتجارى بهم ذلك الهوى كما يتجارى الكلب بصاحبه لا يدع عرقاً ولا مفصلاً إلا دخله».

---

(١) نفس المرجع ص (٢٧٠، ٢٧١) وما بعدها.

وربنا سبحانه يقول: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾، فجعل اتباع مشتهيات النفس والميل إلى رغبات الطبع إلهاً من دون الله يعبد، والمبتدع، متبع للهوى، وهو نوع من شرك الطاعة حيث أطاع هواه ومال عما أمره الله من ترك الهوى واتباع الشرع، كما قال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ولأن الابتداع في الدين يزيد الفرقة بين الأمة، فهو أصل للسبل المخالفة للشرع والتي نهانا الله عن اتباعها، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾.

ولأن كثرة البدع طريق لخفاء الحق وعدم ظهوره، وذلك لكثرة الشبهات التي تحيط بالقلوب بسبب البدع المخالفة لما أنزل الله. وهذه الأمور تؤدي بالتالي لضعف الأمة ولظلم بعضها بعضاً، وذلك بسبب التنازع الذي يزرع الأحقاد والبغضاء بين أفراد الأمة وطوائفها، ومن ثم ذهاب قوتها، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.

أسباب البدع في الدين

ومن أسباب البدع أمور أهمها:

١ ـ اتباع المتشابه من القرآن وأحاديث الرسول ﷺ وترك المحكم كما قال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾.

٢ ـ الترويج للأحاديث الضعيفة والموضوعة والقصص المكذوبة.

٣ ـ انتشار التصوف والصوفية.

٤ ـ الغلو في الدين في الأشخاص والأماكن والأزمان والاحتفالات.

٥ ـ الجهل بالدين وذلك بشرع ما لم يشرعه الله من العبادات.

٦ ـ التقليد الأعمى لبعض من يوصف بالصلاح والعلم.

لـــزوم السنـــة[1]

إن من الواجب على المسلمين أن يؤمنوا بكل ما جاء به الرسول ﷺ سواء عرفوا معناه أم لم يعرفوه، فإن لم يعرفوا معناه آمنوا به إيماناً مجملاً، وإن عرفوا معناه آمنوا به إيماناً مفصلاً. قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. وقال سبحانه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]. وقال جل شأنه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وقال سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وعن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني وإني أنا النذير العريان، فالنجاة. فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم، فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش، فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني، وكذب بما جئت به من الحق» متفق عليه.

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول ص (٧) لوامع الأنوار السنية (١/١٩٧) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/٢٩، ٥٠، ٦٩).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني» متفق عليه.

وعن عبد الله قال: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً ثم قال: «هذا سبيل الله» ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله وقال: «هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، وقرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]».

وعن أبي رافع رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري، ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه». رواه الترمذي وأبو داود والحاكم وصححه وابن ماجه.

وعن العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ قال في وصيته: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة» رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه والترمذي في سننه وحسنه وابن ماجه والدارمي.

فدلت هذه النصوص القرآنية والنبوية على وجوب لزوم طريقة الرسول ﷺ في العلم والاعتقاد والعمل والقول، وأن لا يقدم أي شيء آخر عليهما، وأن ذلك هو ميزان الإيمان واليقين، وأن القرآن والسنة صنوان من جهة وجوب الاتباع والتسليم بما جاء به الله جل جلاله والرسول ﷺ كما نطق بذلك ربنا بقوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

قال أبو الحسين البغوي: (فالكتاب هو القرآن، والحكمة قيل: هي السنة).

وقال الزهري: (لا تناظر بكتاب الله، ولا بسنة رسول الله ﷺ).

قال البغوي: أي لا تجعل شيئاً نظيراً لهما فتدعهما لقول قائل.

فإن السنة هي بيان الكتاب وتفسيره وتفصيل ما أجمل فيه.

قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

كما أنها مستقلة بالتشريع والبيان كما دل عليه قوله سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾. وغيرها من الآيات السابقة.

ويدل على ذلك قوله ﷺ: «ستة لعنتهم - وكل نبي مجاب - المستحل محارم الله والتارك لسنتي». أخرجه الحاكم والترمذي وهو حسن الإسناد.

وقد بين الرسول ﷺ كل ما علمه إياه ربه ولم يترك شيئاً ينفع الأمة إلا دلهم عليه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: (ما ترك رسول الله ﷺ طائراً يطير في السماء إلا ذكر لنا منه علماً). وترك أمته على المحجة البيضاء، ففي الحديث عن أبي الدرداء قال: خرج رسول الله ﷺ علينا فقال: «أيم الله لأتركنكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء». فقال أبو الدرداء: (صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء). أخرجه ابن ماجه وهو حديث صحيح. وفي حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك» رواه أحمد وابن ماجه والحاكم.

وأمر ﷺ بلزوم السنة عند ظهور الأهواء والفتن. فعن العرباض بن سارية رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بقي بعدي منكم فسيرى اختلافاً شديداً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ». حديث صحيح.

ورتب الهلاك على التقاعس عن اتباع السنة، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل عمل شرة، ولكل شرة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى، ومن كانت

فترته إلى غير ذلك فقد هلك». أخرجه ابن حبان وهو صحيح الإسناد على شرط الشيخين.

والمعنى أن للإنسان مع العمل نشاطاً وفتوراً، فمن كان فتوره وقفاً عند السنة فقد اهتدى، ومن كان فتوره تقصيراً عنها فقد هلك.

وبذا يعلم أن اتباع ما جاء عن الرسول ﷺ من أوجب الواجبات في الدين، بل لا يمكن أن يتلقى الدين إلا عنه ﷺ.

هذا، والآثار عن السلف في لزوم السنة كثيرة مشهورة، ومنها قول أبي الدرداء وغيره: (اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة). وقال ابن مسعود: (من كان مستنا فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة). قال ابن كعب: (عليكم بالسبيل والسنة فإنه ليس من عبد على سبيل وسنة ذكر الرحمن ففاضت عيناه من خشية الله فتمسه النار، وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾). أتدري ما الفتنة؟ الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك

وقال رحمه الله: (نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً ثم جعل يتلو الآية الآنفة الذكر).

وقال الشافعي رحمه الله: (أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد).

وقال الإمام مالك رحمه الله: (ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ).

وقال الإمام الأوزاعي: (اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل ما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك

الصالح فإنه يسعك ما وسعهم).

وقال أيوب: (إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله تعالى لعالم من أهل السنة).

وقال الجنيد: (الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر رسول الله ﷺ واتبع سنته ولزم طريقته، فإن طرق الخيرات كلها مفتوحة عليه).

وقال سفيان: (لا يقبل قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة). وهذا كله مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.



وجوب لزوم الجماعة[1]

وإذا كان قد تحرر أن الجماعة هي من جمعت أربع خصال هي:

١ ـ الاجتماع ٢ ـ عدم الفرقة ٣ ـ المنهج المتبع ٤ ـ القدوة.

والطائفة الناجية قد توافرت فيها هذه الأمور، فهي مجتمعة على الحق المدلول عليه بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وهي غير متفرقة لاعتقادها لزوم الاجتماع على إمام واحد عدل، وهي ذات منهج واضح المعالم محدد الغاية، وقدوتهم هم أفضل أجيال هذه الأمة وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان ممن رفع الله مقامهم، وأعلى قدرهم، كما قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

وقال عنهم النبي ﷺ: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

ولما كان الأمر كذلك فقد أمرنا باتباع منهجهم واقتفاء آثارهم، كما قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين».

وقال عليه الصلاة والسلام: «إن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين

---

(١) انظر الإبانة عن شرعية الفرقة الناجية (١/ ٢٨١) وما بعدها انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩٦).

وسبعين ملة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة. قال: «من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي» وفي رواية: «واحدة في الجنة هي الجماعة».

فدل هذا الحديث بروايتيه على أن الجماعة هي ما كانت على ما [كان] عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. وجعلها في الجنة واستثناؤها من الفرق الهالكة دليل على أنها هي التي على الحق، ولا حق إلا ما جاء عن الله ورسوله، واتباعهما واجب، فكان اتباع الجماعة واجب كذلك، ولذا فقد جاءت آيات الكتاب الكريم وأحاديث الرسول ﷺ وآثار السلف دالة على وجوب الجماعة وعدم الفرقة الذي هو أحد المقومات الأساسية لهذه الجماعة، فقال سبحانه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾. وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾.

وقال جل شأنه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾.

وبين أن الفرقة من صفات بني إسرائيل تحذيراً لهم مما فعلوا، فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾.

فحذر هذه الأمة من الفرقة بعد مجيء الهدى؛ لأن ذلك عنوان لعدم الاهتداء به؛ ولذا سمى الله اختلاف بني إسرائيل بعد ذلك العلم بغياً؛ لأنهم بذلك تجاوزوا ما به جمعهم، وهو العلم الحق إلى الباطل الذي كان هو سبب الفرقة، وهذا البغي متضمن للظلم والفساد في

الأرض بسبب الخصومة التي يسببها الاختلاف.

وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنه: فأمر الله عز وجل المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة وأخبرهم أنه هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومة في دين الله عز وجل.

ولعل ذلك إشارة لما تدل عليه الآية الكريمة، وهي قوله جل جلاله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾. فأدى بهم الاختلاف بعد ما جاءهم عن دلائل الحق الظاهرة إلى أن كفر بعضهم، وقتل بعضهم بعضاً، فاستباحوا الدماء بسبب الجنوح عن الحق، والتفرق بسبب ترك العلم واتباع الهوى، وذلك تحذيراً للأمة من أن يفعلوا كفعلهم فيصيبهم من الآثار ما أصابهم، وتحل بهم العقوبة كما حلت بهم.

هذا، وقد حدثنا رسول الله ﷺ على اتباع الجماعة، ونبذ الفرقة. فقال عليه السلام: «من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة».

وقال ﷺ: «وأنا آمركم بخمس أمرني ربي بهن: الجماعة، والسمع، والطاعة، والهجرة، والجهاد في سبيل الله، فمن فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من رأسه إلا أن يرجع».

وقال ﷺ: «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات فميتته جاهلية».

•

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خط رسول الله ﷺ يوماً خطاً، وقال: «هذا سبيل الله مستقيماً» وخط عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه وقرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾».

وقد جرى السلف على ما جرى عليه القرآن والحديث من الأمر

بلزوم الجماعة وعدم الفرقة رغبة في جمع الكلمة وتراصص الصفوف في الأمة.

فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة، فإنها حبل الله عز وجل الذي أمر به، وما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة).

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: (يد الله فوق الجماعة، فمن شذ لم يبال الله بشذوذه).

وقال علي رضي الله عنه: (من فارق الجماعة شبراً فقد نزع ربقة الإسلام من عنقه). ومثله روي عن حذيفة رضي الله عنه.

قال في هذا رحمه الله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ قال: البدع والشبهات.

قال سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾. لزم السنة والجماعة.

وقال عطاء الخراساني رحمه الله: (ثلاث لا تنفع اثنتان دون الثالثة) الإيمان والصلاة والجماعة.

ومن [خلال] استقراء هذه النصوص من القرآن والسنة وكلام السلف يتبين لنا أن لزوم الجماعة أمر واجب في دين الله، وأن الخروج عنها ضلالة ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ وذلك لأنها الطائفة الممثلة للإسلام في صفائه ونقائه سواء كان ذلك في الفروع أو في الأصول، وبذلك يعلم أن من خالف الجماعة في أصل من الأصول أو فرع من الفروع فإنه خارج عن مسماها، وأن العبرة في التسمية بهذا اللقب التمسك بالحق المدلول عليه بالكتاب والسنة وكلام السلف الصالح، وأن الكثرة والقلة لا تأثير لها كما قال سبحانه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾. وقال سبحانه عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾. فسماه أمة مع أنه كان على الحق وحده.

وسطية أهل السنة والجماعة بين فرق الضلال[1]

الأمة المحمدية هي خير الأمم، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، وهي أيضاً الأمة الوسط التي توسطت الأمم فكان عندها من كل ما فيها خيره وأحسنه كما قال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

ووسطية الأمة المحمدية متضمنة لكونها على الحق، وأن ما عندها منه أوفر من سائر الأمم، بل هي أسعد به كله وأخص به منهم، مما جعلها حكماً بين الرسل وأممهم، كما قال سبحانه: ﴿وَتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، وكونهم شهداء متضمن لتعديلها وقبول شهادتها على من سواها، ولذا فإن الذي يمثل الأمة المحمدية لا بد وأن يكون وسطاً وأن يكون ما عنده من الحق هو الأكمل ولا يكون كذلك إلا إذا تمسك بالكتاب والسنة، وجعلهما إماماً له في كل شؤونه في باب الأصول (العقائد)، وفي باب الفروع (الأحكام العملية) كما قال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٤٠٠) كتاب الواسطية قارن شرح العقيدة الواسطية للهراس طبعة إدارة البحوث ص (١٢٤ ـ ١٣٢) انظر الجواب الصحيح (١/ ٧) وما بعدها.

﴿لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ وأسعد الأمة المحمدية بهذا الأمر هم أهل السنة والجماعة، ولذا فهم بين فرق الأمة المحمدية كالأمة المحمدية نفسها بين الأمم، فهم الوسط بينهم لأن منهجهم هو ما [كان] عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فقد سئل ﷺ عن الفرقة الناجية فقال: «هي الجماعة»، وفي رواية: «هي ما كنت عليه أنا وأصحابي»، فهم الممثلون للأمة المحمدية في صفاء عقائدها ونقاء منهجها، ومصداق هذه الوسطية تظهر بإيضاح معالمها، وبيان عناصرها، وذكر مظاهرها، والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: الوسطية في آيات صفات الله سبحانه بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

ثانياً: الوسطية في باب أفعال العباد بين الجبرية والقدرية وغيرهم.

ثالثاً: الوسطية في باب الوعد والوعيد بين المرجئة والقدرية وغيرهم.

رابعاً: الوسطية في باب أصحاب رسول الله ﷺ بين الغالين فيهم من جهة وبين المكفرين لبعضهم من جهة أخرى.

سادساً: الوسطية في باب المعقول والمنقول بين الأشعرية والمعتزلة.

هذا، والوسطية هو المذهب الوسط بين قول من غلا وقول من جفا فهو حق بين باطلين باطل من زاد على الحق حتى جنح إلى البدعة، وباطل من نقص من الحق حتى مال إلى البدعة. فهو الميزان الذي أنزله على رسله لتقيم به الأقوال كما قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴿٩﴾﴾ فالميزان في هذه الآيات هو ما يمكن أن توزن به العقائد والأفكار، فيعرف به الحق من الباطل منها، وهذا يتضمن العدل، فالميزان والعدل متلازمان ويجمع معناهما الوسط.

شرح عناصر الوسطية:

ولتجلية وسطية أهل السنة والجماعة نرى أن من لازم ذلك بيان ما تشتمل عليه عناصرها من معان تجليها وتظهر معانيها وهي كما يلي:

١ - شرح الوسطية في باب الصفات:

انقسم الناس في باب الصفات إلى قسمين:

الأول: النفاة للصفات أو بعضها.

الثاني: المثبتون لها على نحو ما يتصف به المخلوق.

ومذهب أهل السنة إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله ﷺ في سنته من غير تعطيل كتعطيل النفاة، ولا إثبات كإثبات الممثلة اعتماداً على دلالة قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثلة وإبطال لمذهبهم، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ على المعطلة وإبطال لمذهبهم.

٢ - شرح الوسطية في باب أفعال العباد:

يرى القدرية - نفاةُ القدر - أن الله لا يقدر على عين مفعول العباد، وعليه فهي ليست مخلوقة له وإنما العباد هم الخالقون لأفعالهم.

ويرى الجبرية أن العبد لا تأثير لقدرته في إيجاد الفعل، وبناء على ذلك فإن جميع أفعال العبد في الحقيقة عندهم هي أفعال للرب، فهي موجودة من العباد قهراً ولا أثر لإرادتهم في فعلها أو تركها.

فالقدرية النفاة جفوا في إثبات القدر ونفوا قدرة الرب وخلقه لأفعال عباده، والجبرية غلوا في إثبات القدر ونفوا مسؤولية العبد عن

أفعاله، فهو لا يريد فعلها ولا عدمه ولا يقدر عليه.

وتوسط أهل السنة والجماعة فأثبتوا مسؤولية العبد عن أفعاله فيثاب ويعاقب عليها، وله إرادة ترجح له الفعل أو الترك وإن كانوا يقولون: إن إرادته ليست مؤثراً تاماً يوجب وجود الفعل فالله خالق أفعال العباد كما هو الخالق للفاعلين وهو سبحانه لا يكون في ملكه إلا ما يريد كوناً وقدراً وقدرته هي المؤثر التام في الوجود والإعدام، لذا فإن فعل العبد له علاقة بقدرته من حيث هي مؤثر ناقص في الوجود وله علاقة بقدرة الرب من حيث هي المؤثر التام للوجود، وهم بذلك يجمعون بين النصوص ويؤلفون بينها، فإنه نص على خلقه لأفعال عباده بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، ونص على أنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاء فقال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾، فأثبت للعبد مشيئة مؤثرة في فعله، وجعل وجود متعلقها خلقاً وإيجاداً تابعاً لمشيئته تعالى.

هذا، والقدر كما صح ذلك عن علي رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما: سر الله، فيجب الوقوف مع النصوص حيث وقفت، والإمساك عما عدا ذلك، وقد أشار إلى هذا المعنى رسول الله ﷺ حيث قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» فالذي يهمنا من أمر القدر وكلفنا به هو العمل، وما عدا ذلك مما هو من أسرار القدر فلم نكلف البحث عنه؛ لأن البحث عنه بغير دليل هاد يعرض العبد للضلال والقول على ربه ودينه بغير علم وهو محرم شرعاً كما قال سبحانه: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وقصارى القول في مذهب أهل الحق أن الفعل فعل العبد والخلق خلق الرب والرب خلق العبد وفعله ففعل العبد من خلق الله وهو واقع بقدرة العبد وإرادته بشرط تعلق خلق الرب عز وجل وإرادته الكونية القدرية، وبدون ذلك كله لا يحصل.

٣ ـ الوسطية في باب الوعد والوعيد:

الرجاء والخوف عبادتان جليلتان والله هو الأحق بهما، لأنه

المعبود بحق دون ما سواه، لذا فقد وصف الله المؤمنين بهما فقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾، وقال جل شأنه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾، وقال عن الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾ وقال: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾، والمؤمن من يجمع بينهما لضمان التوازن في حياته كلها، فحياته بين الخوف من الله والرجاء فيما عنده، ولذا فإن غلبة أي واحد منهما بحيث ينفرد في نفس العبد يكون سبباً في اختلاف التوازن في حياته، ومن هنا كان الحق اجتماعهما لا انفراد واحد منهما.

ومن هذا المنطلق فإن أهل السنة والجماعة يوجبون الجمع بينهما اقتداء بكتاب الله، وقد انحرفت بعض طوائف الأمة عن هذا المسلك فغلب على بعضهم الخوف فجعلوا العصاة في الدنيا كفاراً وفي الآخرة خالدين في نار جهنم ويطلق على هؤلاء «الوعيدية» ويراد بهم المعتزلة والخوارج، وإن كان المعتزلة في حكم الدنيا يرون أن العاصي ليس بمؤمن ولا كافر ولكن فاسق.

وناقضهم طائفة أخرى فقالوا: إن العاصي مؤمن كامل الإيمان، وإن الإيمان لا تضر معه المعصية، فهو غير قابل للنقصان. وبناء على ذلك فلا تفاضل بين المؤمنين بل هم في درجة واحدة، فجحدوا بعض الوعيد وما فضل الله به الأبرار على الفجار. ويقال لهؤلاء «أهل الوعد» ويراد بهم المرجئة، وسموّا بذلك لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، فلم يجعلوه من أركان الإيمان، ولا من لوازمه، بل الإيمان كامل به أو بدونه.

وتوسط أهل السنة والجماعة فقالوا: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. وأما في الآخرة فهو تحت مشيئة الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. وذلك لأن الله سمى مرتكب الكبيرة مؤمناً كما في قوله

سبحانه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾، ولا شك أن اقتتال المؤمنين كبيرة من كبائر الذنوب. وعلق المغفرة على مشيئته سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، ولم يمنعوا تسمية بعض الذنوب كفراً، كما قال ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر». وقوله: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد» وقال ﷺ: «من أتى حائضاً [أو] امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد» لكنه لا يخرج من ملة الإسلام.

كما لم يمنعوا دخول صاحب الكبائر من المؤمنين النار لكن منعوا خلودهم فيها لظاهر قوله ﷺ: «يخرج من النار كل من في قلبه مثقال ذرة من إيمان» وكما قال ﷺ: «إن الله عز وجل يخرج من النار قوماً بشفاعة محمد ﷺ فيدخلهم الجنة، فيسميهم أهل الجنة الجهنميون». أخرجه البخاري وغيره.

٤ ـ الوسطية في باب أسماء الدين والإيمان:

المراد بأسماء الدين والإيمان هي تلك الألفاظ التي رتب الله عليها وعداً ووعيداً كمؤمن ومسلم وكافر وفاسق وظالم ومشرك ونحو ذلك.

فإن الوعيدية سلبوا اسم الإيمان عن العاصي في الدنيا وسموه إما كافراً كالخوارج، وإما في منزلة بين المنزلتين كالمعتزلة. وأما المرجئة والجهمية فالعاصي عندهم مؤمن كامل الإيمان لأن مسمى الإيمان عندهم هو المعرفة القلبية ولازم قولهم أن فرعون وإبليس مؤمنان كما قال [تعالى]: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ فبين الله أنهم عالمون بقلوبهم ولكنهم جحدوا بالأقوال والأفعال ومع ذلك لم تنفعهم هذه المعرفة ولو نفعتهم لما وصفوا بالجحود والعلو في الأرض والظلم.

وتوسط أهل السنة والجماعة وقرروا في أصولهم أنا لا نطلق الاسم ولا نرتب عليه من الوعد والوعيد إلا ما أطلقه الله ورسوله ﷺ. وعليه فالعاصي بكبيرة من الكبائر هو مؤمن من جهة وفاسق من جهة أخرى، فله من الإيمان الإيمان الناقص لظاهر قوله ﷺ: «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» فنفى عنه الإيمان الكامل وسماه مع ذلك مؤمناً في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾، وقال سبحانه: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾. وقد أسماهم عباده وأضافهم إليه إضافة تشريف، وقد أجمع أهل العلم على أنها في المؤمنين المذنبين، وهكذا الأمر في كل ذنب أطلق الله عليه ظلماً أو نفاقاً أو كفراً فأطلقوا عليه ما أطلقه الله من هذه الأسماء ورتبوا عليه من الأحكام العقدية ما رتب.

٥ ـ الوسطية في أصحاب رسول الله ﷺ:

الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك.

ومن أصول أهل السنة والجماعة وجوب حب أصحاب رسول الله ﷺ، ووجوب حب أهل بيته، وعدم الخوض فيما حصل بينهم من خلاف على حد قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ فكما سلمت أيديهم من المشاركة في تلك الفتن سلمت ألسنتهم من الخوض فيها، وهم مجتهدون، للمصيب أجران وللمخطىء أجر واحد، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر واحد»، فهم لا يخرجون عن ذلك: إما مصيب مأجور أو مخطىء معذور، وهم رضي الله عنهم لهم من السبقية في الإسلام والعلم به والعمل والاستغفار والتوبة إلى الله ما يعتبر فيه ما حصل بينهم قطرة دم في بحر لجي أنى لها أن تكدر صفوه أو تغير لونه لا سيما وأن الله قد رضي عنهم وأخبر بذلك في كتابه كما قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ

مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ ووصفهم بعدم التبديل في شيء من دينه وشرعه فقال: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾.

فكانوا بذلك وسطاً بين من وقع في أصحاب رسول الله ﷺ فكفرهم كلهم أو بعضهم أو غلا في بعضهم فجعله إلهاً أو معصوماً، مخالفين بذلك قوله ﷺ: «دعوا لي أصحابي فإن أحدكم لن يبلغ مد أحدهم أو نصيفه»، وفي رواية: «لا تسبوا أصحابي» إلخ... وقوله عليه الصلاة والسلام: «إياكم والغلو فإنما أهلك الذين من قبلكم غلوهم في أنبيائهم» أو كما قال.

٦ ـ الوسطية في باب المنقول والمعقول[1]:

قال ابن تيمية: وهذا الموضع غلط فيه طائفتان من الناس:

١ ـ غالية غلت في المعقولات حتى جعلت ما ليس معقولاً من المعقول، وقدمته على الحس ونصوص الرسول ﷺ.

٢ ـ وطائفة جفت عنه فردت المعقولات الصريحة وقدمت عليه ما ظنته من السمعيات والحسيات.

وتوسطت أهل السنة والجماعة وقالوا: وإن ما علم بمعقول صريح لا يخالفه قط لا خبر صحيح ولا حس صحيح، وكذلك ما علم بالسمع الصحيح لا يعارضه عقل ولا حس. فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول، أو صريح المعقول، يعلم أنه وقع له غلط. والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون، لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلا الصدق.

فمن ادعى في أخبارهم، ما يناقض صريح المعقول، كان كاذباً،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/).

بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح، أو ذلك المنقول ليس بصحيح، فما علم يقيناً أنهم أخبروا به، يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقيناً أن العقل حكم به، يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه، بل الأنبياء قد يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، لا بما يعلم العقل بطلانه، فيخبرون بمحارات العقول، لا بمحالات العقول، ومن سوى الأنبياء ليس معصوماً، فقد يغلط ويحصل له كشفه، وحسه، وذوقه وشهوده أمورٌ يظن فيها ظنوناً كاذبة، فإذا أخبروا بمثل هذا، علم بطلانه بصريح العقل وعلم أنه يغلط. وإذا أخبر غير الأنبياء بما يعجز عقل كثير من الناس عن معرفته، لم يلزم أن يكون صادقاً ولا كاذباً لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل، لاحتمال أن يكون غلط، واحتمال أن يكون قد علم ما يعجز غيره عن معرفته.

وإذا قال القول المعلوم فساده بصريح العقل من ليس بنبي، وقال: إن هذا فوق العقل، وهذا وراء طور العقل والنقل، أو هذا لا يعرفه إن لم يترك العقل والنقل. قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبي، أو ينقله صادق عن نبي، فإن أقوال الأنبياء لا تناقض العقل الصريح، فكيف يقبلها ممن ليس بنبي.

وبذا يعلم أن ما عليه أهل السنة والجماعة، أعدل قولاً، وأصح أصلاً، وكيف لا يكون كذلك وهو لا يعتمد إلا المنقول الصحيح، أو المعقول الصريح، وإن كانوا يقررون كفاية نصوص الشرع بكل ما يلزم اعتقاده، ويجب الإيمان به.



التوحيد وأنواعه

ولما كان التوحيد هو الجزء الأعظم من عقيدة أهل السنة والجماعة، كان لا بد من تصوره على التمام، حتى يتحقق مدلوله المشتمل على أنواعه، وحتى يكون اللفظ مطابقاً للمعنى، ولا يكون كذلك إلا إذا اشتمل على أمرين:

أولاً: تحقيق مفاهيمه النظرية مقرونة بأدلتها من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، والعقل الصحيح.

ثانياً: تطبيقه كواقع عملي، تظهر آثاره على عباد الله.

هذا، والتوحيد من جهة مفاهيمه النظرية له ثلاثة أنواع وهي[1]:

١ ـ توحيد الربوبية.

٢ ـ توحيد الألوهية.

٣ ـ توحيد الأسماء والصفات.

وإليك تحليل معانيها وبيان مدلولاتها وأدلتها.



---

(١) انظر لوامع الأنوار البهية (١/١٠٩) الجامع الفريد ص (٣٤٠).

أولاً: توحيـد الربوبيـة[1]

الربوبية نسبة لاسم الله «الرب» وهو يأتي لعدة معان، نذكر منها:
المربي، الناصر، المالك، المصلح، السيد، والولي.

وشرعاً: هو الإيمان بأن الله هو الخالق، المالك، المتصرف في أمور هذا الكون، بالإحياء والإماتة وغيرها من الأمور القدرية، والسنن الكونية.

وهو بهذا المعنى لم يخرج عن المعنى اللغوي، فهو سبحانه المربي لخلقه، ورزقه العام لجميعهم، والمربي لرسله وأوليائه، بما اختصهم به، وهو الناصر لأوليائه ورسوله، والمالك لجميع خلقه، والمصلح لهم بما هيّأه من مقومات خلقهم، والسيد الذي انتهى إلى أعلى درجات السؤدد، وهو الولي الذي تولى أمر أوليائه ورسله فلا غالب له.

وتوحيد الربوبية يشمل الإيمان بالأمور التالية.

١ ـ الإيمان بأفعال الله العامة: كالخلق، والرزق، والإحياء والإماتة، والملك، وغير ذلك.

٢ ـ الإيمان بقضاء الله وقدره.

---

(١) انظر الجامع الفريد ص (٤٩٦) تطهير الاعتقاد للصنعاني.

٣ ـ الإيمان بوحدانيته في ذاته.

الأدلة على توحيد الربوبية:

أولاً: الدليل القرآني:

وقد قامت الأدلة الشرعية على وجوب ربوبيته سبحانه، وضابطها أنها كل دليل ورد فيه اسم الرب أو الحمد تصريحاً، أو ذكر فيه خصيصة من خصائص الربوبية كالإحياء والاماتة وإنزال الغيث والخلق والرزق ونحو ذلك، كما قال سبحانه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ وقوله سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾. وقوله سبحانه: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾. وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾. وقوله جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾.

ثانياً: الدليل النبوي:

قال ﷺ: «أول ما خلق الله: القلم».

وقال ﷺ: «اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك».

وقال عليه الصلاة والسلام: «يا غلام احفظ الله يحفضك، احفظ الله تجده تجاهك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة.

الدليل العقلي القرآني على توحيد الربوبية:

وقد دل العقل الصحيح على ما دلت عليه نصوص الشرع، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾.

وتركيبه أن يقال: إن الفروض الممكنة في هذه القضية ثلاثة وهي:

١ ـ إما أن يكون خلقوا من العدم، وهو ممتنع ضرورة، إذ

العدم نقيض الوجود، فلا يكون العدم سبباً للوجود.

٢ ـ وإما أن يكونوا هم الخالقين، وهو مبني على الجمع بين النقيضين. إذ هو على فرض وجودهم في حال عدمهم، وهو ممتنع ضرورة إذ العدم نقيض الوجود.

٣ ـ وإما أن يكون الخالق غيرهم، وهو الله تعالى، وهو المطلوب إثباته.

ويسمى هذا الدليل عرفاً بدليل «السبر والتقسيم»، فالسبر: اختبار الفروض بالتعرف على الفاسد منها من الصحيح، والتقسيم: الحصر لها، بحيث لا يبقى مزيدٌ قطعاً أو ظناً.

الدليل العقلي الكلامي على توحيد الربوبية:

ومن ذلك الاستدلال بدليل «التمانع» في الربوبية؛ وتركيبه أن يقال: إذا قدر خالقان، فإما أن يتكافئا، أو يتفاوتا، فإن تكافئا، إما أن يكون فعل أحدهما شرطاً، والآخر: أو لا، فإن كان شرطاً، فقد تساقطا، لأن كل واحد منهما أعجز الآخر، وإن كان ليس بشرط، فيلزم من ذلك اجتماع النقيضين، إذا أراد أحدهما سكون جسم، وأراد الآخر حركته، وهو ممتنع.

وإن تفاوتا، فالأقدر منهما هو الأرجح، لكنه غولب والمغالبة دليل الضعف، لأن ذلك يؤدي إلى الفساد والاضطراب في المخلوقات، فلا يكون أحدهما إلهاً، لعدم وجود الفساد، فثبت المطلوب، وهو أنه لا بد من كون الرب واحداً.

هذا، وتوحيد الربوبية قد أقرت به سائر الأمم، إما ظاهراً وباطناً، أو باطناً فقط، كحال فرعون كما قال سبحانه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾. وقال سبحانه عن المشركين: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

وبذا يظهر أنه لا يكفي في إيمان العبد إيمانه واعترافه بتوحيد الربوبية، وأن هذا التوحيد بعض التوحيد الواجب لا كله[1].



(1) انظر إغاثة اللهفان (1/ 30).

ثانياً: توحيد الأسماء والصفات

تعريفه:

وهو الإقرار والاعتراف الجازم بكل ما ورد في كتاب الله، وما ورد في سنة رسول الله ﷺ من أسماء الله الحسنى، وصفاته العليا.

مذهب السلف في الأسماء والصفات[1]:

إثبات ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تعطيل، ولا تحريف، ولا تمثيل، ولا تكييف على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

فالجزء الأول من الآية هو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثل والمكيف.

والجزء الثاني من الآية هو: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطل والمحرف.

مذهب السلف في النفي والإثبات[2]:

يثبتون ما تثبته نصوص الشرع إثباتاً مفصلاً، وينفون ما تنفيه نفياً

---

(١) انظر لوامع الأنوار البهية (١/ ٩١) الكواشف الجلية ص (٩٢).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٦٦).

مجملاً، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.
فأثبت الله الصفات إثباتاً مفصلاً، بأن عين أفراد الكمال كل واحدة على التعيين، وهو قوله: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ...﴾. فأثبت السمع، والبصر. ونفى التمثيل نفياً مجملاً، أي: نفياً يستغرق جميع صفات النقص المنافي لكماله المقدس، وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وأما ما ورد مما ظاهره النفي المفصل، والإثبات المجمل، فهو لعلة، كقوله سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢﴾. وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾.

فالأولى: لبيان استغراق الكمال له سبحانه.

والثانية: رد على اليهود، الذين نسبوا له تعالى السنة والنوم.

طريقة القرآن الكريم في إثبات توحيد الأسماء والصفات:

له طريقتان: عامة، وخاصة.

فالعامة: وذلك باستغراق الكمال، كقوله سبحانه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾. وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾، أي السيد الذي انتهى سؤدده لما له من صفات الكمال. وقوله سبحانه: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠﴾ فنزه نفسه عما لا يليق بكماله المقدس.

والخاصة: بالنص على أفراد الكمال واحداً واحداً كقوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾. وقوله سبحانه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾. وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾. وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ وغيرها كثير جداً.

أنواع الصفات عند أهل السنة والجماعة[1]:

الصفات نوعان:

---

(١) انظر مختصر الصواعق (٢/ ٣٥ ـ ٣٧) الكواشف الجلية ص (٢٤٢، ٤٢٩) انظر الجواب الصحيح (١/ ٢٤١) وما بعدها.

أولاً: صفاتٍ ثبوتية: وهي ما تحمل معنى الكمال الموجود، الذي يقوم بالبارىء جل شأنه.

ثانياً: صفات سلبية: وهي كل صفة تضمنت نفي ما يضاد كمال الله المقدس، لإثبات ضده من الكمال الوجودي.

فصفاته تعالى: إما وجودية، أو نفي يدل على المعنى الوجودي، فلا يوصف بعدم محض لا يدل على كمال فيها، لأنه نقص ينافي الكمال.

والصفات الثبوتية نوعان:

أولاً: صفات ذاتية: وهي المعاني التي لا تتعلق بالمشيئة والإرادة، ولا يتصور في وقت من الأوقات كون البارىء جل شأنه غير متصف بها، وذلك: كالسمع، والبصر، والإرادة، والمشيئة، والقدرة، ونحوها.

ثانياً: الصفات الفعلية: وهي المعاني التي تتعلق بالمشيئة والإرادة، فمتى شاء فعلها، ومتى شاء تركها: كالاستواء، والضحك، والعجب، والنزول إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل ويوم عرفة، والمجيء يوم القيامة، ونحو ذلك.

وهي قديمة النوع: بمعنى أن البارىء لم يزل متصفاً بها أزلاً، أي: في الزمن الماضي، ولا يزال متصفاً بها أبداً، أي: في المستقبل، وحادثة الآحاد: أي: فعل أفرادها شيئاً فشيئاً حسب ما تقتضيه مشيئته. لكن من صفات الفعل ما لا يطلق إلا في سياق خاص، كقوله سبحانه: ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾. وقوله: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ فإنهما في سياق المقابلة بضد ما أرادوا جزاء وفاقاً، وهو مقيد بالكافرين ونحوه، فلا يتصف بها مطلقة عن قيودها، لأنها لا تكون كمالاً إلا فيها.

والصفات السلبية: مثل: نفي السنة والنوم، الذي يراد به إثبات ضده من الكمال، وهو كمال حياته سبحانه وقيوميته، كما في قوله

سبحانه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾. ونفي الكفؤ المثبت لضده من الكمال، وهي الوحدانية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

موقف أهل السنة من التوافق بين صفات الخالق والمخلوق[1]:

للصفات عندهم ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول: الصفة مضافة إلى المخلوق، فهي مختصة به، والبارىء سبحانه منزه عن الاتصاف بها، لأن الاختصاص يمنع الاشتراك.

الاعتبار الثاني: الصفة مضافة إلى الخالق، فهي مختصة به سبحانه، وهذا الاختصاص به يمنع اتصاف المخلوق بها، لأنه لو جاز اتصاف المخلوق بصفات الخالق، للزم أن يتماثلا فيما يجوز ويمتنع ويجب لكل منهما، وهو ممنوع، فما بني عليه كذلك ممنوع، ما كان من صفة للخالق لا يتصف المخلوق بها.

الاعتبار الثالث: الصفة مقطوعة عن الإضافة لواحد منهما، فلا يلزمها حينئذ ما به اختصاص أحدهما، بل هي اسم جنس، والخالق والمخلوق حينئذ أفراد لها، فيلزمهما لوازمها، من حيث كونها صفة كمال لا نقص فيها، وكونها تحمل معنى ممدوحاً، وكونها كمالاً.

وبذا يعلم أن الاتفاق بينهما إنما هو في معنى عام غير مختص بواحد منهما، فلا يلزم منه التمثيل المذموم الذي نفته الأدلة الشرعية والعقلية، الصحيحة، كما في قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ إذ ما من موجودين إلا وبينهما قدر مشترك، ولا يلزم من وجوده

---

(١) انظر شرح حديث النزول ص (١١) مجموع النفائس التدمرية ص (١١) وما بعدها مختصر الصواعق (٢/ ٣٥ ـ ٣٧).

تماثلهما فيما هو من اختصاص كل واحد منهما، لأن الصفة في حال الاختصاص غيرها في حال الاشتراك، وكل منهما مانع من إرادة الآخر.

هذا، وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات من جنس واحد، فهما توحيدان مفهومهما اعتقادي، ولذا أطلق بعض أهل العلم عليهما اسماً واحداً، وهو توحيد المعرفة والإثبات.



ثالثاً: توحيد الألوهية[1]

الألوهية مشتقة من كلمة (إله) بمعنى: المعبود والمطاع، وهو يطلق على المعبود بحق، كقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾. ويطلق على المعبود بالباطل، كما في قوله سبحانه: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾. ثم غلب بعد ذلك استعماله على الإله الحق وصار معناه حينئذ: هو من تألهه القلوب حباً وتعظيماً وإجلالاً، وبذا يكون معناه يشتمل على أمرين:

الأول منهما: العبادة. والثاني: الطاعة[2].

ومعنى توحيد الألوهية في الشرع، لا يخرج عن هذين المعنيين، فيكون تعريفه:

هو إفراد الله بالعبادة والطاعة. أو هو توحيد الله بأفعال عباده: كالصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والذبح، والنذر، والخوف، والرجاء، والمحبة، على معنى أنهم يفعلونها طاعة له، وابتغاء مرضاته، ممتثلين في ذلك الأمر بالفعل للمأمور، ولنهيه، وذلك بترك المنهي عنه.

---

(١) انظر الجامع الفريد ص (٤٩٦ ـ ٤٩٩) تطهير الاعتقاد للصنعاني.

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٦١).

وبذا يعلم أنه لا يتحقق توحيد الألوهية إلا بوجود أصلين:

الأول: أن تصرف جميع أنواع العبادة له سبحانه دون ما سواه.

الثاني: أن تكون العبادة موافقة لأمر الله ونهيه عن معصيته.

ويجمع هذين الأصلين: الإخلاص، والمتابعة، الذي هو بالتالي مدلول كلمة الشهادة، «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» لأنه توحيد للمرسل (بكسر السين) الذي هو الله، وتوحيد للمرسل (بفتح السين) الذي هو الرسول ﷺ.

فلا عبادة، ولا طاعة إلا لله، ولا طريق لذلك إلا رسول الله ﷺ، وكل طريق غيره فإنه لا يوصل إلى المطلوب.

ومن هذا المنطلق صار هذا التوحيد أعظم أنواع التوحيد كلها، وأهمها، إذ به تساس الحياة، وعليه تبنى الشريعة، إذ لا حكم ولا طاعة في أي أمر من الأمور إلا لله ورسوله، لذا فما أرسل الله من رسول إلا وبعثه بمدلوله، كما قال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾. وقد أخبر عنه سبحانه أنه هو الغاية من الخلق فقال جل جلاله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾.

وهو حق الله الذي لا يكون لغيره كما قال ﷺ: «وحق الله على العباد، أن يعبدوه فلا يشركوا به شيئاً».

ولأجل هذا التوحيد شرع الله الجهاد، واستبيحت الدماء، كما قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله ألا الله، وأني رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

وهو أول واجب يدعى العباد إليه، كما قال ﷺ لمعاذ، لما بعثه إلى اليمن: «فليكن أول ما تدعوهم إليه، شهادة أن لا إله ألا الله، وأن محمداً رسول الله» وفي رواية: «أن يوحدوا الله».

وقد دلت نصوص الشريعة على وجوبه، وعدم غنى غيره عنه، فقال سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

ووجهها: أنه لو تعدد الآلهة لحصل الفساد، لكن الفساد ما حصل، فليس فيهما إلا إله واحد، هو الله رب العالمين، وهو دليل جمع بين دلالة الخبر الصادق، ودلالة العقل الصحيح، فهو من جهة كونه إخباراً عن ألوهية الله، خبر صادق، ومن جهة جريانه على الموازين العقلية الصحيحة دليل عقلي صحيح. وقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾. وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾. وقال: ﴿ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾. وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. وقال سبحانه: ﴿ٱتَّخَذُوٓا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾. وقال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾. وقال عز سلطانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ (١) لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ (٣) وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ (٤) وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ (٦)﴾.

ففي هذه السورة البراء من الشرك وأهله، الذي هو من أصول توحيد العبادة والألوهية.

هذا، وقد أبدأ وأعاد القرآن الكريم في الكلام على هذا التوحيد، فأقام عليه الأدلة العامة التي تبين حقيقته، ومنزلته من دين المسلمين، والأدلة الخاصة التي تعالج مظاهره وصوره الموجودة في حياة الناس. والناظر في ذلك يجد أن أعظم الغلط والخطر، إنما حصل من جهة الانحراف في فهم مدلول هذا التوحيد.

فالمتكلمون لما لم يعرفوا مدلوله وفسروه بتوحيد الربوبية، الذي هو التوحيد الذي أقر به المشركون، ترتب عليه ضلال كثير من الناس، وذلك بالوقوع فيما يضاده من الشرك ووسائله، بدعوى أنهم لم يناقضوا

التوحيد، حيث آمنوا بربوبية رب العالمين[1]، مما يدعونا إلى ذلك الفروق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وهي كما يلي:

١ ـ الاختلاف في الاشتقاق، فالربوبية: مشتقة من اسم الله «الرب» والألوهية: مشتقة من لفظ «الإله».

٢ ـ أن متعلق الربوبية: الأمور الكونية: كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، ونحوها. ومتعلق توحيد الألوهية: الأوامر والنواهي: من الواجب، والمحرم، والمكروه.

٣ ـ أن توحيد الربوبية قد أقر به المشركون، أما توحيد الألوهية فقد رفضوه. وذكر الله ذلك في كتابه: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾. وقال عز وجل: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾.

٤ ـ أن توحيد الربوبية مدلوله علمي. وأما توحيد الألوهية فمدلوله عملي.

٥ ـ أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، بمعنى أن توحيد الألوهية خارج عن مدلول توحيد الربوبية؛ لكن لا يتحقق توحيد الربوبية إلا بتوحيد الألوهية، وأن توحيد الألوهية متضمن توحيد الربوبية، بمعنى أن توحيد الربوبية جزء من معنى توحيد الألوهية.

٦ ـ أن توحيد الربوبية لا يدخل من آمن به في الإسلام بعكس توحيد الألوهية، فإن الإيمان به يدخل في الإسلام.

٧ ـ أن توحيد الربوبية توحيد الله بأفعاله هو سبحانه، كالخلق ونحوه. أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله بأفعال عباده: من الصلاة، والزكاة، والحج، والصيام، والخشية، والرهبة، والخوف، والمحبة، والرجاء، ونحو ذلك. ويُطْلَقُ على توحيد الألوهية توحيد الإرادة والطلب.

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٥٩).

التوحيد هو الأصل في بني آدم تاريخاً وفطرة[1]

أولاً: أنهم الأصل فيهم تاريخاً:

هذا وتوحيد الألوهية هو الأصل في خلق بني آدم، لأن الله خلقهم موحدين، وذلك أن أباهم آدم هو أول الموحدين، وبذا يعلم أن ما يدعيه بعض الناس من علماء الاجتماع وغيرهم - مسلمين أو كفارا - من أن الإنسان الأول - كما يقولون - أول ما عبد هو الطوطم، والمراد به أصل القبيلة، خطأ محض لا دليل عليه سوى التخرص والحكم بالظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً.

وما زال الناس في تاريخهم الطويل، من آدم إلى نوح عليه السلام - والتي تقدر بعشرة قرون - على التوحيد حتى حدث ما حدث في قوم نوح من عبادة الأصنام، بسبب الغلو في صالحيهم وعنهم انتشر الشرك في الناس بعدهم، وهكذا ما زالت الرسالات تترى وتتوالى، وتعيد الناس إلى العهد الأول وهو التوحيد، حتى رفع عيسى عليه السلام، وحرفت شريعته، فانتشر الشرك في الأرض، بسبب تحريف الوحي وتبديله، فوقع اليهود والنصارى في الشرك بالله، بعبادة اليهود لعزير، وعبادة النصارى للمسيح عيسى عليه السلام وأمه.

وأما الجزيرة العربية، فقد انقسم الناس فيها إلى أربع طوائف:

---

(١) انظر الجامع الفريد ص (٣٤٣).

يهود، ونصارى، ومشركون، وحنفاء.

ففي المدينة قطن اليهود، وفي شمال الجزيرة سكن النصارى، وكذلك في جنوبها الغربي، أي: في اليمن وما قاربها، وفي مكة كان المشركون، وإنما حدث الشرك فيهم بعد أن كانوا على ملة إبراهيم موحدين، بسبب تلك الرؤيا المشؤومة التي أراها الشيطان عمرو بن لحي الكلاعي، والذي كان شيخ مكة والمقدم عندهم، والذي لا يصدرون رأياً ولا يوردونه إلا بمشورته - والتي أعلمه فيها بمواقع الأصنام التي طمرها الطوفان أي: طوفان قوم نوح الذي أغرقوا فيه فهلكوا، وقد كان قبل ذلك قد زار الشام وكان فيها بعض بقايا الصابئة عباد الهياكل، فاستحسن ما هم عليه، ثم إنه استخرج تلك الأصنام من ساحل جدة ووزعها على قبائل العرب، فوقع بذلك الشرك في الجزيرة العربية وعم حتى أن الرجل إذا لم يجد شيئاً يعبده أخذ أحد أثافي القدر فنصبها وعبدها، وبذا انتشرت عبادة الأصنام في الجزيرة العربية إلا بقايا من الناس، كورقة بن نوفل الذي تنصر، وزيد بن عمرو بن نفيل الذي هام على وجهه وعبد الله على ملة إبراهيم، وأخبر عنه النبي ﷺ أنه يبعث أمة وحده. ولم يزل حال الناس على ذلك إلى بعثة النبي محمد ﷺ[1].

ثانياً: أنه الأصل فيهم فطرة:

وكما أن توحيد الألوهية هو الأصل في بني آدم تاريخاً، فهو الأصل فيهم فطرة، فإن الإنسان منذ خلقه الله جعله أهلاً لقبول الحق ومحبته، يختار التوحيد على الشرك، والإيمان على الكفر لأنه إذا وازن بين ما ينفعه ويضره يجد التوحيد أنفع من الشرك، والإيمان أنفع من الكفر، ودلت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله على ذلك، فقال سبحانه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾. وقال سبحانه: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (١١٤) (٢٥٩).

صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾. والرب هنا شامل لمعنى الربوبية والألوهية لأن الرب والإله إذا اجتمعا في لغة القرآن اختص الرب بالأمور الكونية والإله بالألوهية، وإذا افترقا أطلق كل منهما على التوحيد كله.

وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة» وفي رواية: «على الملة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه». وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين». والمراد بالحنفاء: الموحدون نسبة لدين إبراهيم عليه السلام الحنفية. وإنما يحصل الانحراف عن هذه الفطرة بعوامل خارجية عنها: من تربية خاطئة، أو وسواس شيطاني صارف، أو هوى متبع أو تقليد للآباء والأجداد والعادات والتقاليد الموروثة والذنوب والأمور التي تكدر الفطر وتطفىء نورها، فيحصل للإنسان من الضلال بحسب قوة نور الفطرة وضعفه قال تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾.

ولذا ما إن يرد التوحيد على القلب، حتى ينفسح الصدر له، ويدخل نوره فيه، كما قال سبحانه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾. فسره الرسول ﷺ بنور الإيمان إذا دخل القلب، انفسح له واتسع.

هذا، والفطرة وإن كانت مؤهلة للقبول والاتباع للتوحيد إلا أن الحجة قائمة على الخلق بإرسال الرسل، وإنزال الكتب كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾. وقال جل جلاله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾. والرسل قد بعثوا بتكميل هذه الفطرة، وتنميتها، وإزالة الشوائب عنها، وتفصيل ما أجمل فيها؛ ولذا كان الثواب والعقاب مترتباً على إرسال الرسل، لا على الفطرة وحدها، كما دلت عليه الآيات الآنفة الذكر.

الشرك طارئ على بني آدم:

وإذا كان التوحيد هو الأصل في بني آدم تاريخاً وفطرة فإن ضده وهو الشرك طارىء على بني آدم تاريخاً وفطرة.

وقد تبين مما تقدم كيف ظهر الشرك وانتشر في الناس وجزيرة العرب، مما يدل دلالة واضحة على أنه نوع من الانحراف عن جادة الحق والفطرة، وكيف لا يكون الشرك كذلك وهو أعظم ذنب عصي الله به، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾. وقال ﷺ: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر: الشرك بالله» إلخ. وإذا كان الرسول ﷺ قد خاف على أمته الشرك الأصغر فخوفه عليهم من الشرك الأكبر أعظم، لأنه أخطر، والأحكام المترتبة عليه في الدنيا أكبر، وإذا ثبت كونه نوعاً من الانحراف، لم يكن أصلاً لا تاريخاً ولا فطرة؛ لأن الحكم عليه بالانحراف يدل على أنه ميل عن الحق الذي أراده الله لعباده، وقد أكد هذا المعنى قوله ﷺ: «من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار». وقال فيما يرويه عن ربه عز وجل: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه». وهذه الأمور لا تترتب إلا على نوع من انحراف عظيم بل هو أعظم انحراف وجد على هذه البسيطة.

ومن هنا نهى الله عنه في كتابه فقال سبحانه: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾. وقال مبيناً لتحريمه: ﴿مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ...﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا (٤٩) ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا (٥٠) أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا (٥١) أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا (٥٢)﴾. وقال موضحاً قبحه: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ...﴾. وقال منزهاً نفسه عنه: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾. وقال مخاطباً

رسوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. فكيف يكون ما كان سبباً لهذا الوعيد العظيم ولأعظم أولياء الله أصلاً في خلقه تعالى، فإن ذلك مما تأباه حكمة العليم الخبير الذي هو أرحم بالناس من أمهاتهم اللاتي ولدنهم، فإن ذلك مما تأباه رحمته بعباده، إذ كيف يخلق الناس لعبادته، ثم بعد ذلك يفطرهم على خلافه، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ بل كيف يؤهل الإنسان للخلافة في الأرض مع فطرته على ما يضاد الخلافة كما قال سبحانه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾. الا وإن من تأهيله للخلافة أن يهيىء له كل ما تقوم به خلافته لا ضدها.

ولما كان جماع التوحيد وأساسه وعموده هو معرفة معنى شهادة الحق ـ شهادة التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ـ كان من اللازم أن يحرص المسلم الحق على إدراك معناها وفهم مرماها والعمل بمقتضاها. لذا رأينا أنه من اللازم أن نتكلم على معنى الشهادة، وبعض ما يتعلق بحقيقتها لأننا إذا حققنا معناها فقد حققنا التوحيد.



شهادة التوحيد وما يتعلق بها

المراد بها شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتعتبر هذه الشهادة هي أول واجب على العبد، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله» وإنما سميناها شهادة التوحيد لظاهر الرواية الأخرى لحديث معاذ، حيث قال فيه: «فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله».

فضل شهادة التوحيد[1]:

شهادة التوحيد: هي مبنى العقيدة الإسلامية، وأساس معناها، وبها يدخل العبد الإسلام أول ما يدخل، وبجحدها يكون من المشركين الضالين، وبها تعصم الدماء والأموال والأنفس، كما قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها». وقال: «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه» وهي موجبة لمن قام بمدلولها قولاً وعملاً الجنة، كما قال ﷺ: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة على ما كان من العمل»، وبها يستحق شفاعة

---

(١) انظر الجامع الفريد ص (٩) وما بعدها كتاب التوحيد بقرة عيون الموحدين.

المصطفى ﷺ كما قال عليه الصلاة والسلام: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه»، وبها ينجو العبد من النار، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله» وقال ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» وقال في حديث معاذ: «وحق العباد على الله أن لا يعذب من لم يشرك به شيئاً». وقال ﷺ: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وقال: «أفضل الذكر لا إله إلا الله».

معنى شهادة الحق[1]:

وإنما سميت شهادة الحق لظاهر قوله سبحانه: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ المراد منها عند علماء الأمة المحمدية شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ومعنى هذه الشهادة. لا معبود حق إلا الله. ومما تتضمنه نفي العبادة عما سوى الله. ويدل على ذلك قوله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه إلا بحقها وحسابه على الله» ويدل على معنى شهادة أن لا إله إلا الله قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. وقوله سبحانه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾. وقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾. وقوله جل شأنه: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾. وقوله جل جلاله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾. وقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾.

هذا، والعمدة في فهم معنى كلمة التوحيد هو فهم معنى كلمة الإله، ومعناه كما تقدم هو المعبود المطاع، فيكون معنى الشهادة مشتملاً على معنى توحيد الألوهية من الإخلاص والمتابعة، فلا يعبد إلا الله

---

(١) انظر الجامع الفريد ص (٣٥٠) (٢٥٤).

وحده، ولا يطاع فيحكم في كل أمر من أمورنا إلا الله وحده، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾ ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ وقال سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ومعنى (إن): النفي فيكون المعنى لا حكم إلا لله، ولما نزل قوله سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ قال عدي بن حاتم: ما نعبدهم فقال له ﷺ: «أليسوا يحلون فتحلون، ويحرمون فتحرمون» قال عدي: نعم. قال رسول الله ﷺ: «فتلك عبادتهم»، فدل هذا الحديث على أن مفهوم العبادة أعم من أن يفهم منه الشعائر التعبدية فقط، كما أوضحناه في الكلام على مفهوم العبادة.

ومن هنا غلط المتكلمون في تفسير معنى لا إله إلا الله بالقدرة على الاختراع والإبداع والخلق، بناء على تفسيرهم للإله بالقادر على الاختراع والإبداع والخلق، وأدى هذا الخطأ لإجازتهم لكثير من نواقض الشهادة، والوقوع فيها، كما أدى بكثير من المنتسبين إلى التصوف إلى القول بوحدة الوجود والحلول والاتحاد، لعدم تفريقهم بين الحقيقة الشرعية التي يدل عليها لفظ الإله، وبين الحقيقة الكونية، فجعلوا طاعة الله وعبادته هي موافقة قضائه وقدره فاستباحوا المحرمات وتركوا الطاعات، لعدم الفرق في باب القضاء بينها في الوقوع والخلق والإيجاد كما قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ ولذا فإن الفرق بين العباد لا يكون إلا إذا فهم معنى لفظ الإله بأنه المعبود المطاع، لا بمعنى الرب الذي من مدلولاته الخلق والاختراع والإبداع، ومن هنا ضل من ضل من القدرية لعدم تفريقهم بين متعلق الخلق والإيجاد، وبين متعلق الأمر والنهي، وبين الحقيقة الكونية، والحقيقة الشرعية، وبين لفظ الرب، ولفظ الإله[1].

وأما معنى الجزء الثاني من شهادة الحق (وأشهد أن محمداً رسول الله) فهو متضمن لأن الرسول محمداً ﷺ رسول الله حقاً صادق

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٥١) وما بعدها.

في إخباره، مبلغ عن ربه ما أنزل إليه، وبذلك تجب طاعته وترك معصيته، وعبادة الله عن طريقه كما قال تعالى: ﴿إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾. وقال جل شأنه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿﴾ وقال سبحانه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾.

وقد جمع بعض أهل العلم معنى شهادة أن محمداً رسول الله ﷺ في كلمات جامعات مختصرة فقال: (هي طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع) فهذه أربع جمل جامعة لمعنى شهادة أن محمداً رسول الله، وأدلتها من الكتاب والسنة كثيرة موفورة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾. وقوله سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾. وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وقال عليه الصلاة والسلام: «من رغب عن سنتي فليس مني». وقال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». وقال: «فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ». وقال: «إذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه». وقال عليه الصلاة والسلام: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه». وقال عليه الصلاة والسلام: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء». إلى غير ذلك[1].

إعراب لفظ شهادة أن لا إله إلا الله:

لا: نافية للجنس.

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٥٢) وما بعدها.

إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر مقدر، وتقديره حق، وهو مرفوع، خبر لا.

إلا: أداة استثناء.

الله: بدل من لفظ الإله، بدل بعض من كل، وقيل: هو بدل من الضمير المستتر في الخبر.

وهذا أصح الأقوال في إعراب شهادة أن لا إله إلا الله، وقدر بعض المتكلمين الخبر بموجود، ورد ذلك بأن الآلهة الموجودة كثيرة، فيلزم على ذلك كذب هذا المعنى، كما أن تقدير الخبر بموجود يدل على معنى باطل وهو أن كل موجود فهو الله ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ الذي هو مذهب أهل الحلول والاتحاد.

ولا يصح أيضاً تفسيرها بأنه لا حاكمية إلا لِلَّهِ لأن تفسيرها بذلك تفسير بجزء المعنى مع أن الحكم بغير ما أنزل الله يكون تارة بكونه كفراً مخرجاً عن الملة، وتارة بكونه كُفْراً أصغر، أعظم من كبائر الذنوب، والشهادة يدخل بها الإسلام ويخرج بجحدها منه، ولأن في ذلك تجويز عبادة غير الله إذا حكم بما أنزل الله، وهو تجويز للشرك بالله وهذا ذاته كفر بالله.

ولا يصح أيضاً تفسيرها بلا قادر على الخلق إلا الله لأن هذا هو مدلول توحيد الربوبية وقد أقر به المشركون فلم يدخلهم في الإسلام، ولما يلزم من الخلط بين الحقائق الشرعية، والحقائق الكونية، والطاعة والمعصية وبين المحبوب لله، والمبغوض له؛ وبين الأمر والنهي، والمشروع والمقضي قدراً.

حكم شهادة أن لا إله إلا الله[1]:

وجوب النطق بها مرة في العمر، وإن كان المشروع فيه الإكثار

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/).

من ذكرها لقوله ﷺ: «أفضل الذكر لا إله إلا الله» وقال: «أفضل ما قلت أنا والنبيون قبلي لا إله إلا الله».

ووجوب اعتقاد مدلولها والعمل به، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وقال ﷺ: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» ويجب إخلاصها لله تعالى كما قال ﷺ: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة». وقال: «من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً من قلبه حرمه الله على النار».

أركان شهادة التوحيد[1]:

لشهادة أن لا إله إلا الله نوعان من الأركان:

النوع الأول: ركنان لفظيان وهما ما تضمنته لفظ [ة] الشهادة:

(أ) لفظ (لا إله).

(ب) لفظ (إلا الله).

النوع الثاني: ركنان معنويان وهما ما تضمنته الشهادة:

(أ) إثبات الألوهية وحصرها في الإله الحق.

(ب) نفي الألوهية عما سوى الله من آلهة باطلة.

ويجمع هذه الأركان كلها «لفظية، ومعنوية» النفي والإثبات.

فالنفي له ركنان:

أحدهما: معنوي وهو لا معبود حق.

والثاني: لفظي (لا إله).

والإثبات له ركنان:

---

(١) الكواشف الجلية ص (٣٥) انظر الجامع الفريد ص (٢٥٤) تفسير كلمة التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب.

أحدهما: معنوي [وهو] إثبات الألوهية للإله الحق.

والثاني: لفظي وهو (إلا الله).

تحقيق معنى شهادة التوحيد[1]:

وتحقيق معنى الشهادة: هو الإتيان بمدلول الشهادة علماً، وعملاً، وإرادة وقصداً، ونية، وتخليص القلب مما يضاد هذا المعنى، وهو ما دل عليه قوله سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، فالطاغوت: اسم جامع لكل ما عبد من دون الله. والكفر به: هو البراءة مما يضاد التوحيد وأهله، وعبر بالإيمان عن التوحيد. والعروة الوثقى هي شهادة أن لا إله إلا الله.

· وقال ﷺ: «من قال إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله عز وجل». ويجمع هذا أن يقال لا يمكن تحقيق معنى شهادة أن لا إله إلا الله إلا باجتماع أمرين:

أحدهما: وجود شروطها.

الثاني: انتفاء الموانع المعبر عنها بنواقض الشهادة.

ومن هنا كان من لوازم تحقيق الشهادة بيان شروطها وإيضاح نواقضها.



(١) انظر الجامع الفريد ص (١٩) كتاب التوحيد بقرة عيون الموحدين.

أولاً: شروط شهادة التوحيد(١)

الشرط: ما لا يتم المشروط إلا به، ولا يتحقق إلا بوجوده. وشروط الشهادة لا تصح الشهادة إلا بوجودها، وهي سبعة شروط:

الأول: العلم بمعناها نفياً وإثباتاً: بأنْ يعلم محل النفي وهو كل ما يعبد من دون الله، ومحل الإثبات وهو إثبات الألوهية لله وحده، قال جل شأنه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وضده الجهل بمعناها.

الثاني: اليقين: وهو العلم الكامل التام بمعناها بحيث لا يرد عليه شك وريب، ولا تردد في الإيمان بمدلولها، فإيمانه لا يحتمل ما يناقضه في القلب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ وضده الشك والتردد.

الثالث: الإخلاص: مشتق من اللبن الخالص، إذا لم تَعْلُه رغوة لصفائه ونقائه، فالإخلاص: تخليص القلب من كل ما يضاد معنى الشهادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾. وضده الشرك.

الرابع: الصدق: وهو أن لا يخالف ظاهره باطنه، بل يتواطأ الظاهر والباطن، أي: مخبره، ومظهره، وعلمه، وعمله، وما في

(١) إعلام السنة المنشورة ص (١٣) وما بعدها من مجموعة الرسائل المفيدة.

داخل قلبه، وما يجري على جوارحه من الأعمال، فلا يظهر عليها ما يناقض ما في القلب من الاعتقاد بالمدلول واليقين به، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾. وقال ﷺ: «من قال لا إله إلا الله صادقا من قلبه دخل الجنة»، وضده النفاق، وذلك بإظهار ما لا يبطن، بأن يبطن الكفر ويظهر على لسانه وجوارحه الإيمان.

الخامس: المحبة: والمراد محبة الله ورسوله، ومحبة ماجاء به الله ورسوله من العلم والعمل، ومحبة المؤمنين. كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾. وقال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾. وقال: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ وقال ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاة الإيمان، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله...».

ولازمها البغض، وذلك ببغض ما يضاد الشهادة من كل علم وعمل يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، وببغض أهل ذلك والبراء منهم ومما هم عليه في العلم والعمل، قال ﷺ: «أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله» وقال ﷺ ذاكراً الثالثة من الخصال التي من وجدهن وجد حلاوة الإيمان: «أو يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار» وضدها بغض هذه الكلمة وأهلها، وما بنى عليها من دين الإسلام.

السادس: الانقياد: وهو الاستسلام لله ورسوله ظاهراً، وذلك بالعمل بالمأمور، وترك المحظور، قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ وضده الترك. أي: هجر العمل بما جاء به الرسول ﷺ. قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ

أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

السابع: القبول: والمراد انصياع القلب، وذله، وانكساره، وخضوعه لما جاء عن الله ورسوله خضوعاً مستلزماً لطاعته وعبادته، بأن يوقن ألا طريق له ينجيه ويهديه، إلا ما جاءت به شريعة الإسلام، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾، وضده الرد وذلك بأن يُعرض عما جاء به الرسول بقلبه، فلا يرضى بهدي الله ولا يقبله قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾.

فالفرق بين الانقياد، والقبول: أن الانقياد فعل الجوارح، والقبول فعل القلب.



ثانياً: نواقض الشهادة

النواقض: جمع ناقض، وهو المفسد، فالنواقض: هي المفسدات لمعنى الشهادة، بحيث لا تترتب على نطقها واعتقادها والعمل بمدلولها، آثارها وهي: الدخول في الإسلام، والبراء من ضده، وعليه فإذا وجد في العبد ناقض من النواقض، فإنه لا يكون من المسلمين، ولا يكتسب أحكام المسلمين، بل يعطى أحكام أهل الشرك والكفر، إن كان الناقض وجد معه ابتداء، والردة إن وجد بعد أن دخل الإسلام، وبذا يعلم أن الأحكام المترتبة على وجود الناقض نوعان:

الأول: عدم دخوله في الإسلام إن وجد الناقض معه ابتداء، على معنى أنه نطق بها، واعتقد مدلولها، وعمل بموجباتها مع وجود ما يناقضها فيه.

الثاني: أن يرد عليه الناقض بعد دخوله في الإسلام، فيكون بوروده عليه مرتداً، خارجاً عن دين الإسلام.

والنواقض هي:

أولاً: الجهل بمعنى الشهادة: فإن قولها لا ينفع المتكلم بها بلا فهم ومعرفة.

ثانياً: الشك والتردد في مدلولها، أو بعضه: لأنه بذلك يفرض جوازه وعدمه، حتى ولو رجح أحد الطرفين، فلا بد من اليقين به.

ثالثاً: الشرك بالله: فإن البراء منه جزء معناها، لأن معناها يتضمن أمرين:

١ ـ إثبات الألوهية، والعبادة، والطاعة له وحده.

٢ ـ نفي استحقاق شيء من الألوهية، والعبادة، والطاعة لما سواه، وهذا القسم هو الشرك بالله. كما قال سبحانه وتعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ...﴾ ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾، وهذا يستلزم العلم بالشرك وحدوده، حتى يمكن اجتنابه، والبراء منه ومن أهله، فإن عدم المعرفة به أوقع الكثير من الناس في شرك المشركين، ظناً منه أنه من التوحيد المأمور به، أو في أقل الأحوال أنه جائز، لا محظور فيه.

رابعاً: الكذب العقدي (النفاق): بأن يبدي الإيمان ويضمر الكفر، قال تعالى عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ فالمضاد هو من يعرف معنى هذه الكلمة، ويقبله ويعمل بما تقتضيه، وما يلزم قائلها من واجبات الدين، ويصدق قلبه لسانه.

خامساً: البغض لهذه الكلمة، وما تحمله من معنى، وعداء أهلها، ومقاومة دعاتها، ومحاولة صد الناس عنها، بالدعوة إلى ما يضادها، ونصرة أهله ومحبتهم واتخاذهم أولياء من دون الله، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾. وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾.

سادساً: الترك لمعناها ولفظها والعمل بموجباتها جملة وتفصيلاً: فلا يصلي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يزكي، ولا يعمل أي عمل من أعمال الإسلام، وإن ادعى فهمه للمعنى، وأنه معتقد له، أو محب لأهله، مبغض لضده، وأهل ذلك الضد، فإن ذلك لا يغني عنه

من الله شيئاً، فلا يدخل في الإسلام وإن دخل فيه فهو مرتد عنه.

سابعاً: الرد والإعراض عن معناها واعتقاده: فإن مشركي العرب كانوا يعلمون معناها، لكنهم رافضون له، غير راضين به، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾﴾. وهذا التقسيم باعتبار ضد الشرط.

وقد اتخذ بعض العلماء في بيان النواقض طريقة غير التي بنينا عليها بحثنا، فقسم النواقض باعتبار محله إلى أربعة أنواع هي:

الأول: الناقض القولي: كـ (سب) الله، وسب الرسول، والبراء من دين الإسلام، ودعوى أن النفع والضر بيد غير الله، ودعاء غير الله، والاستغاثة بغيره، والاستجارة بسواه ونحو ذلك.

الثاني: الناقض الفعلي: كالسجود لغيره، والركوع لسواه، والصلاة لغيره، ونحو ذلك.

الثالث: الناقض الاعتقادي: كاعتقاد تعدد الإله، أو أن هناك من يجيب الدعاء، ويكشف الضر سواه، ونحو ذلك.

الرابع: الشك في شيء من مدلولاتها: كالشك في كون الله إلهاً واحداً أو أكثر، وفي كون الكاشف للضر، الله أو غيره، ونحو ذلك.

ومن العلماء من اختار تقسيماً ثالثاً باعتبار الموضوع هو:

أولاً: النواقض المتعلقة بالذات والإلهية: كالشرك، وإنكار الصفات، والأسماء، وإنكار الربوبية، ونحو ذلك.

ثانياً: النواقض المتعلقة بالنبي ﷺ: كإنكار الرسالة، أو ما جاء به الرسول، ألا إنكار بعض ما جاء به، وجحده.

ثالثاً: النواقض المتعلقة بالشريعة: كتجويز التعبد بغيرها، أو الحكم بغير ما أنزل الله، أو إنكار ما هو معلوم بالضرورة من دين

الإسلام، أو الاستهزاء بالدين وأهله، أو الإعراض عن دين الإسلام لا يتعلمه ولا يعمل به.

رابعاً: النواقض المتعلقة بأعداء الله - أفعالهم - كموالاة المشركين، ومظاهرتهم، ومعاونتهم على المسلمين، والسحر، والكهانة، والعرافة، ونحوها.

نواقض شهادة التوحيد باعتبار كثرة الوقوع

١ - الشرك.

٢ - اتخاذ الوسائط والشفعاء من دون الله.

٣ - من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم.

٤ - من اعتقد أن غير هدى النبي ﷺ أفضل من هديه أو هو مثله.

٥ - بغض الرسول ﷺ أو شيء مما جاء به.

٦ - الاستهزاء بشيء [من] كتاب الله أو السنة أو الرسول.

٧ - اعتقاد أنه يسع أحد الخروج عن شريعة الإسلام.

٨ - السحر.

٩ - مظاهرة المشركين وموالاتهم.

١٠ - الإعراض عن دين الإسلام لا يتعلمه ولا يعمل به.

وهذه التقاسيم مهما اختلفت موارد التقسيم فيها، فإنها متفقة غير مختلفة، وإن لحظ كل واحد منهم مورداً خاصاً به يرجع إليه التقسيم، وهي في جملتها تقاسيم صحيحة المعنى والمبنى، فلا حرج في اعتبار أي واحد منها، لأن اختلافها اختلاف في الأسلوب، لا في أصل الفكرة ولا معناها.

تعريف العبادة[1]:

وهي في لغة العرب: الذل والخضوع، يقال: بعير معبد: أي مذلل، وطريق معبد: إذا كان مذللاً، قد وطئته الأقدام.

وشرعاً: فقد عرفها بعض العلماء بأنها: ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقلي.

والمراد بالاطراد العرفي: هو ما تعارف الناس عليه بينهم من الأفعال قبل ورود الشرع، فإنه لا يسمى عبادة بمجرد ذلك الإطراد إذ لا يثبت التعبد إلا بورود الشرع به.

والمراد بالاقتضاء العقلي: هو ما يفعله الناس بناء على إدراك معنى معقول، يعود نفعه لهم، فإن هذا النوع من الأفعال لا يسمى عبادة، وهذا مبني على أن العقل لا يدرك حسن الأشياء وقبيحها، بمعنى حرمتها، أو إباحتها، قبل ورود الشرع، وهوأصل الأشعرية، خلافاً للمعتزلة الذين يتبنون التعبد بمجرد موافقة العقل عليها، بحيث يترتب على ذلك الثواب والعقاب، وقال بعض العلماء: بل العبادة: هي كمال الذل، مع كمال المحبة، وهو تعريف صحيح إلا أنه مجمل، وشأن التعاريف الإيضاح، وكمال البيان، مع أنه لم يعتبر فيه إلا فعل العبد، وهوأيضاً تعريف للشيء بأركانه وأجزائه، لا بحقيقته وماهيته، ولأن الأول ميل إلى المجاز، وهو لا يصلح للتعاريف.

وقال بعض العلماء: إن العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، والبراءة مما ينافي ذلك ويضاده، وهو أوضحها وأكملها، وهو تعريف للعبادة بما يريده المعبود سبحانه.

---

(١) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٢٥٨) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للشيخ صالح الفوزان ص (٢٠).

والذي أراه: أن يضاف إلى هذا التعريف، السابق، فيكون بذلك دالاً على إرادة المعبود، وفعل العبد، فيقال: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه: من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، مع كمال المحبة، والذل، والخضوع، والبراءة مما ينافي ذلك ويضاده، فيكون بذلك تعريفاً جامعاً مانعاً، وهو المختار عندنا، لاشتماله على المراد بالعبادة، بلا زيادة ولا نقص، وعلى هذا فالعبادة بهذا المفهوم هي الدين كله، فهي تشمل جميع جوانب الحياة المختلفة، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ...﴾.

أركان العبادة[1]:

للعبادة ركنان:

الركن الأول: كمال الحب الذي هو غايته ومنتهاه، وهذا لا يكون إلا لله وحده، فإنه وحده سبحانه هو المحبوب لذاته، وأما ما سواه فإنه يحب لعلل وأغراض، يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾. ويقول ﷺ: «ثلاث من وجدهن وجد حلاوة الإيمان، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب العبد لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار» متفق عليه.

الركن الثاني: الذل والخضوع: والمراد به غايته ومنتهاه، وهو والحالة هذه، لا يكون إلاّ لله تعالى، فيتضمن تقديم ما شرعه الله على ما سواه، فإذا تعارض مراد الله ورسوله ومراد نفسه أو هواه ونحوه، قدم مراد الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا

(١) انظر قاعدة في المحبة لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٩٨) مدارج السالكين (٣/ ٣٠) روضة المحبين ص (٥١).

﴿قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

شروط العبادة[1]:

الشرط الأول: صدق العزيمة: ومعناه: هو ترك التكاسل والتواني عن امتثال الأمر والنهي، وبذل الجهد، في أن يكون فعله مصدقاً لقوله، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾.

الشرط الثاني: إخلاص النية لله، وتجريدها عما سواه سبحانه، بأن لا يعبد سواه، ولا يخضع إلا له، فيكون عمله كله لله، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾.

الشرط الثالث: موافقة الشرع: بأن تكون الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، موافقة لما أمر الله به، أو نهى عنه، كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾. وقال جل جلاله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾.

فالشرط الأول في وجود العبادة، والشرط الثاني والثالث، شرطان في القبول.

أهمية العبادة:

وتتبين أهميتها بالوجوه التالية:

أولاً: أنها الغاية المحبوبة لله تعالى، والمرضية له، التي خلق الخلق لها، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾

(١) أعلام السنة المنشورة ص (١٠) من مجموعة الرسائل المفيدة.

فهي الغاية من خلق الخلق.

ثانياً: أنه أرسل الرسل بها، فقال سبحانه فيما أخبر به من قول نوح لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾. وبمثل ذلك دعا نبي الله هود، وصالح، وشعيب، وغيرهم من الرسل، ويدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ (٢٥)﴾. وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ (٩٢)﴾.

ثالثاً: أنه ألزم بها رسوله حتى الموت، كما قال سبحانه: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ (٩٩)﴾.

رابعاً: وصف ملائكته وأنبياءه بها، فقال: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (١٩) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (٢٠)﴾. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ۩ (٢٠٦)﴾.

خامساً: ذم المستكبرين عنها بقوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ (٦٠)﴾.

سادساً: نعت صفوة خلقه بالعبودية له، فقال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا (٦)﴾. وقال: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا (٦٣)﴾.

سابعاً: نعته لنبيه محمد ﷺ بالعبودية في أكمل أحواله، فقال جل شأنه في الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾. وقال في الإيحاء: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ (١٠)﴾. وقال في مقام الدعوة: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا (١٩)﴾. وقال في مقام التحدي: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾.

الأصول التي تقوم عليها العبادة:

وهي ثلاثة:

الأصل الأول: وهو المحبة[1]

ويراد بها محبة الله ورسوله، المتضمنة تقديم مراد الله ورسوله على ما سواهما، ولا بد للعبد فيها من ثلاثة مقامات.

الأول: مقام التكميل: وهو أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فلا يكفي فيه أصل الحب ومبتدؤه بل لا بد من غاية الحب وكماله.

الثاني: مقام التفريق: وذلك بأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، فيفرق بين ما يحبه الله من الأعمال، والأقوال، والأشخاص، وبين ما يكرهه سبحانه.

الثالث: مقام دفع الضد: وذلك بأن يكره ما يضاد الإيمان، أعظم من كراهته الإلقاء في النار.

وللمحبة علامتان:

الأولى: اتباع الرسول ﷺ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[2].

والثانية: الجهاد في سبيل الله، لأن حقيقته الاجتهاد في حصول ما يحبه الله، من الإيمان، والعمل الصالح، ومن دفع ما يبغضه من الكفر، والفسوق، والعصيان، كما قال جل شأنه: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ

---

(١) قاعدة في المحبة لابن تيمية ص (٤٩، ٦٨، ٦٩، ٨٧).

(٢) قاعدة في المحبة لابن تيمية ص (٧٢) (٨٩).

﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾. وفي الحديث: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين»[1].

فحقيقة محبته سبحانه لا تتم إلا بموالاته تعالى، وهي: موافقته فيما يحب ويكره، فيحب العبد ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه. إذ المحبة هي التي تحرك إرادة القلب، وكلما قويت طلب القلب فعل محبوباته، والجهاد، و [هو] بذل الوسع ـ وهو كل ما يملكه من القدرة ـ في تحصيل ما يحبه الله، ودفع ما يكرهه، فإذا ترك العبد ذلك؛ كان دليل الضعف في محبة العبد.

الأصل الثاني: الخوف

يراد به غايته وكماله، بحيث لا يخاف من شيء كائناً ما كان، أعظم من خوفه من ربه وخالقه جل شأنه، كما قال سبحانه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

وضده الأمن من مكر الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾. والخوف: هو عبودية القلب، فلا يصلح إلا له تعالى، وهو شرط في تحقيق الإيمان كما دلت عليه الآية التي قبل السابقة، وقد أثنى الله على أنبيائه بالخوف منه، فقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ فالرغب: هو الرجاء، والرهب: هو الخوف، وقال عن ملائكته: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾. وإذا نقص الخوف من الله في نفس العبد، فذلك لنقص معرفته به تعالى، فإن أعرف الناس بالله هو أخشاهم له، ففي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «وإني أعلمكم بالله وأشدكم له خشية». وفي لفظ آخر: «إني أخوفكم لله وأعلمكم بما يتقى».

---

(١) قاعدة في المحبة لابن تيمية ص (٧٢) (٨٩).

وينشأ الخوف من ثلاثة أمور هي:

الأول: معرفة العبد بجنايته وقبحها.

الثاني: تصديقه بوعيد الله، وأن الله رتب على المعاصي عقوبتها.

الثالث: أن يعلم أنه ربما حيل بينه وبين التوبة.

فبحسب قوتها وضعفها تكون قوة الخوف وضعفه، والخوف موجب للهروب إلى الله، والجمعية عليه، والسكون إليه، فهو خوف مقرون بحلاوة وطمأنينة وسكينة ومحبة، بخلاف خوف العاصي، فإن خوفه مقرون بوحشة ونفرة، والفرق بين الحب والخوف: أن متعلق المحبة هو الذات والصفات، ومتعلق الخوف هو الأفعال، فمتعلق الخوف هو ذنب العبد وعاقبته، وهي مفعولات الله، أي: مخلوقاته، فليس الخوف مرجعه الذات. والحب سببه الكمال، والخوف سببه توقع المكروه[1].

الأصل الثالث: الرجاء:

والمراد به: طلب ما عند الله بلا يأس، ولا قنوط، والمطلوب كماله وغايته، فيرجو ما عند الله كمال الرجاء، وهو والحالة هذه لا يصلح إلا لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾. فالرغب: هو رجاء ما عند الله تعالى، إذ كل فضل فهوواهبه، وكل نعمة فهو معطيها، فهو الصمد المقصود في الحوائج، وهو القيوم الذي قام بنفسه، وأقام مخلوقاته بعظيم لطفه وكرمه وإنعامه وإحسانه، وضده اليأس من روح الله والقنوط من رحمته، كما قال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾.

وإذا أذنب العبد شهد رجاءه في توبة ربه عليه، كما قال

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥١٤).

سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾. وإذا شهد تقصيره في حقه سبحانه وتعالى، شهد فضله وكرمه، وأن رحمته وسعت كل شيء كما صح الحديث عن النبي ﷺ أن الرب جل شأنه قال: «سبقت رحمتي غضبي». وقال الرسول ﷺ: «أعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك».

ولا يحصل الرجاء إلا بأمور:

الأول: شهود كرمه وإنعامه وإحسانه على العباد.

الثاني: صدق الرغبة فيما عند الله من الثواب والنعيم.

الثالث: التسلح بصالح الأعمال، والمسابقة في الخيرات.

فلا يكون راجياً من قصر في العمل، ولا من لم تصدق رغبته في الثواب، ولا من شهد كده وتعبه فيما يعمل، ولذا فقد ذم الله قارون على قوله، فيما أخبر عنه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾. واستحق العقوبة على ذلك.

أنواع الرجاء:

وهو بناء على ما تقدم على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: رجاء المطيع فيرجو ثواب الله.

النوع الثاني: رجاء التائب فيرجوا مغفرة الرب جل جلاله.

النوع الثالث: رجاء العاصي وهو طلبه الثواب بلا عمل ولا توبة وهو التمني والغرور[1].

وبناء على ذلك فلا بد من اجتماع عبادة الخوف، والمحبة، والرجاء في قلب العبد؛ لأن انفراد واحدة منهن في القلب قد يترتب عليه خطأ في الاعتقاد والتوحيد.

(١) انظر مدارج السالكين (٢/ ٣٦).

ولذا قال بعض السلف: (من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجىء، ومن عبده بالخوف فهو خارجي، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد).

وبيان ذلك، أن من عبد الله بالمحبة فلربما غلبت عليه فأوصلته إلى القول بالحلول والاتحاد، كما حصل ذلك لبعض الصوفية، وربما غلب عليه الخوف فكان كالخوارج الذين عندما غلب عليهم ذلك كفروا أصحاب الكبائر، وربما غلب عليه الرجاء فكان مرجئاً، لم يفرق في الإيمان بين المؤمن والفاسق، وبين البر والفاجر، إذ هم في حكمه جميعاً، مؤمنون كاملو الإيمان، أو لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة على حد قولهم.

أنواع العبادة[1]:

أنواع العبادة كثيرة جداً، وهي على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: عبادات على اللسان: كالحمدلة، والحوقلة، والشهادة، والذكر، والاستغفار، والاستغاثة، والاستجارة، والدعاء، ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: عبادات الجوارح: كالصلاة، والصيام، والحج، والسجود، والركوع، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: عبادات القلب: كالمحبة، والخوف، والرجاء، والإنابة، والخشية، والرهبة، والتوكل، ونحو ذلك.

المرتبة الرابعة: المالية: كالصدقة والزكاة ونحوها.

ويدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾. وقوله:

---

(1) انظر مدارج السالكين (١٠٩/١) الارشاد إلى صحيح الاعتقاد ص (٢١) الجامع الفريد ص (٤٩٨) إلفات النظر إلى وجوب تصحيح العقيدة لرب البشر ص (٢٨ - ٣٦).

﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ﴾. وقوله: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾. وقوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. وقوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾. وقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على خصوص كل عبادة بذاتها.



ما ينافي التوحيد أو كماله

ولما كان توحيد المرسلين له جانبان رئيسان لا يتم إلا بهما، وهما: الإيمان بالله، والكفر بما يعبد من دون الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾.

وقد تمكنا من خلال الدراسات المتقدمة من بيان العنصر الأول من ذلك التوحيد، بحسب ما يقتضيه المجال في مثل هذه الدراسات المختصرة، بقي أن نقوم بدراسة الجانب الآخر، وهو ما عبر عنه بما ينافي التوحيد، أو كماله. والمراد بما ينافي التوحيد:

هو ما يخرج عن مسمى التوحيد، بحيث لا يكون مما يدخل في نطاقه ولا حدوده معناه موجباً للحكم بالردة في الدنيا وما ينبني عليها، وبالخلود في النار في الآخرة إذا مات وهو على ذلك.

وأما منافاة كمال التوحيد: فهي ما ينقصه بحيث لا يستحق المتصف به مسمى التوحيد الكامل، ويوجب له أحكاماً تتناسب وقدر ما وقع فيه مما يناقض التوحيد الكامل. هذا، ولكل من اتصف بأحد الوصفين، وهما: منافاة التوحيد، أو كماله، من أسماء الدين ما يناسبه وله من الأحكام المترتبة على الاسم ما يليق به حسب تأثيره. ولذا يمكن تقسيم تلك الأمور المستحقة لهذه الأسماء إلى ثلاثة أنواع:

الأول: أمور تنافي التوحيد مطلقاً، كبعض الأقوال والأفعال والاعتقادات.

الثاني: أمور تنافي كمال التوحيد كبعض الأمور القولية.

الثالث: أمور لها جهتان. فمن جهة اعتقاد القلب تنافي التوحيد، ومن جهة الفعل أو القول تنافي كمال التوحيد.

ويبين ذلك بدراسة بعض المظاهر التي تدل عليها، وتنبىء عن حقيقتها. فإن قرن المفاهيم النظرية بالمظاهر والصور الواقعية مما يقوي الفكرة ويبرزها، ويعين على فهم مقاصدها.

هذا، وإليك بعض الصور التي سنقوم بدراستها بحسب ما يحتمله هذا المختصر وهي:



أولاً: الشـــرك
خطـر الشرك على المعتقـد[1]

الشرك: هو أعظم ذنب عُصي الله به، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وقال ﷺ: «ألا أُخبركم بأكبر الكبائر: الشرك بالله..»؛ ولذا فإن من مات عليه خُلِّد في نار جهنم. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٦﴾. وقال جل شأنه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾.

وهو محبط للأعمال، كما قال سبحانه مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وإذا كان خطابه لرسوله ﷺ هكذا فمن دونه من الناس أولى إذا ما وقع في شيء من الشرك. ومن وقع فيه أو كان عليه حَلَّ دمه وماله، ولم يُصَلَّ عليه، وما تركه بعد موته فيء إن كان مرتداً، ولا يرثه أقاربه من المسلمين.

قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»، هذا إذا كان الشرك شركاً أكبر. وقال ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر».

---

(١) الجامع الفريد ص (٤٣٩).

وأما الأصغر منه فهو محبط لما خالطه من العمل؛ أو بني عليه، وصاحبه مستحق للوعيد، وإذا مات عليه فهو بين قائل إنه داخل تحت المشيئة، إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه؛ وبين قائل بأنه معذب لا محالة، وإن كان لا يخلد في النار، ومن قائل إنه يغفر له؛ وبين قائل إنه لا يغفر له.

وكان السلف الصالح يستدلون بكل دليل في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر داخل في مسمى أكبر الكبائر. فهو أكبر من كبائر الذنوب وأعظم منها. وقد حكم الله على الشرك كله بأنه ظلم عظيم كما في الآية الآنفة الذكر، كما أن الشرك الأصغر فيه من الخفاء ما لا يوجد في الأكبر، فهو أدق مدخلاً، وأصعب معرفة. وأما الأكبر فهو أوضح معنى، وأظهر حالاً، وإن كان قد يخفى بعض مظاهره على بعض الناس الذين لا رسوخ لهم في العلم؛ لذا قال عليه الصلاة والسلام: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» ولأن منه خفياً يصعب إدراكه إلا بمراقبة تامة لما يجري من إرادات في القلب، كما أنه مما تتساهل به بعض النفوس، وقد يجري على الألسن بغير إرادة قلبية من المتكلم؛ ولذا كان الشرك بنوعيه خطراً على المعتقد أيما خطورة، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ قال بعض أهل العلم: (إن ذلك في الشرك الأصغر). (كما أن البراءة منه إحدى جناحي التوحيد كما تقدم وإذا عرف خطر الشرك وعظم أمره فما هو الشرك).

تعريف الشرك:

للشرك معنيان:

أحدهما: معنى عام: وهو تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائصه سبحانه. والمراد بالتسوية هنا مطلق الشركة سواء كان الله سبحانه مماثلاً لغيره فيها أو هو زائد عليه فيها.

وبناء على هذا المعنى فالشرك ثلاثة أنواع:

أولاً: شرك في الربوبية:

وهو التسوية في شيء من خصائصها، أو نسبتها إلى غيره كالخلق والرزق والإحياء والإماتة وتسمى عرفاً: تمثيلاً أو تعطيلاً.

ثانياً: الشرك في الألوهية:

وهو التسوية في شيء من خصائصها، كالصلاة والصيام والذبح والنذر ونحو ذلك. هو الذي يعرف بالشرك إذا أطلق.

ثالثاً: شرك في الأسماء والصفات:

وهو التسوية بين الله والخلق في شيء منها ويسمى عرفاً: تمثيلاً.

والثاني: من معاني الشرك هو: اتخاذ غير الله مع الله إلهاً معبوداً مطاعاً، وهو المتبادر من كلمة شرك إذا أطلق في القرآن والسنة وكلام السلف. فمن اتخذ إلهاً يعبده أو يطيعه من دون الله فهو المشرك في لغة الوحي والأثر. قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، وقال جل شأنه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ فمن صرف أي نوع من العبادة لغير الله بأن عبده دون الله، أو مع الله، فهو مشرك. وكذلك من اعتقد أن هناك من حقه أن يسن الشرع غيره فهو مشرك بالله فصارت حقيقة الشرك إذا أطلقت شملت أمر العبادة والتشريع، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، وقال جل جلاله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فجعل الشرع له كما أن الخلق له، فهو الذي يشرع لخلقه

لأنه مالكهم وأما غيره فلا حق له في ذلك لأن الخلق ليس خلقه ولذا فالأمر ليس أمره.

أنواع الشرك[1]:

للشرك ثلاثة أنواع[2]:

الأول: الشرك الأكبر.

الثاني: الشرك الأصغر.

الثالث: الشرك الخفي.

فالشرك الأكبر: هو أن يجعل لله نداً يعبده كعبادته، ويطيعه كطاعته. فالمراد به هنا: الشرك بمعناه الخاص.

والشرك الأصغر: هو تسوية غير الله بالله في هيئة العمل، أو أقوال اللسان. فالشرك في هيئة العمل هو الرياء. والشرك في أقوال اللسان: هو الألفاظ التي فيها معنى التسوية بين الله وغيره، كقوله: ما شاء الله وشئت. وقوله: اللهم اغفر لي إن شئت. وقوله: عبد الحارث، ونحو ذلك.

وأما الشرك الخفي: هو ما خفي من حقائق إرادة القلوب، وأقوال اللسان، مما فيه تسوية بين الله وخلقه، كما قال ﷺ: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تهوي به في جهنم سبعين خريفاً». وقال عليه الصلاة والسلام: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» فسئل عنه؟ قال: «الرياء». وقال الله تعالى مخبراً عن نبيه إبراهيم أنه

---

(١) من العلماء من يقسم الشرك إلى نوعين:

النوع الأول: شرك ظاهر، وهو نوعان: شرك أكبر وشرك أصغر.

النوع الثاني: شرك خفي، وهو نوعان: شرك أكبر وشرك أصغر. انظر تصحيح المقاصد (١/ ٢٦٣).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٣٨). الجامع الفريد ص (٣٤٠).

قال: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ ويمكن أن يُجعل الشركُ الخفيُّ نوعاً من الشرك الأصغر. فيكون الشرك حينئذ نوعين: شرك أكبر: ويكون في عقائد القلوب، وشرك أصغر: ويكون في هيئة الأفعال، وأقوال اللسان، والإرادات الخفية.

والظاهر من تقسيم أهل العلم الشرك إلى ثلاثة أنواع، وجعل الشرك الخفي منها: أن الشرك الخفي قد يكون من الشرك الأكبر، وقد يكون من الشرك الأصغر. وعليه فيجب الحذر منه لكثرة الاشتباه فيه، فيظن ما هو أكبر منه أصغر، والعكس صحيح.

وعليه فيكون: هو ما تردد بين أن يكون من الشرك الأكبر، أو الشرك الأصغر، ولعل هذا التعريف هو الراجح عندي. وقد قال عنه عليه الصلاة والسلام: «إنه أخفى من دبيب النملة السوداء على الصخرة السوداء الصماء». وذلك لخفاء مأخذه، ودقة أمره، وصعوبة معرفته. فيكون مجاله الأمر المشتبه الذي لا يعرفه إلا الحذاق من أهل العلم، وإن كان قد يخفى على غيرهم ممن لم يكمل نظره، ويَسْتَوِ علمه، وضَعُف فهمه في أدلة الكتاب والسنة.

ومما تقدم يتبين لنا الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر. ويمكن استفادة ذلك مما سبق، وإجماله فيما يلي[(١)]:

أولاً: أن الشرك الأكبر مخرج للعبد من ملة الإسلام، بعكس الأمر بالنسبة للشرك الأصغر.

ثانياً: أن الشرك الأكبر محبط للأعمال كلها، جملة وتفصيلاً. وأما الشرك الأصغر فلا يبطل إلا ما خالط أصله، أو غلب على العمل.

ثالثاً: الشرك الأكبر موجب للخلود في النار. وأما الشرك الأصغر فلا يوجب الخلود. فهو إما موجب لدخول النار، أو هو تحت

---

(١) انظر الكواشف الجلية ص (٣٢٢).

المشيئة، إما أن يعفو الله عنه، أو يغفر له فلا يدخل النار.

رابعاً: أن الشرك الأكبر يُحل النفوس والأموال. بعكس الشرك الأصغر فإن صاحبه مسلم، مؤمن ناقص الإيمان، فاسق من حيث الحكم الديني.

خامساً: يجتمعان في استحقاق صاحبهما للوعيد. وأنهما من أكبر الكبائر من الذنوب.

سادساً: أن الشرك الأكبر لا يغفر. بعكس الشرك الأصغر فإنه يغفر.

أنواع الشرك الأكبر[1]:

للشرك الأكبر ستة أنواع، وهي كالتالي:

الأول: شرك الدعوة أي الدعاء:

وهو دعاء غير الله كدعاء الله: مسألة وعبادة[2]. فإن كان المقصود بالدعاء طلب النفع أو دفع الضر، سمي: دعاء مسألة. وإن كان المقصود الذل والخضوع والانكسار بين يدي الله، يسمى: دعاء عبادة. وسواء كان الدعاء دعاء عبادة، أو دعاء مسألة فلا يجوز التوجه به لغير الله، لأنهما لا يعبد بهما غير الله سبحانه، وصرفهما أو أحدهما لغير الله شرك في الدعاء، كما قال سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

والمراد بالعبادة في الآية: الدعاء، بدليل أولها، وهو قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ﴾ ثم بين جزاء من يستكبر عن

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٨).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤١١).

دعاء الله إما بأن يدعو غيره، أو بترك دعائه جملة وتفصيلاً، كبراً وتيهاً وعجباً، وإن لم يدع غيره. وقال سبحانه: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ فأمر الناس بدعائه. فإذا امتثل العبد هذا الأمر كان عابداً لله. إذ لا معنى للعبادة إلا امتثال الأوامر واجتناب النواهي، فإذا خالف هذا الأمر ودعا غير الله، كان عابداً لذلك المدعو؛ لأن سواه برب العالمين، وصرف له ما هو عبادة لله. والله يقول عن أهل النار: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ فكل ما اقتضى تسوية غير الله بالله في العبادة والطاعة، فهو شرك بالله. وهو من الشرك الأكبر. فصار الدعاء بنوعيه عبادة لله.

وقد جاء الدعاء في كتاب الله بمعنى العبادة والمسألة كما في قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ وعليه فلا يجوز أن يطلب من مخلوق ميت، أو غائب قضاء حاجة، أو تفريج كربة. ومحل هذا فيما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل.

والدعاء هنا أعم من أن يكون طلب إزالة المكروب، أو الاستغاثة، أو طلب المحبوب.

وشرك كون الدعاء لغير الله شركاً ثلاثة أمور[1]:

أحدها: أن يكون النداء حقيقياً لا مجازياً.

الثاني: أن يكون فيما لا يقدر عليه إلا الله.

الثالث: أن يكون غائباً عن المسؤول، سواء كان غياباً مكانياً، أو زمانياً، أو ميتاً. والدعاء والحالة هذه، غير مقدور عليه. فإن الغائب والميت لا يدرون بشيء من دعاء الداعين، وسؤال السائلين.

وقد جاءك الأدلة من الكتاب والسنة في بيان وجوب صرف الدعاء له وحده سبحانه لا شريك له، ومن ذلك قوله سبحانه عن

---

(١) صيانة الإنسان ص (٣٧٣).

خليله: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾﴾.

وقد استدل سبحانه بحال الاضطرار الذي يتصرف فيه الإنسان بسجيته، وتظهر آثار فطرته، ولا تكذبه عواطفه، على أن الله هو الذي يجب أن يدعى دون سواه، فقال: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وفي هذه الآية أن الدعاء دين، والدين لا بد أن يكون كله لله، كما قال تعالى: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾. وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾. وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾. وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾. وقال: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾.

وهذا النوع من الشرك أعظم شرك المشركين وأكثره فيهم، كما قال سبحانه: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴿٥٦﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾ فدلت هذه الآية على اقتران دعاء المؤمنين بالرغبة والرهبة، والطمع والخوف. وهو عام في دعاء المسألة ودعاء العبادة. والفرق بين نوعي الدعاء أن يقال:

الأول: دعاء المسألة طلب نفع ودفع ضر، بعكس العبادة فذل وخضوع تام.

الثاني: أن دعاء المسألة من قبيل الربوبية، ودعاء العبادة من قبيل توحيد الألوهية.

الثالث: دعاء المسألة لا يختص بالمؤمنين. وأما دعاء العبادة فيختص بالمؤمنين.

الرابع: دعاء المسألة داخل في الرزق العام، فما من مخلوق إلا كتب رزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، وأما دعاء العبادة ليس كذلك.

الخامس: دعاء المسألة يدخل في الحقائق الكونية. ودعاء العبادة في الحقائق الشرعية.

السادس: يجتمع الدعاءان في حق المؤمن، فهو يدعو الله دعاء مسألة ودعاء عبادة.

السابع: يجتمعان بأن دعاء العبادة والمسألة إذا توجه العبد بهما إلى الله، فلا بد وأن يكونا مقترنين بالرغبة والرهبة له سبحانه، كما قال عز وجل: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾.

والدعاء من أفضل العبادات وأجل الطاعات، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَسْئَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وقال ﷺ: «الدعاء هو العبادة». وقال عليه الصلاة والسلام: «سلوا الله من فضله، فإن الله يحب أن يسأل». وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله يحب الملحين في الدعاء».

لذا كان من دعا غير الله مشركاً. قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ فجعل من دعا مع الله غيره متخذاً له إلهاً مع الله، وحكم عليه بالكفر: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾. فجعل من دعا غير الله متخذاً مع الله نداً: وهو الشريك والظهير والمساوي، وحكم عليه بالكفر ودخول النار.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ...﴾ ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ فبين الله تعالى أنه يُحرّم دعاء غير الله. وبين أن الذي يُدعى هو المالك للأمر المتصرف فيه. وهو ليس لأحد إلا الله. وأن تلك المعبودات لا تسمع الدعاء، فضلاً عن إجابتها للداعي. ولو قُدِّر أنها سمعت تنزلاً لما استجابت له، لأنها لا تملك نفعه ولا ضره ولا تقدر على شيء من ذلك.

النوع الثاني من الشرك: شرك النية والإرادة والقصد:

هو أن ينوي ويريد ويقصد العبد بعمله جملة وتفصيلاً غير الله. وهو الشرك في الاعتقاد. ودليل ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾. وقوله سبحانه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٦﴾ فبين سبحانه أن من كان غرضه الدنيا لا غير لا يريد إلا إياها، ولا يحب إلا من أجلها ولا يبغض إلا من أجلها، ولا يوالي إلا من أجلها، ولا يعادي إلا من أجلها، فليس له من الدنيا إلا ما قُدِّر له، وهو في الآخرة من أهل النار. وما كان من الأعمال الحسنة التي أراد بها تحصيل الدنيا باطلة لا قيمة لها، لأنه كما قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» فلما كانت أعماله كلها للدنيا لم تنفعه في الآخرة، إذ كل عمل لا يكون لله لا خير فيه البتة، ولذا فإن المؤمن دوماً يلحظ في أعماله ابتغاء رضا ربه وثوابه وجنته والنجاة من النار. قال تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٦٣﴾ وأما دخول بعض النيات الفاسدة، والمقاصد الرديئة على إرادة العبد في بعض الأعمال، فإن ذلك لا يخرجه عن ملة الإسلام.

وهذا الشرك هو الشرك في العبادة. وذلك بأن يعمل العمل لا يريد به وجه الله، بل يريد به غيره من صنم أو وثن أو قبر أو ميت ونحو ذلك. وهو أعظم أنواع الشرك، وهو شرك الجاهلية الأولى، كما

قال سبحانه: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ فهم صرفوا أنواع العبادات لأصنامهم وأوثانهم، مدعين أنهم فعلوا ما فعلوه رغبة في القربى من الله، فتقربوا إلى الله بما لا يحبه ولا يرضاه، وبما لا يشرعه طريقاً لعبادته.

النوع الثالث: شرك الطاعة:

وهو مساواة غير الله بالله في التشريع والحكم. إذ الحكم حقاً هو حق من حقوقه تعالى، كما قال سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾. وقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾. وقال جل شأنه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾.

وقل جل شأنه: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ وقد فسرها النبي ﷺ بطاعتهم في تحليل الحرام، وتحريم الحلال. فمن ادعى أن لأحد حق التشريع، فقد كفر بما أنزل من عند الله. قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ فلا أمر ولا نهي إلا لله وحده، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾.

والأمر: هو الأمر الشرعي الشامل لطلب الفعل والترك. فطلب الفعل: هو الأمر بمعناه الاصطلاحي. وطلب الترك: هو النهي اصطلاحاً. وقد أخبر تعالى بأنه مالكه دون غيره. وأشار إلى ذلك بقوله: ﴿أَلَا لَهُ ﴾ وعليه فلا يجوز نسبته لغيره. ومن نسبه لغيره كان مشركاً بالله الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام. وكذلك الحكم نفسه لو ادعاه لنفسه. [و] كما أنه تعالى هو خالق الخلق، وموجدهم من العدم، ومربيهم بالنعم. فهو صاحب الحق في أن يحكم في جميع تصرفاتهم. والصانع أعلم بما يصلح صنعته. وأولى من سن شرعاً لهم. أما غيره فإنه لم يخلق، ولم يوجد، ولم ينعم، وهو أجهل من أن يعرف خفايا نفسه، وما يصلحها، فضلاً عن أن يصلح الخلق

جميعاً. كما أنه يتأثر بكل ما يرد على ذهنه أو عقله من شبهة أو شهوة. وما من واحد من بني آدم إلا وهذه حاله. وتعيين من يشرع لهم منهم تحكم قائم على جهل، بل لا يقوم على برهان صحيح وحجة قاضية. فلا شرع إلا لله، ولا حكم لسواه. قال سبحانه: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ فجعل الحكم بغير ما أنزل حكماً بأحكام الجاهلية. وأوضح أنه لا أفضل ولا أجل من حكمه لمن آمن به.

وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠﴾ فسمى من يحكم بغير ما أنزل الله طاغوتاً: وهو ما عبد من دون الله من معبود أو متبوع أو مطاع. وبين أنه أمرهم أن يكفروا بهذا الطاغوت. وذلك بأن يؤمنوا أنه لا حكم ولا حاكم إلا حكم الله ورسوله. وبين أن التحاكم إلى الطاغوت هو مما يحبه الشيطان ويرضاه، وأنه من الضلال العظيم.

وهذه الآية نزلت في رجلين اختصما. فقال أحدهما: نترافع إلى النبي ﷺ. وقال الآخر: إلى كعب بن الأشرف. ثم ترافعا إلى عمر فذكر له أحدهما القصة. فقال للذي لم يرض برسول الله: أكذلك؟ قال: نعم، فضربه بالسيف فقتله. وقال الشعبي: «كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة فقال اليهودي نتحاكم إلى محمد عرف أنه لا يأخذ الرشوة، ولا يميل في الحكم. وقال المنافق: نتحاكم إلى اليهود لعلمه أنهم يأخذون الرشوة، ويميلون في الحكم، فاتفقا أن يأتيا كاهناً في جهينة فيتحاكما إليه، فنزلت الآية» ولا تنافي بين الحادثتين. إذ المراد: نزلت الآية في حكم مثل هذه الحوادث.

ووجه دلالة هاتين الحادثتين أن الحكم لا يكون إلا بالكتاب والسنة، وأن كل حكم خالفهما فهو باطل في واقع الأمر وحقيقته. فلا يستحل بناءً عليه المحكوم به.

النوع الرابع: شرك المحبة:

وذلك بأن يحب مع الله غيره كمحبته لله أو أشد أو أقل، محبة مستلزمة لغاية الذل والخضوع كما قال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ والمعنى: أن من المشركين من يجعل لله نظيراً ومثيلاً يحبه كمحبته لله أو أكثر من الله بحسب اختلاف المشركين في درجة حبهم لما يعبدونه، ولكن المؤمنين محبتهم لله أشد من محبة المشركين لما يعبدونه، أو أن محبة المؤمنين لربهم أشد من محبة المشركين لله؛ لأن محبة المشركين له فيها شريك وأما محبة المؤمنين فهي محبة خالصة لله.

والمراد هنا بالمحبة: هي غاية الحب ومنتهاه وكماله وأعلاه وأرفعه قدراً، قال ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»، ولذا فإن محبة المشركين لله باطلة لا قيمة لها، ولا يترتب عليها شيء، أما محبة المؤمنين لربهم فهو سبحانه يبادلهم محبة بمحبة وإن كانت محبته أعلى قدراً من محبتهم إياه كما قال سبحانه: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ وهذه المحبة غير المحبة الطبيعية كمحبة الولد لوالده.

ومما يدخل في محبة الله: محبة ما يحبه الله من الأقوال والأفعال والاعتقادات والذوات والصفات كما قال سبحانه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾. وقال ﷺ: «ثلاث من وجدهن وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار». رواه البخاري، وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» متفق عليه، وروى ابن جرير الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من أحب في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله،

وعادى في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثر صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صار عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً» اهـ.

فالذي يجمع أنواع هذه المحبة: هي محبة الله، إذ هي سبب أنوع المحبة الدينية الأخرى وأساس البناء لها، وكل محبة ليست مبنية عليها فهي محبة لا فائدة فيها كما قال سبحانه: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾، وقال سبحانه: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ قال ابن عباس: المودة. أي: المحبة، فإن عاقبة المحبة الدنيوية وهي التي من أجل أغراض الدنيا العداوة والبغضاء في الآخرة. وأما المحبة الدينية فعاقبتها المحبة في الآخرة والاجتماع في ثوابها في الجنة، فهي المحبة النافعة فقط.

ومن هنا كان الواجب على عموم الموحدين المؤمنين أن تكون علاقتهم مبنية على محبة الله وأن تكون هذه المحبة هي الأساس في النيات والمقاصد والأعمال والأقوال.

وهذا الأمر يوجب عليهم الحرص على العلم والهدى الذي أنزله الله؛ لأنه الطريق إلى معرفة ما يحبه الله فيفعلوه، ومعرفة ما يبغضه الله فيتركوه. ومن لوازم هذه المحبة الذل والخضوع التام لله ورسوله، لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله به، فإن المحبة بلا ذل وخضوع لله تؤدي إلى الانحراف في فهم الشرع، وذلك بالخلط بين ما يأمر الله به وبين ما ينهى عنه، وبين ما يحبه وبين ما يبغضه، إذ تكون الطاعة عنده هي موافقة القدر، والقدر يشمل وقوع المحبوب والمبغوض كما قال القائل:

فصرت منفعلا لما يختاره ... فكل ما أفعله طاعات

النوع الخامس: الشرك في الخوف:

والخوف هو الخشية من توقع المكروه سواء كان متيقناً أو

مظنوناً. والمراد به هنا غايته ومنتهاه وكماله، وهو لا يكون إلا لله وحده، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي﴾. فمن جعله لغير الله، أو جعله لله وغيره، فقد أشرك بالله في عبادة الخوف، ووجه كونه عبادة أنه مأمور به، وكل ما أمر الله فهو عبادة لله، فالخوف عبادة لله. والواجب في هذا الخوف ليكون عبادة صحيحة ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون غاية ما يكون الخوف.

الثاني: أن لا يوصل إلى سوء الظن بالله، أو القنوط من رحمة الله؛ فإن كثيراً من الناس إذا غلبه الخوف إما أن ييأس من رحمة الله لأنه لا يشاهد إلا الذنب والعقوبة دون الرحمة والمثوبة، فيسيء الظن بالله؛ وإما أن يغلب عليه الخوف فيحكم على نفسه بالعذاب فلا يبالي بالذنب بعد ذلك.

الثالث: أن يقترن خوفه بذله لله، وخضوعه له، وانكساره بين يديه، فإن لم يقترن بذلك كان سوء ظن بالله، وعدم ثقة بوعده للتائبين. ودعوى الخوف بلا ذل وخضوع هو دين الكذابين الذين ادعوا الخوف من الله ولم يذعنوا لأحكام الله ولما أمر به ونهى عنه.

هذا والخوف ثلاثة أنواع وهي:

أولاً: الخوف الشركي وهو نوعان:

أحدهما: الخوف السري (الاعتقادي):

كالخوف من الأصنام والأوثان، وقد خوف المشركون رسول الله ﷺ من أصنامهم وأوثانهم فقال سبحانه: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾. كما أن ذلك حال المنافقين في دَبِّ الرعب والخوف بين المؤمنين ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾. وهذا النوع من الشرك

محله القلب؛ ولذا سمي اعتقادياً، وهو شرك أكبر.

ثانيهما: الخوف العملي:

وهو الخوف من الناس المؤدي إلى ترك الواجب، أو عمل المحرم، فهو ينافي كمال التوحيد، فهو شرك أصغر. ويدل عليه قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾، وقوله: «إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة ما منعك إذ رأيت المنكر أن تغيره؟ فيقول: رب خشيت الناس. فيقول: إياي كنت أحق أن تخشى». رواه أحمد وغيره.

ثانياً: الخوف الطبيعي:

كالخوف مما يخاف منه طبعاً، كالخوف من الأسد، أو العدو المباغت، ونحو ذلك؛ فإنه خوف جائز مباح. وقد وصف الله به رسوله موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فقال: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾.

ثالثاً: الخوف التوحيدي الواجب:

وهو الخوف من الله غاية الخوف ومنتهاه، وضد هذا الخوف هو الخوف الشركي الآنف الذكر.

النوع السادس: الشرك في التوكل:

والتوكل هو تفويض الأمر إلى الله، والاعتماد عليه سبحانه في تحصيل المطالب. والتوكل بهذا المعنى لا يجوز أن يكون لغير الله وحده؛ لأنه عبادة، فقد أمر الله المؤمنين به في قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. وكل مأمور به فهو عبادة الله، فالتوكل عبادة لله ومن صرف هذا التوكل لغير الله

بأن يتوكل على غيره، أو يتوكل على الله وغيره، فهو مشرك بالله الشرك الأكبر.

هذا والتوكل عمل قلبي، وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التوكل الشركي (الاعتقادي):

وهو الاعتماد بالقلب على غير الله في جلب المنافع ودفع المضار، كالتوكل على الصنم والوثن، أو الإنس والجن وغيرها. وهو على نوعين:

أحدهما: الاعتماد بالقلب على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، وهو شرك أكبر.

ثانيهما: الاعتماد بالقلب على الأحياء الحاضرين القادرين فيما يقدرون عليه مما أقدرهم الله من جلب نفع أو دفع ضر فهو شرك أصغر، وقد يطلق عليه: التوكل على الأسباب الظاهرة.

القسم الثاني: التوكل في تصريف بعض أمور الدنيا:

كأن يوكل إنساناً عنه في قضاء بعض مصالحه الدينية والدنيوية: كالوكالة في الحج، أو البيع والشراء، فهذا جائز.

القسم الثالث: التوكل التوحيدي:

وهو التوكل الواجب، وهو الذي يكون باعتماد القلب على الله، وتفويض الأمور لله جل شأنه، وضده التوكل الشركي.

النوع السابع: شرك الشفاعة[1]:

والشفاعة مشتقة من الشفع لأن كل [واحد] من الشافع والمشفوع

---

(١) انظر توضيح المقاصد وتصحيح المقاصد (٢/ ٢٧٠).

يشفع صاحبه، فكل واحد منهما شريك للآخر في الشفاعة. وشرعاً: هي التوسط للغير في جلب منفعة ودفع مضرة،

وهي قسمان:

١ ـ شرعية، وهي نوعان:

(أ) دنيوية: وهي التوسط في رفع ظلم أو إيصال حق، قال ﷺ: «اشفعوا تؤجروا» متفق عليه.

(ب) أخروية: وهي التوسط في جلب نفع أو دفع شر فيما لا يقدر عليه إلا الله، فهذه حق خالص لله فلا يطلب من غيره، وهي الشفاعة المثبتة، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ ويشترط لحصولها شرطان هما:

١ ـ رضى الله عن الشافع والمشفوع كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾.

٢ ـ إذنه للشافع كما قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ وقال سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، والله لا يرضى إلا التوحيد وأهله الموحدين.

٢ ـ شفاعة غير شرعية، وهي نوعان:

(أ) دنيوية: وهي التوسط في حصول ظلم أو تضييع حق، وهي محرمة شرعاً لقوله ﷺ: «الظلم ظلمات يوم القيامة» متفق عليه، وللحديث القدسي «إني حرمت الظلم [على نفسي] وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» متفق عليه.

(ب) أخروية: وهي طلب التوسط من الغير في تحصيل ما لا يقدر عليه إلا الله، وهي الشفاعة الشركية المنفية، فهي ما يدعيه المشركون من أن معبوداتهم تشفع لهم، قال تعالى مخبراً عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وبذا يعلم أن الشرك في الشفاعة هو تسوية غير الله بالله في

التوسط في جلب نفع أو دفع ضر لا يقدر عليه إلا الله.

وعلى هذا فإن الشفاعة المنفية لا يملكها ولا يقدر عليها لا صنم ولا إنسان لا نبي ولا ولي ولا ملك ولا أحد من الخلق، والواجب طلبها من الله، فيقول: اللهم لا تحرمني شفاعة رسولك اللهم شفعه في، وأمثال هذه الكلمات، ولا يقال: يا محمد اشفع لي لأن الله أعطاه الشفاعة يوم القيامة، فهو لا يملكها في الدنيا، لأن الله لم يعطه إياها وإن أخبر ﷺ أنه ينالها لكنه لا ينالها حتى يأذن الله، والله لا يأذن إلا يوم القيامة فلا يكون الرسول مالكاً لها في الدنيا ولا في الآخرة، فلا تطلب منه بل تطلب ممن يملكها وهو الله تعالى، وإذا لم يملكها الرسول ﷺ فغيره أولى أن لا يملكها، وبذا يعلم أن لا واسطة بين الله وخلقه في جلب المنافع ودفع المضار التي لا يقدر عليها إلا هو سبحانه وإنما توسط الرسل والأنبياء والدعاء إلى الله توسط في التبليغ والبيان للشريعة كما قال سبحانه: ﴿إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾.

هذا والفرق بين شفاعة المخلوق عند المخلوق، وشفاعة المخلوق عند الله، أن المشفوع عنده بالنسبة للمخلوقين شريك للشافع والمشفوع له لما بينهم من المصالح المتبادلة، ولأن المنافع بين العباد مشتركة، وأما الرب جل وعلا فلا شريك له، فلا تنفعه طاعة المطيعين ولا تضره معصية العاصين، فقبوله لشفاعة الشافع عنده هي محض التفضل والإحسان منه على عبده. وسر الفرق بين الشفاعتين أن شفاعة المخلوق إلى المخلوق وسؤاله للمشفوع عنده لا يفتقر فيها إلى أذن ولا أمر من المشفوع عنده بل هي بسبب خارجي من المشفوع عنده وقد توافق منه رغبة أو رهبة خاليتين من المعارض فيحصل المقصود وقد يعارضها معارض فيقع الترجيح أو التوقف. والشفاعة عند الخالق جل جلاله امتثالاً لأمره وطاعة له فالرب هو الذي يحرك الشفيع حتى يشفع والشفيع عند المخلوق هو الذي يحرك المشفوع إليه حتى يقبل

والشافع عند المخلوق مستغن عن المشفوع عنده في أكثر أموره وهو في الحقيقة شريكه، لحاجة المشفوع عنده إليه في نصر ومعاونة وغيرهما كما أن الشافع محتاج إلى المشفوع عنده أيضاً في رزق أو نصر أو غيرهما فكل منهما محتاج إلى الآخر[1].

أنواع الشرك الأصغر:

وله أنواع كثيرة يمكن حصرها بحسب محلها فيما يأتي:

أولاً: قولي: وهو ما كان باللسان، كالحلف بغير الله، وقول: «ما شاء الله وشئت»، وقوله: «قاضي القضاة» والتعبيد لغير الله، كعبد النبي وعبد الرسول.

ثانياً: فعلي: كالتطير، وإتيان الكاهن وتصديقه، والاستعانة على كشف السارق ونحوه بالعرافين، ومنه تصديق المنجمين والرمالين وغيرهم من المشعوذين.

ثالثاً: قلبي: كالرياء والسمعة، وإرادة الدنيا ببعض الأعمال.

وكل قسم من أنواع الشرك الأصغر ممكن أن ينقلب إلى شرك أكبر، وذلك إذا صحبه اعتقاد قلبي، وهو تعظيم غير الله كتعظيمه، أو كان في أصل الإيمان، أو كثر حتى غلب على عمل العبد.

فالأول: كالحلف بغير الله معظماً له كتعظيم الله.

والثاني: كالمراءاة بأصل الإيمان، أو أن يغلب الرياء على أعماله، أو يغلب عليها إرادة الدنيا بحيث لا يريد بها وجه الله. والعمل بهذا الاعتبار الأخير على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون قصده بالعمل هو الجزاء عليه في الدنيا من حفظه وتنميته وتكثيره، ولا هَمَّ له، ولا طلب للآخرة. فهذا يعطى نصيبه في الدنيا، وليس له في الآخرة نصيب، وهو من الشرك الأكبر.

---

(١) معارج الألباب في مناهج الحق والصواب ص(١٣٠، ١٣١).

الثاني: أن يقصد بعمله الناس، ولا يريد به وجه الله وثوابه وتجنب عقابه. فهذا هو الرياء بالأعمال، والسمعة بالأقوال، وهو شرك أصغر إذا لم يكثر ولم يكن في أصل الإيمان، فإن كان شركاً أكبر.

الثالث: أن يقصد بالعمل الصالح المال، كأن يحج لمال يأخذه أو لزوجة يريدها، أو يجاهد من أجل الغنيمة، وكمن يتعلم من أجل المنصب المرموق أو الرئاسة، أو يحفظ القرآن من أجل أن يعين إماماً لمسجد، ونحو ذلك. وهو من الشرك الأصغر.

الرابع: أن يكون العمل الصالح مخلصاً لله فيه لكنه قد وقع فيما يكفر كفراً أكبر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ فهذا لا ينفعه عمله فقد كفر، قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾. وقال جل شأنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

فسبب فساد الأعمال هو وجود ضد الإيمان والتوحيد، وهو الكفر والشرك الأكبران، والأعمال ركن الإيمان والتوحيد، فلا إيمان ولا توحيد إلا بعمل خالص موافق لما جاء به الرسول ﷺ.



ثانياً: الكلام على بعض الأعمال الشركية

ولما كانت الأعمال الشركية كثيرة لا حصر لها، رأينا أنه من اللازم علينا الكلام على بعضها مما هو منتشر بين الناس خطره، وقد يخفى عليهم حكمه. وهي ما بين قضايا منافية للتوحيد، وأخرى منافية لكماله؛ أو قضايا لها جهتان: فهي من جهة تنافي التوحيد، ومن جهة تنافي كماله.

وعلة ذلك: أنها تارة تكون من الشرك أو الكفر أو النفاق الأكبر، وتارة تكون من الشرك أو الكفر أو النفاق الأصغر. وقد تقدم أن الأولى تنافي التوحيد، وأن الثانية تنافي كمال التوحيد. وهكذا الأمر نفسه بالنسبة للوسائل، فما أوصل إلى الشرك الأكبر ونحو أخذ حكمه وما أوصل إلى الشرك الأصغر ونحوه أخذ حكمه.

وهذه الأعمال كما يلي[١]:

أولاً: السحر والشعوذة:

وهو لغة: عبارة عما خفي ولطف سببه، ومنه سمي السَحَر سَحَراً لأنه يقع خفياً آخر الليل، ومنه قوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً» لما في البيان من قدرة من يتصف به على إخفاء الحقائق.

---

(١) أعلام السنة المنشورة ص (٧٧ ـ ٨١) من مجموعة الرسائل المفيدة.

وشرعاً: هو عزائم ورقى وعقد تؤثر في القلوب والأبدان، فتُمرض وتَقتل وتُفرق بين المرء وزوجه، قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾، وقد أمر الله بالتعوذ من السحر وأهله، فقال جل شأنه: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝﴾ وهن السواحر اللواتي ينفخن في عقد السحر، والسحر له حقيقة؛ ولذا أمرنا بالتعوذ منه، وظهرت آثاره على المسحورين، قال تعالى: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾. فوصفه بالعظم، ولو لم تكن له حقيقة لم يوصف بهذا الوصف، وهذا لا يمنع أن يكون من السحر ما هو خيال، كما قال سبحانه عن سحر سحرة فرعون: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ أي: يخيل لموسى أن الحبال تسعى كالحيات من قوة ما صنعوه من السحر. وعليه فالسحر قسمان:

أحدهما: سحر حقيقي.

والثاني: سحر خيالي.

وهذا لا يعني أن الساحر قادر على تغيير حقائق الأشياء، فهو لا يقدر على جعل الإنسان قرداً أو القرد بقرة مثلاً.

والساحر ليس هو ولا سحره مؤثرين بذاتهما، ولكن يؤثر السحر إذا تعلق به إذن الله القدري الكوني، وأما إذن الله الشرعي فلا يتعلق به البتة؛ لأن السحر مما حرمه الله ولم يأذن به شرعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

وحكم الساحر: [أنه] كافر خارج عن ملة الإسلام، والسحر: كفر مخرج عن ملة الإسلام، فهو من الكفر الأكبر الذي إن مات عليه لم يغفر له، وأحبط له عمله.

وعليه، فالساحر يقتل مرتداً، وقد ثبت قتل الساحر عن عدد من أصحاب رسول الله عليه السلام، فقد صح عن أم المؤمنين حفصة «أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها فقتلت»، وفي صحيح البخاري عن بجالة بن عبدة قال: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن اقتلوا

كل ساحر وساحرة فقتلنا ثلاث سواحر». وقد صح عن جندب بن عبد الله الأزدي مرفوعاً إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «حد الساحر ضربة بالسيف» وهو قول مالك وأحمد وأبي حنيفة وقال الشافعي: (يقتل إذا قتل به إنساناً). وقال أبو حنيفة: (يقتل إن تكرر منه السحر). وقتله عند مالك وأحمد وأبي حنيفة حداً للمرتد، وعند الشافعي: لا يقتل إلا إذا قتل به قصاصا عن قتله لمعصوم، وأما كفره، فإن وصف ما به يكفر كفر، أو فعل ما هو كفر فكذلك، فإن لم يصف كفراً ولا فعله فليس بكافر، مع العلم بأن الكل متفقون على أنه محرم، ومن كبائر الذنوب، بل من الموبقات، كما قال ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر..» الخ الحديث.

هذا وقد كان سحر النبي عليه الصلاة والسلام من قبيل المرض المؤثر في البدن دون العقل الذي هو مناط التكليف، ولذا لما أمره جبريل وميكائيل أن يقرأ المعوذات الثلاث (سورة الإخلاص والفلق والناس) فهم عنهما وقرأ فأزال الله بذلك ما كان يشعر به.

والصحيح الراجح من أقوال أهل العلم عندي: أن الساحر كافر بالله كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾، ولولا أن تعلمه واستعماله كفر لما وجها له هذا التحذير.

ويدخل في مسمى السحر ما يفعله بعض الناس مما يسمى خفة يد، والتنويم المغناطيسي، وما يسمى بتحضير الأرواح، وغيرها من أفعال الشعوذة والدجالين.

وإذا كان السحر محرماً والساحر على الراجح كافراً، فإن إتيانهم وطلب عمل السحر أيضاً محرم، ومن يقصد الساحر كافر كفراً أصغر هو أعظم من كبائر الذنوب، لظاهر قوله ﷺ: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً كان أو كثيراً كان آخر عهده من الله» رواه عبد الرزاق، عن صفوان بن سليم، وهو مرسل.

والسحر من الشرك لأنه لا يحصل إلا بالاستعانة بالشياطين، كما قال ﷺ: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه» رواه النسائي وحسنه ابن مفلح.

ثانياً: الكهانة:

هي طلب العلم بالمستقبل والأخبار، عما في الضمير. فالكاهن مدع للعلم بالغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله، كما قال سبحانه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾.

وأما ما يتكلم به الكاهن فيقع كما أخبر فذلك سببه مُسْتَرِقُ السمع من الشياطين الذي يلقي للكاهن ما استرقه ومعه تسعاً وتسعين كذبة، فصارت نسبة إصابته الحق في حقه واحد إلى مائة مما يدل على أن إصابة الحق عنده ضعيفة جداً، بل بعيدة للغاية، وعندئذ فلا تكون إصابته لأنه عالم، بل لأنها وافقت ما في علم الله، وإلا فإنه رماها مع عدم علمه بأنها ستقع قطعاً.

وعلى هذا، فالكاهن في إخباره عما يقع في المستقبل، أو في الضمير، كاذب في ادعاء علمه، وهو يستغل البسطاء من الناس، ويسلب أموالهم بغير حق وهو ينشر أنواع الشعوذات فيهم، ويجعلهم أكثر قابلية للدجل، والشعوذة، والإيمان بالخرافة.

ومن هنا حرمت الكهانة وما في معناها من العرافة وهي: الاستدلال على المسروق ببعض المقدمات، كأثر السارق، ورؤية محل السرقة، أو منديل السارق، أو نحو ذلك؛ لأنها من جنس الكهانة، وفيها ما فيها من معنى.

والكاهن كافر بالله كفراً أكبر لادعائه علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ومن أتاه مصدقاً أنه يعلم الغيب كافر كفراً أكبر، أما من لم يصدقه لكن حضر مكانه ليرى ما يفعله لا لقصد الشهادة عليه أو أمره

بمعروف، أو نهيه عن منكر، أو حضر ليعمل بما أشار به لدعوى أنه لا ضرر فيه، فإن أفاد حصل المطلوب، وإن لم يحصل فلا ضرر؛ فإنه كافر كفراً أصغر، أكبر من كبائر الذنوب.

قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه أبو داود. وفي رواية للأربعة والحاكم: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ». وقال عليه الصلاة والسلام: «من أتى عرافاً فساله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوماً» رواه مسلم.

هذا، ولأحمد رضي الله عنه فيمن أتى الكاهن فصدقه روايتان:

إحداهما: أنه كفر أصغر ولعله الراجح.

الثانية: التوقف، مع تسميته كافراً كما سماه الرسول ﷺ فالتوقف في الحكم لا في التسمية، فلا يقال: ينقل عن الملة.

ويلتحق بالكاهن حكماً به الرمال، والضرب بالحصى، وقراءة الكف، والفنجان، وقراءة الحروف الأبجدية، وقراءة البروج، وقراءة الخطوط ونحو ذلك مما انتشر في هذا العصر من أنواع الكهانة.

ثالثاً: النُّشرة:

قال ابن الأثير: (النُّشرة بالضم: ضرب من الرقية والعلاج يعالج به من كان يظن أن به مساً من الجن، سميت نشرة لأنه يُنشر بها عنه ما خامره من الداء أي يكشف ويزال، والمراد بها هنا: هي حل السحر عن المسحور وهي نوعان:

الأول: حل السحر عن المسحور بسحر مثله، وهو محرم، وهو كفر أصغر، وهو الذي قال فيه الحسن: «لا يحل السحر إلا ساحر»، حيث يتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب فيبطل عمله عن المسحور.

الثاني: حل السحر بالأدعية والرقى المباحة من القرآن والسنة، فهذا جائز.

وعن جابر أن رسول الله ﷺ سئل عن النشرة، فقال: «هي من عمل الشيطان» رواه أحمد بسند جيد. وقال ﷺ: «لا تداووا بحرام»، وقال: «ما جعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها» فحل السحر بالسحر من عمل الشيطان، وعمل الشيطان محرم، فلا يكون فيه شفاء، وتوقع أن فيه شفاء عادة لم يجز؛ لأنه يحرم التداوي بالمحرمات، ولا يقال إن ذلك، مما تمليه الضرورة؛ لأن محل الضرورة ما فيه نفع يدفعها، والسحر ليس كذلك كما دل عليه الحديث المتقدم. وإن قلنا: إن فيها نفعاً فإن محل الضرورة خوف الموت، والمسحور لا يموت بمجرد سحره حتى يقال إنه يحافظ على نفسه، كما أن تجويز إتيان السحر من أجل العلاج به يساعد على تعلمه وهو يحمل ضمناً تجويز تعلمه والعمل به ويفتح الباب لكل شرير أن يسحر فيلجأ الناس إليه من أجل العلاج مما يزيد في شر السحرة وإفسادهم، مع أن الشرع يحل دم الساحر ويدل على كفره ـ كما تقدم ـ وهذا الأمر مما ابتلي به كثير من الناس في عصرنا، فيكثر منهم من يذهب إلى السحر لحل ما أصابه من السحر عنه، مما جعل الناس يكثرون من لجوئهم إلى السحر سواء في العلاج، أو في طلب سحر الغير لحقد أو حسد أو بغضاء، مما زاد في الفساد وفتح باب الخرافة للناس.

رابعاً: التنجيم:

وهو في اللغة: طلب العلم بالنجوم، فالتاء في لفظ التنجيم للطلب فهو تفعيل منه.

وشرعاً: هو الاستدلال بالنجم.

والحكمة من خلق النجوم التي أخبرنا بها [الله] في كتابه الكريم هي:

١ ـ علامات على الجهات التي تعرف بها الجهات الأصلية والفرعية.

٢ ـ يهتدي بها المسافر إلى جهات البلدان؛ لمعرفة طرقها أو أماكن وجودها، قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾.

٣ ـ زينة للسماء الدنيا.

٤ ـ رجوماً للشياطين المسترقين للسمع بعد بعثة النبي ﷺ. قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومٗا لِّلشَّيَٰطِينِۖ﴾ وعليه فمن ادعى لها فائدة غير هذه طولب بالدليل الشرعي على ذلك، ولا يُقر على شيء مما يقول حتى يقيمه بلا شبهة، إذ لا يترك ما دل عليه كتاب الله لقول قائل كائناً من كان.

والتنجيم على قسمين:

الأول: علم تأثير:

وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية بأن تجعل أسباباً مؤثرة أو مقارنة لها، فإن اعتقد أنها الفاعلة أو المؤثرة، سواء بنفسها، أو ادعى أنها مؤثرة بإذنه تعالى، فهو مشرك شركاً أكبر مخرجاً عن ملة الإسلام.

وإن اعتقد أنها مقارنة للحوادث الأرضية لا تفارقها فهو مشرك شركاً أصغر، ينافي كمال التوحيد، وذلك لأن اعتقاد أن الشيء سبب مؤثر في أو مقارنة أمر شرعي فلا بد من ثبوت السببية شرعاً أو عادة وهي منفية هنا فدعواها قول على الله بغير علم.

الثاني: علم تسيير:

وهو الاستدلال بها على الجهات، ومواقع البلدان، ونحو ذلك، فهو جائز لا محظور فيه ومنه: حساب التقاويم، ومعرفة بروج الشتاء والصيف، وأوقات التلقيح، والتأبير، والأمطار، وهبوب الرياح وصلاح

الثمار، وتهيج العلل والأمراض، ونحو ذلك.

وأما قوله ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد» رواه أبو داود، وإسناده صحيح. فالمراد به القسم الأول؛ لأن المعروف من حال المنجم هو الاستعانة بالشياطين واعتقادهم ما يعتقده الصابئة من أن النجوم ذوات أرواح فاعلة، فيستعينون بالشياطين في قضاء أمورهم، وبناء عليه اعتبر نوعاً من السحر.

خامساً: الاستسقاء بالأنواء:

الاستسقاء: هو طلب السقيا، وأنواء: جمع نوء، وهي منازل النجم. ثم أطلق على النجم نفسه من باب إطلاق المحل وإرادة الشيء نفسه على طريقة المجاز المرسل، وعلاقة هذا المجاز الحالية، فيكون المعنى على ذلك: طلب السقيا بالنجوم، والمراد به هنا: هو إسناد الأفعال إلى النجوم سواء كان ذلك الفعل السقيا أو سواها.

وحكم ذلك أنه محرم، فيجب إسناد الأفعال لمن خلقها وأوجدها وهو الله سبحانه وتعالى. وهو كفر لقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب».

فإن اعتقد أن النجم هو الفاعل، أو السبب المؤثر كان ذلك شركاً أكبر، أو اعتقد بقوله مطرنا بنوء كذا المقارنة بين النجم ونزول المطر ولو اعتقد أن ذلك بإذن الله؛ فإنه محرم، وشرك أصغر ينافي كمال التوحيد. وإن قال: مطرنا في نوء كذا وكذا جاز ذلك لأن المعنى أنه في وقت طلوع ذلك النجم حصل المطر، فهو إخبار عن نزول المطر حال طلوع النجم، أو حين مغيبه لا اعتقاد أن النجم له علاقة بنزول المطر من جهة، ويدخل في هذا المعنى (أي التنجيم

المحرم) نسبة تغير الهواء ونحوه إلى المناخ أو الأحوال الجوية أو المنخفضات الهوائية، ونحو ذلك.

ولما كان ذلك مما يقع فيه كثير من الناس فينسب الأشياء إلى غير مبدعها وخالقها مما يدعى أنه فاعل أو سبب مؤثر فيها أو مقارن، خاف النبي ﷺ على أمته الوقوع فيه فهو من الشرك الخفي، كما قال الرسول ﷺ: «أخوف ما أخاف على أمتي ثلاث: الاستسقاء بالنجوم، وحيف السلطان، وتكذيب بالقدر» رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، عن جابر السوائي، وهو من إنكار نعمة الله، وتوكل واعتماد على غيره، كما أنه يفتح باب الاعتقادات الفاسدة التي يمكن أن تؤدي إلى عقيدة الصابئين عباد الهياكل والنجوم والكواكب الذي هو شرك في الربوبية، حيث يعطل المصنوع عن صانعه، ويعطل الصانع عن صنعته إذا ما نسبت إلى سواه، الذي هو صرف حق من حقوق الربوبية، لغير الله تعالى. قال ﷺ: «أربع من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة» رواه مسلم.

سادساً: الطِّيَرَة:

الطِّيَرة بكسر الطاء وفتح الياء، لغة: التشاؤم بالشيء، ومصدره: تطير، وأصله فيما يقال: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما، فإن العرب تتبرك بالطير أو الحيوان وتزجره فإن أخذ ذات اليمين سمي سانحاً، وإن اتجه ذات الشمال سمي بارحاً، وما أقبل سمي ناصحاً، وإن جاء من القفا (الخلف) سمي معيداً فكان بعضهم يتشاءمون بالبارح ويتبركون بالسانح، وبعضهم بالعكس.

فلما جاء الإسلام أبطل ذلك ونهى عنه، وبين لهم أنه لا تأثير لذلك في جلب المنافع ودفع الضرر؛ وبذا يعلم أن الحد الجامع للطيرة هو التشاؤم الذي يرد عن المطلوب بالطيور والحيوانات والألوان والأشخاص والأشهُر والأيام ونحو ذلك، على وجه يرد عن المطلوب أو يدفع له.

والطيرة محرمة شرعاً، وهي من الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد إن كانت بالأقوال أو الأفعال، أو اعتقد بالمقارنة بينها وبين ما يتوقعه من نافع أو ضار.

وأما إن اعتقد أن هذه الأشياء فاعلة أو سبب مؤثر في جلب النفع أو دفع الضر، فهي شرك أكبر مناف للتوحيد.

قال ﷺ: «الطيرة شرك، الطيرة شرك، الطيرة شرك» والطيرة في الأقوال والأفعال فتكون من المؤمنين، قال ابن مسعود رضي الله عنه «وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل» رواه أبو داود، والترمذي وصححه.

والمعنى: ما منا إلا وقد تحصل منه الطيرة، ولكن يذهب الله ذلك بالاعتماد على الله وتفويض الأمر له.

وفي صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي أنه قال: يا رسول الله ومنا أناس يتطيرون، فقال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنه».

وقد بين عليه الصلاة والسلام ما يكفر الطيرة فقال: «من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك، قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: «أن يقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك» رواه أحمد.

وإنما حرمت الطيرة لعدة أمور أهمها:

أولاً: لما في الطيرة من نسبة المنافع والمضار والقدرة عليها لغير الله.

ثانياً: لما فيها من الاعتماد والتوكل على غير الله.

ثالثاً: لما فيها من تعلق القلب على غير الله.

رابعاً: لما تولده في نفس العبد من الخوف، وعدم الأمن من

المكروه، الأمر الذي يصيب كيانه بالاضطراب وعدم الاستقرار النفسي والذي هو بالتالي مؤثر على خلافته في الأرض.

خامساً: أن الطيرة طريق لنشر الخرافة عن طريق إعطاء كثير من الكائنات قدرات وتأثيرات لا أصل لها مما يكون بريداً للشرك الأكبر.

سابعاً: التمائم:

جمع تميمة وهي ما يعلق على الأعناق وغيرها لجلب نفع أو دفع ضر، سواء كان من القرآن أو الخيوط أو الخرز والحصى ونحوها. وكانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم الباطل.

والتمائم نوعان:

النوع الأول: ما كان من غير القرآن:

وهي محرمة شرعاً، فإن كان يعتقد أنها فاعلة أو سبب مؤثر فهو مشرك شركاً أكبر، وإن اعتقد مقارنته لذلك فهو أصغر، ففي صحيح مسلم عن أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه أنه كان مع الرسول ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسولاً أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت». وروى أحمد وأبو داود عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» والتولة بكسر التاء وفتح الواو مخففة: شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر.

وإنما حرمت التمائم لما فيها من تعلق القلب بغير الله، والتوكل على غيره، وفتح باب الاعتقادات الفاسدة حول الأشياء المؤدية إلى الشرك الأكبر. قال عليه السلام: «من تعلق شيئاً وكله الله إليه»، ومن وكله الله إلى نفسه أو غيره فلن يفلح أبداً، بل هو علامة الخذلان؛ لأن الله لا يتولى إلا أولياءه.

النوع الثاني: ما كان من القرآن الكريم:

وقد اختلف فيه السلف على قولين: فمنهم من أجازه، ومنهم من حرَّمه.

والحق فيما يظهر مع المحرم، لعموم الأدلة في تسمية التمائم شركاً فلم تفرق بين ما كان من القرآن وبين ما كان من غيره، ولما في إجازتها من فتح الباب أمام النوع المتفق على تحريمه، فللذرائع حكم ما هي وسيلة إليه فتكون محرمة كالتمائم من غير القرآن، ولما فيها من تعلق القلب عليها، ومن كان هذا حاله حق عليه أن يوكل إلى ما تعلق به، ولما في ذلك من تعريض القرآن للإهانة حال النوم ودخول الخلاء، وتعريضها للعرق والأوساخ وغير ذلك من الأمور التي ينزه عنها القرآن؛ ولأنها ذريعة الدجالين والمشعوذين لعمل التمائم الشركية بدعوى أنها من القرآن.

قال إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون التمائم كلها، من القرآن وغير القرآن). ومراده حكاية إجماع السلف على تحريم التمائم بنوعيها. وقال سعيد بن جبير: (من قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة) ومثل هذا لا يقال إلا عن توقيف، فيكون من مرسل التابعي، وهو: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ بدون ذكر الصحابي، وهو من كبار التابعين، فيكون مرسله حجة عند من يقول به.

ثامناً: الرقى:

الرقى: جمع رقية، وهي العوذة التي يرقى بها المريض فالرقية هي ما يقرأ على المريض، سواء كانت من القرآن، أو الأدعية النبوية أو غيرها من الأدعية المباحة المجربة.

وهي مشروعة لحديث عوف بن مالك عند مسلم قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا لرسول الله كيف ترى ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم ما لم يكن فيه شرك» قال الخطابي كان عليه الصلاة والسلام قد أمر بها، وأجازها.

ويشترط للرقى المباحة عدة شروط هي:

أولاً: أن تكون بكلام الله، أو بأسمائه، أو صفاته، أو بالأدعية النبوية المأثورة عنه في ذلك.

ثانياً: أن تكون باللسان العربي.

ثالثاً: أن تكون مفهومة المعنى

رابعاً: ألا تشتمل على شيء غير مباح، كالاستغاثة بغير الله أو دعاء غيره، أو اسم للجن، أو ملوكهم ونحو ذلك.

خامساً: ألا يعتمد عليها.

سادساً: أن يعتقد أنها لا تؤثر بذاتها، بل بإذن الله القدري.

فإن اختل شرط من تلك الشروط فهي رقية محرمة، فإن اعتقد أنها الفاعلة أو سبب مؤثر كان ذلك كفراً أكبر؛ وإن اعتقد مقارنتها للشفاء كان ذلك شركاً أصغر.

وعليه، فالرقى على قسمين: رقى شرعية: وهي ما توفرت فيها الشروط المتقدمة، ورقى بدعية: وهي ما اختل فيها شرط من شروط الرقية الشرعية، وهي:

أولاً: ما كانت بغير العربية.

ثانياً: ما كانت غير مفهومة المعنى.

ثالثاً: إذا اشتملت على الشرك، أو أسماء للجن، أو ملكهم، وما لا معنى له من حروف مقطعة، أو نحوها.

رابعاً: أن يعتقد أنها مؤثرة بذاتها، حتى لو كانت مما توفرت فيها الشروط المتقدمة، والرقى الشرعية.

وأفضلها ما كان من القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ﴾، ومن ثم ما كان من الأدعية النبوية، ويجوز أخذ الجعل عليه لحديث ابن مسعود المشهور عندما رقى سيد

قوم بالفاتحة بجعل شرطه وأقره عليه النبي ﷺ.

تاسعاً: لبس الحلقة والخيط ونحوها لرفع البلاء أو دفعه:

الضر والنفع بيد الله جل وعلا؛ لأنه هو القادر عليه دون سواه، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ ولبس أي شيء مع اعتقاد أنه قادر على دفع الضر أو جلب النفع شرك أكبر إن اعتقد أنه هو الفاعل والسبب المؤثر، وأما اعتقاد مقارنته وعدم انفكاكه عن النفع والضر فهو شرك أصغر، ولما كان المسلم لا يتوكل إلا على الله كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ فإنه لا يعلق قلبه بغيره ولا يلجأ لا في دفع الضر [ولا في] جلب النفع إلى غيره.

وفتح باب الاعتقاد في بعض الأشياء يفقد المؤمن أمنه، ويجعل علاقته بالكون مضطربة؛ نتيجة ما يحصل في نفسه من الخوف من جميع ما خلق الله فيه من الأمور الكونية القدرية، والله يقول: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ وهـذا الاضطراب في علاقة الإنسان بالكون هو ضد ما أراده الله للإنسان من الكون والطمأنينة التي بها يتفرغ الإنسان لإقامة الخلافة في الأرض، ولأن تعلق القلب بهذه الأشياء يضعف فهمه، ويقلل من بصيرته، ويجعله مكاناً للخرافات ومستسلماً للعقائد الفاسدة التي تفسد عليه حياته، ولذا جاء التحذير من الرسول ﷺ عن مثل هذه الأفعال، فعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقه من صفر، فقال: ما هذا؟ قال: من الواهنة فقال: «انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفحلت أبداً»، والواهنة: عرق يظهر في المنكب وفي اليد، وروى [ابن] أبي حاتم عن حذيفة أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى فقطعه وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ وقال ﷺ: «من تعلق ودعة فلا ودع الله له» رواه أحمد. والودعة: خرزة تجلب من البحر تعلق على

الصبيان وغيرهم فدعا عليه الرسول ﷺ بعدم السكون والراحة مما هو فيه، وبذا يعلم أن مثل هذا الفعل من الشرك الأصغر الذي هو أكبر من الكبائر.



ثالثا: الكفـــر[1]

تعريفه:

وهو في اللغة الستر والتغطية، ومنه قوله سبحانه: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ والكفار في الآية هم الزراع الذين يسترون الحب بالتراب.

وشرعاً: هو جحد ما لا يتم الإسلام بدونه أو كماله. وعليه فجحد مدلول الشهادتين كفر، وجحد وجوب وتحريم ما علم بالضرورة من دين الإسلام كفر، كجحد وجوب الصلاة، وجحد تحريم الربا، وجحد حد من حدود الله كفر، كجحد حد السرقة أو الزنا أو نحو ذلك، وهكذا دواليك.

الفرق بين الكفر والشرك:

الكفر يكون بتسوية غير الله مع الله، ويكون بالجحد المطلق، وعليه فكل شرك، هو كفر وليس كل كفر هو شرك حيث يكون الكفر جحوداً لا تسوية فيه، كما لو سب الله ورسوله مثلاً، وعليه فكل مشرك كافر وليس كل كافر مشرك فيكون بينهما العموم والخصوص

---

(١) انظر العين والأثر في عقائد أهل الأثر ص (٤٠).

المطلق، فالشرك والمشرك أخص مطلقاً من الكفر والكافر والكفر والكافر، أعم مطلقاً من الشرك والمشرك.

أنواع الكفر[1]:

الكفر نوعان:

أحدهما: كفر أكبر: وهو جحد ما لا يتم الإسلام بدونه.

الثاني: كفر أصغر: وهو جحد ما لا يتم كمال الإسلام بدونه.

الفرق بين نوعي الكفر:

وذلك من وجوه:

أولاً: الأكبر منه يحبط العمل كما قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَـٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ﴾. وأما الأصغر فلا يحبط العمل، وإن كان ينقصه.

ثانياً: الكفر الأكبر يوجب الخلود في النار، كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٨﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٩﴾ ۞ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَـٰفِرِينَ أَمْثَـٰلُهَا ﴿١٠﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَـٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴿١٢﴾﴾. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾.

وأما الكفر الأصغر فلا يوجب دخول النار، بل هو تحت المشيئة على قول، وفي قول أنه موجب للدخول في النار دون [الخلود]، والكل يتفق على أنه موجب للوعيد.

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٧).

ثالثاً: الكفر الأكبر إذا مات العبد عليه لم يغفر له، وأما الأصغر فهو تحت المشيئة إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، ولا ينافي ذلك إيجابه للوعيد؛ لأننا نقول: إن استحقاقه للوعيد لا يمنع العفو عنه لأنه تعالى الفعال لما يريد.

رابعاً: الكفر الأكبر في الدنيا يحل الدم والنفس والمال، ولا يرث الكافر قريبه المسلم ولا يرثه الكافر قال ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر. ولا يرث الكافر المسلم». متفق عليه، وأما الكفر الأصغر فلا يوجب شيئاً من ذلك.

خامساً: الكفر الأكبر يخرج من ملة الإسلام، وأما الكفر الأصغر فلا يخرج من ملة الإسلام، وصاحبه مؤمن ناقص الإيمان، وكلا الكفرين أكبر من كبائر الذنوب لما تقدم من الأحكام المترتبة عليهما.

سادساً: أن الكفر الأكبر كفر اعتقادي علاقته بما في القلب، والكفر الأصغر كفر عملي علاقته بالجوارح.

أنواع الكفر الأكبر:

وله ستة أنواع[1] باعتبار الغاية هي:

أولاً: كفر التكذيب:

وهو الإخبار عن الحق بخلاف الواقع أو ادعاء أن الرسول جاء بخلاف الحق، ويدل عليه قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾. فمن ادعى أن الله حرم شيئاً أو أحله مع علمه بأن ذلك خلاف أمر الله ونهيه، أو رد الحق الذي جاء به الرسول بأن ادعى أن كاذب فيه أو أنه خلاف الحق المأمور به فهو كافر كفر التكذيب، ومنه كفر فرعون

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٧).

عندما كذب موسى، ومعظم كفر الأمم من جنس هذا كما قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾.

ثانياً: كفر إباء واستكبار مع التصديق:

وذلك بأن يقر أن ما جاء به الرسول حق من ربه لكنه يرفض اتباعه أشراً وبطراً واحتقاراً للحق وأهله، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾. فمن ترك الإسلام وأبى العمل به أشراً وبطراً عليه واحتقار أهله، فهو كما قال سبحانه إخباراً عن قوم نوح: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾.

ثالثاً: كفر الشك:

وهو التردد في اتباعه أو أنه حق، إذ المطلوب هو اليقين بأن ما جاء به الرسول من ربه حق لا مرية فيه. ومن ذلك أن يغلب على ظنه أنه الحق لكنه يجوز أن يكون ليس حقاً، وهو كفر الظن. قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾﴾.

فمن تردد في اتباعه لما جاء به الرسول أو جوز أن يكون الحق خلافه، فقد كفر كفر شك وظن.

رابعاً: كفر الإعراض:

وهو ترك الحق لا يتعلمه ولا يعمل به، سواء كان أقوالاً أو أفعالاً أو اعتقادات جملة وتفصيلاً. يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ ﴾. فمن أعرض عما جاء به الرسول ﷺ من ربه بالقول كأنه قال: لا أتبعه ولا أفعله أو لا حاجة لي في ذلك أو بفعله بأن إذا سمعه قام لئلا يسمعه، أو وضع أصابعه في أذنيه، حتى لا يسمعه، أو غطى وجهه حتى لا يراه، أو يهرب من الأماكن التي يذكر فيها الحق، أو أنه يسمعه لكنه يصرف قلبه عن الإيمان به وجوارحه عن العمل به فهو كافر كفر إعراض.

خامساً: كفر نفاق:

وهو إظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ مع رفضه وجحده بالقلب، فهو مظهر للإيمان به مبطن للكفر به، قال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ۝٣﴾. ولما كان الفقه والفهم والإدراك والتمييز إلى القلب، ولما كان قد طبع وختم على القلب بالكفر، فإن الإيمان لا يدخله البتة ومن كان هذا حاله فهو كافر كفر نفاق؛ لأن ظاهره الإيمان وباطنه الطبع على الكفر.

سادساً: كفر الجهل:

والكافر فيه على قسمين:

الأول: (مريد للهدى مؤثر له محب له غير قادر عليه ولا على طلبه لعدم من يرشده، فهذا حكمه حكم أرباب الفترات ومن لم تبلغه الدعوة).

الثاني: (معرض لا إرادة له ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه).

يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما كون زيد بعينه وعمرو قامت عليه الحجة أم لا؛ فذلك مما لا يمكن الدخول بين الله وبين عبادة فيه، بل الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر وأن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة بالرسول، وهذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم الله وحكمه، هذا في أحكام الثواب والعقاب وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر فأطفال الكفار ومجانينهم كفار في أحكام الدنيا لهم حكم أوليائهم».

وقال: «وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسول».

وبذا يعلم أن كلا النوعين يعتبر كافراً كفر جهل، وبناء على ذلك تترتب عليه أحكام الكفر الدنيوية من جهاده وقتاله وحل ماله إن كان حربياً وسبي ذريته وأهله وغيرها من الأحكام المترتبة على الكفر.

هذا، وما تقدم من أنواع الكفر الأكبر هو باعتبار حال العبد الكافر، وقد قسم العلماء الكفر باعتبارات أُخَر، منها تقسيم الكفر باعتبار محله وهو بهذا الاعتبار على ثلاثة أنواع وهي[1]:

أولاً: كفر اعتقاد:

ومحله القلب، كمن اعتقد نفي الصفات والأسماء أو عدم وجود الجن ونحو ذلك.

ثانياً: كفر فعلي:

ومحله الجوارح، وذلك كمن ألقى المصحف في القاذورات أو شيئاً من الأحاديث النبوية أو أسماء الله وصفاته المكتوبة.

ثالثاً: كفر قولي:

ومحله اللسان كمن سب الله أو الرسول أو الدين ونحن ذلك.

ويمكن تقسيمه باعتبار موضوعه، وهو بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع وهي[2]:

أولاً: كفر تمثيل:

وهو اعتقاد أن ذات الله وصفاته وأسماءه وأفعاله على نحو ما تتصف به المخلوقات، ويكون ذلك في الذات والأفعال والصفات والأسماء، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾. وقال جل شأنه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾. أي: مكافئاً ونظيراً ومثيلاً.

---

(١) تصحيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/٤٠٦).

(٢) انظر تمهيد الأوائل للباقلاني ص (٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤).

ثانياً: كفر تكذيب:

وذلك بتكذيب ما ورد في السنة كاعتقاد أنه لا نار ولا جنة أو أن الجنة والنار لذات أو آلام معنوية لا حسية ونحو ذلك.

ثالثاً: كفر تعطيل:

وهو جحد ما ورد في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، كإنكار وجود الله أو يوم القيامة أو رسالة الرسول أو نحو ذلك.

ويمكن أن تعتبر هذه الأنواع الأخيرة أقساماً للكفر القولي خاصة.

أنواع الكفر الأصغر:

وله عدة أنواع أهمها:

أولاً: كفر النعمة:

وذلك إما بجحدها أو نسبتها لغير مسديها وهو الله سبحانه وتعالى، كما قال جل شأنه: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٣﴾﴾ قال مجاهد في تفسيرها: هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي. وقال عون بن عبد الله: تقولون: لولا فلان لم يكن كذا، وقال بعض السلف: كقولهم: كانت الريح طيبة، والملاح حاذقاً، ونحو ذلك، مما هو جارٍ على ألسنة كثير [من] الناس، والمراد أنهم ينسبون ذلك إلى أولئك مع علمهم أن ذلك بتوفيق الله، ومع ذلك فلا يقولون الحمد لله، ولا ينسبون النعمة لله كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾، وقال مجاهد في تفسيرها: هذا بعملي وأنا محقوق به.

وقال ابن عباس: يريد من عندي. وقال جل شأنه: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾، قال قتادة: على علم مني بوجوه المكاسب. وقال غيره: على علم من الله أني أهل، وهذا معنى قول مجاهد: أوتيته على شرف. فهو لم ينسب ما آتاه الله إياه من الخير والغنى لله، بل نسبه إلى علمه، وشرف نسبه، وقوة ذكائه، وقدرته البارعة في ترويج البضائع ونحو ذلك. ومن هذا ما حصل للأبرص والأقرع من إنكارهما لنعمة الله عليهما التي كانت سبباً في زوالها، قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾.

ومن ذلك تسمية الأولاد بعبد الحارث وعبد الرسول ونحو ذلك؛ لأنه عَبَّدَ لغير الله مع أنه هو خالقه والمنعم به عليه، قال سبحانه: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾. أي: شريكاً في الاسم، فسمياه عبد الحارث، والحارث من أسماء الشيطان.

ثانياً: ترك الصلاة:

الظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ وضده أنهم إذا لم يفعلوا ذلك فليسوا إخوانكم في الدين. لقوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر». قال جمهور العلماء: ذلك كفر أصغر. وقال بعض العلماء: بل هو كفر أكبر، واستدلوا بأن النصوص مطلقة في الكفر فينصرف إلى الكفر الأكبر.

والذي يظهر أنه كفر أصغر لظاهر قوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد، فمن جاء بها لم يضيع منها شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة». رواه أبو داود.

ومثل هذا لا يكون في الكفر الأكبر، وهو واضح محكم فتحمل عليه أحاديث الكفر المطلق.

ثالثاً: إتيان الكاهن والعراف:

كما قال ﷺ: «من أتى عرافاً أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ».

وقال ﷺ: «من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه أبو داود.

رابعاً: إتيان المرأة في دبرها:

كما قال ﷺ: «من أتى حائضاً في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد». وإذا كان هذا في المعذور لكونه يجب عليه اعتزال محل الحرث فما بالك بمن لا عذر له في [عدم] إتيان زوجته في محل الحرث.

وأنواع الكفر الأصغر كثيرة غير محصورة، فكل ما أطلق عليه الكفر من العمل، ولم يكن من الكفر الأكبر فهو كفر أصغر، ويدعى هذا النوع من الكفر الأصغر: كفراً عملياً، والأكبر منه: كفراً اعتقادياً.

هذا وهناك حالات قد يحصل من العبد ما يكفر كفراً أكبر، لكنه مع ذلك لا يُكفَّر وهي كالتالي:

أولاً: حالة سبق اللسان بلا قصد بأن يقول ما يكفره لكنه لا يقصده البتة وإنما ظهر على لسانه بلا إرادة منه.

ثانياً: غيبوبة العقل إما بنوم أو إغماء أو سكر فإنه لا يكفر وإن كان بعض العلماء يكفره في حالة (السكر).

ثالثاً: حالة الإكراه، فمن نطق بلسانه بالكفر مكرها عليه بالقتل أو نحوه، وكان الإيمان واقراً في قلبه فلا يكفر لظاهر قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾. أما من نطق بالكفر وقال: قصدت التورية والمزاح، فهو كافر ظاهراً وباطناً، إذ حكم الكفر يلزم الجاد والهازل، والجاهل والمازح على السواء، وفي الآخرة أمرهم إلى الله.

ثالثاً: النفــاق[1]

تعريفه: مشتق من نافقاء اليربوع، لأنه يظهر مدخله ويخفي مخرجه، وهو: إظهار شيء وإخفاء ضده.

واصطلاحا: هو إظهار ما يوافق الحق، وإبطان ما يخالفه.

فمن أظهر أمام الناس ما يدل على الحق وكان حقيقة أمره أنه على باطل من الاعتقاد أو العمل فهو المنافق، واعتقاده وفعله هو النفاق.

أنواع النفاق:

النفاق نوعان هما:

أولاً: نفاق أكبر:

وهو النفاق الاعتقادي، وهو ما أبطن فيه الكفر في القلب، وأظهر الإيمان على لسانه وجوارحه.

ثانياً: نفاق أصغر:

وهو النفاق العملي، وهو ما يظهر فيه العمل على وجه يخالف

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٤٧).

مايجب أن يكون عليه شرعاً.

والفرق بين النوعين هو عينه الفرق بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر فليرجع إليه؛ إلا أن النفاق أخطر من الكفر؛ لأن الكفر أمر ظاهر يمكن إدراكه، وأما النفاق فهو أمر خفي دقيق لا يعرف بيسر وسهولة، ولهذا فإن المنافق أخطر من الكافر على كيان الأمة ودينها؛ ولذا استحق أن يكون المتصف به في الدرك الأسفل من النار.

ومن تتبع تاريخ المسلمين عرف أن النفاق إنما ظهر في المدينة المنورة، أما في مكة فكان الناس أحد اثنين: مشركاً أو كافراً ومسلماً موحداً. فالنفاق ما خرج إلا بعد أن كان للإسلام دولة ومنعة وبلاد، ومن درس السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء الراشدين ومن بعدهم يعلم أن جميع ما تعاني منه الأمة المحمدية من الفرقة والتناحر هو بسبب المنافقين، وأن الكفار المستعمرين ما دخلوا إلا عن طريق المنافقين، دوماً هم مع الكفر ضد الإيمان والتوحيد، ومعظم رؤساء الفرق التي نخرت جسم الأمة الإسلامية هم من المنافقين النفاق الأكبر.

أهم أهداف النفاق والمنافقين:

ومن أعظم ما حاولوا بثه في أذهان المسلمين عدة أمور هي:

١ - فقد الثقة بالصحابة نقلة الإسلام ودعاته.

٢ - القدح في مصادر الدين الإسلامي، ومناهج التلقي فيه في الفروع والأصول: الكتاب والسنة.

٣ - القضاء على دين الإسلام جملة وتفصيلاً.

٤ - إبطال دلالة النصوص على حقائق الإسلام فروعاً وأصولاً.

٥ - بعث روح الفرقة والتنازع في صفوف المسلمين.

الفرق بين النفاق في زمن الرسول ﷺ والعصر الحاضر:

ولئن كان النفاق في زمن الرسول ﷺ وخلفائه ومن بعدهم له خطره العظيم، فإن النفاق في عصرنا أشد؛ لأن المنافق في ذاك الزمن يتصرف على طبيعته، ولم تكن للنفاق صروح علمية تخطط له وتدافع عنه ترصد له مقدراتها العلمية والمادية والحسية والمعنوية، كما هو الحال في عصرنا هذا؛ ولذا كانت معرفة النفاق والمنافقين وصفاتهم العامة من أهم ما يجب على المسلمين معرفته حتى يحذروا خطره، ويغلقوا على المنافقين الطريق حتى لا يفسدوا حياة المسلمين.

مع أننا نعلم أن المنافقين في عصرنا كان لهم أثر كبير في نقل كثير من الكفر إلى بلاد المسلمين، وذلك كأمثال الدعوات القومية، والدعوة إلى علمنة الفكر والعلم، ومن ثم علمنة الحياة حتى لا يقوم لدين الله قائمة، ولا يبقى من دين الله إلا رسوم يتشبث بها بعض الناس، وقد نجحوا إلى حد ما في بعض مخططاتهم، ومنها جعل كل شيء في حياة المسلمين حتى الأصول العقدية والعلمية الإسلامية مجالاً للنقاش حتى تكون أموراً شخصية يسهل الخروج عليها، ومن ثم لا يبقى للدولة الإسلامية أي مجال لتطبيق تعاليم الإسلام والتحاكم إليها، فيكون لكل أحد أن ينشر ما شاء من الأفكار، ويجمع حولها ما شاء وعندئذ تنقض عرى الإسلام عروة عروة، فلا يبقى له وجود بين المسلمين، ولكن وعد الله ببقاء الحق المنزل من عند الله هو الكفيل بإفساد مخططاتهم، كما قال ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة حتى يأتي أمر الله»، وهو ما يطمئن النفوس المؤمنة فلا يغرنهم صولة الباطل؛ فإن يكن للباطل جولة فإن للحق جولات، قال ﷺ: «غلب يسر عسرين»، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس.

ومن هذا المنطلق فلا بد لنا من الرجوع إلى منهج القرآن الكريم والسنة لنعرف منه صفات المنافقين وطبائعهم، ثم نطبقه على واقعنا حتى يتسنى لنا كشفهم، وعدم الوقوع في حبائلهم

الشيطانية[1].

أنواع النفاق العقدي (الأكبر):

وهي ستة أنواع:

أولاً: تكذيب الرسول ﷺ جملة وتفصيلاً.

ثانياً: تكذيب بعض ما جاء به الرسول ﷺ.

ثالثاً: بغض الرسول ﷺ.

رابعاً: بغض بعض ما جاء به الرسول ﷺ.

خامساً: المسرة بانخفاض دين الرسول ﷺ.

سادساً: الكراهية لانتصار دين رسول الله ﷺ.

أنواع النفاق العملي (الأصغر):

وهي خمسة أنواع:

أولاً: الكذب في الحديث قال ﷺ: «إن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».

ثانياً: إخلاف الوعد.

ثالثاً: خيانة الأمانة قال ﷺ: «ولا تخن من خانك».

رابعاً: الفجور في الخصومة، وذلك بالخروج عن حدود الأدب في إيضاح المتخاصم عليه إلى الكذب فيها، والمزايدة عليها بهتاناً وزوراً.

خامساً: الغدر قال ﷺ: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة،

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٩).

يقال: هذه غدرة فلان» أو كما قال.

وقد جمعها قوله ﷺ: «آية المنافق أربع: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر» أو كمال قال.

وهناك قسم سادس: وهو ترك صلاة الفجر وصلاة العشاء جماعة؛ لقوله ﷺ: «أثقل الصلوات على المنافقين صلاة العشاء والفجر».

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا النفاق الأصغر العملي هو مقدمة للنفاق الأكبر الاعتقادي، فهو طريق له، فمن سلكه وكان خُلقاً له خيف عليه من النفاق الأكبر، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ۝٣﴾ وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾.

الفرق بين النفاق والكفر وعلاقتهما بالشرك:

الكفر جحد وإنكار بالظاهر والباطن، وأما النفاق فإنكار وجحد بالباطن دون الظاهر، فيكون الكفر أعم من النفاق من جهة كونه يحصل بالظاهر والباطن، والنفاق أخص من جهة أنه لا يكون إلا بالباطن وهو نفس الفرق بين المنافق والمشرك فإنه يكون بالظاهر والباطن والنفاق بالباطن فقط، كما أنه لا شرك إلا بتسوية والنفاق يكون بها وبدونها، حيث يكون جحداً مطلقاً، وعليه فبينهما عموم وخصوص وجهي، فالنفاق أعم من جهة كونه يكون بتسوية وبدون تسوية والشرك أعم من جهة كونه يكون في الظاهر والباطن، والنفاق أخص من جهة كونه لا يكون إلا بالباطن والشرك أخص من جهة كونه لا بد فيه من تسوية وبدونها لا يكون شركاً، وبذلك يعلم أن الكفر أعم من النفاق وأعم من الشرك مطلقاً فهو يكون بالباطن والظاهر وبالتسوية وبدونها.

وسائل الشرك المنافية للتوحيد أو كماله

الوسائل: جمع وسيلة، وهي: ما أدى إلى غيره.

ولذا فقد تقرر شرعاً أن ما كان وسيلة لمحرم فهو محرم، وما كان وسيلة لواجب فهو واجب، وما كان وسيلة لسنة فهو سنة، وما كان وسيلة لمكروه فهو مكروه، وما كان وسيلة إلى مباح فهو مباح. فكذلك ما كان وسيلة لشرك فهو شرك، وبذا يتبين أن خطر الوسيلة تبعاً لخطر ما تؤدي إليه، وإن أخطر الوسائل ما أدت إلى الشرك بالله لأنه أعظم ذنب عُصِي الله به.

من هنا تأتي أهمية معرفة وسائل الشرك المؤدية إليه، وقيمة العلم بها وبأحكامها، ولما كانت وسائل الشرك كثيرة غير محصورة، كان التعرض لأكثرها انتشاراً وأعظمها خطراً أمراً متعيناً، علماً بها، وتنبيهاً على غيرها وهي:



أولاً: التوســل البدعــي[1]

والتوسل لغة: هو التقرب، ومنه قوله سبحانه: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ أي: ما يقربهم إليه. وهو بهذا الاعتبار نوعان:

الأول: توسل مشروع:

وهو التقرب إلى الله بما يحبه ويرضاه من العبادات الواجبة أو المستحبة سواء كانت أقوالاً أو أفعالاً أو اعتقادات.

الثاني: توسل غير مشروع:

وهو ما يسمى بالبدعي، وهو التقرب إلى الله بما لا يحبه ولا يرضاه من الأقوال والأفعال والاعتقادات.

والمراد هنا: هو التقرب إلى الله في الدعاء بما يوصل إلى الإجابة والقبول وهو بهذا الاعتبار أنواع:

١ ـ التوسل إلى الله بدعاء الموتى أو الغائبين، والاستغاثة بهم ونحو ذلك، فهذا شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام منافٍ للتوحيد.

٢ ـ التوسل إلى الله بفعل الطاعات عند قبور الموتى ومشاهدهم،

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٠٧ ـ ٤١٨). انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص (٥، ١٤، ٤٨، ٤٩، ٧٩، ٩٠، ١٢٣).

والبناء عليها، وسترها، والدعاء عندها، فهذا شرك أصغر منافٍ لكمال التوحيد الواجب.

٣ ـ التوسل إلى الله بمنزلة الصالحين، ومكانتهم عند الله؛ وهو محرم لأن عملهم ينفعهم هم، كما قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾، وقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

ومكانتهم تنفعهم هم، والله لا يقاس على خلقه، فإن رضاه عن عبد لا يحتاج فيه إلى الوسائط، وغضبه عليه لا تنفع فيه الوسائط، وإنما يكون ذلك في حق المخلوق لما في قبول الوسائط من منافع تعود إليهم؛ لكونهم شركاء لبعضهم في المنافع والأمور، ولذا فإن الصحابة عدلوا عن التوسل بالرسول ﷺ بعد موته إلى العباس ليدعو لهم، ولو كان ذلك جائزاً بعد موته لكان التوسل به أولى، وعدولهم دليل على أن المستقر عندهم عدم جوازه مع أن مكانة الرسول ﷺ لا يبلغها أحد، وإنما أُتِيَ من أجاز التوسل بالمكانة والمنزلة عند الله من حيث قاس الله على الخلق.

وأما حديث الأعمى الذي قال للرسول ﷺ: إني أتوسل بك يا محمد إلى ربك.

فإن ذلك طلب من الرسول ﷺ أن يدعو له؛ ولذا قال له الرسول ﷺ قل: «اللهم شفعه في» وهذا على فرض صحته وإلا فإن هذا الحديث منقطع السند.

وأما «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» فهو حديث موضوع. ذكر ذلك ابن الجوزي وابن تيمية والشوكاني وغيرهم من أهل العلم، وبذا يعلم حرمة الدعاء بقول بعضهم أسألك بجاه فلان.

٤ ـ التوسل بذوات الصالحين كقول بعضهم: «أسألك بمحمد» وهذا اللفظ بدعي محرم، وهو محتمل لمعانٍ كلها فاسدة غير مشروعة وهي:

(أ) أن يقصد التوسل بالمكانة والمنزلة.

(ب) أن يريد الإقسام به على الله والحلف بغير الله محرم وهو من الشرك الأصغر.

(ج) أن يريد أن يكون واسطة بين الله وعبده في جلب منفعة أو دفع ضر، وهذا شرك المشركين، وهو شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام. قال تعالى عن المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

(د) أن يقصد التبرك بذكر هذا اللفظ وهو أيضاً محرم لاحتماله المقاصد المتقدمة من جهة، ولكونه ليس مأخوذاً به شرعاً فيفعل، بل إن الصحابة لم يفعلوه، وهكذا من بعدهم من التابعين وتابعيهم مما يدل على أنه بدعة محدثة، والرسول ﷺ يقول: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وقال: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وإذا علمت أحكام التوسل البدعي كان من اللازم أن تعرف أحكام التوسل الشرعي وهو أنواع.

أولاً: التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ فيقدم العبد بين يدي دعائه الاسم المناسب لمطلوبه [كتقديم] اسم الرحمن حال طلب الرحمة، والغفور حال طلب المغفرة ونحو ذلك.

ثانياً: التوسل إلى الله بالإيمان والتوحيد، كما قال سبحانه: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ فيقول: أسألك بإيماني.

ثالثاً: التوسل بالأعمال الصالحة بأن يسأل العبد ربه بأزكى أعماله عنده وأرجاها لديه، كالصلاة والصيام وقراءة القرآن، والعفة عن المحرم ونحو ذلك. ودليل هذا حديث الثلاثة نفر الذين دخلوا الغار،

وانطبقت عليهم الصخرة، فسألوا الله بأرجى أعمالهم. والحديث متفق عليه. ومن ذلك التوسل إلى الله بفقر العبد لله كما في قوله تعالى عن أيوب: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ أو بظلم العبد نفسه، وحاجته إلى الله كما قال سبحانه عن يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وبالتوبة كقول: اللهم إني تبت إليك فاغفر لي.

وهذه الأنواع مختلفة الحكم في الشرعية، فمنها ما هو واجب كالتوسل بالأسماء والصفات والإيمان والتوحيد، ومنها ما هو مستحب كالتوسل بالأعمال الصاحلة.

رابعاً: التوسل بدعاء الصالحين فيقول لمن يظن صلاحه: أدعُ لي، أو لا تنسني يا أخي من صالح دعائك، وهو حي حاضر يسمعه.

هذا والواجب على العبد الموحد أن يتجنب أنواع التوسل البدعي لما في العمل به من الوقوع إما في الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو البدعة المحرمة، ولأن ذلك من التعدي في الدعاء، وهو كفيل بعدم الإجابة؛ لأن الله لا يقبل من الدعاء إلا ما وافق شرعه.

كما أنه مما ينبغي للموحد أن يحرص على الأدعية القرآنية والنبوية لأنها أقرب للإجابة، ولما في الدعاء بها من الأجر والثواب، والبعد عن الوقوع في المحظور، وهي مجموعة في كتب الأذكار كالأذكار للنووي، وتحفة الذاكرين للشوكاني، والوابل الصيّب لابن القيم، والكلم الطيب لابن تيمية، ونزل الأبرار لصديق حسن خان، وغيرها كثير، كما ينبغي الاهتمام بما صح منها عن النبي ﷺ في المواضع المختلفة.



ثانياً: اتخاذ القبور مساجد[1]

المراد باتخاذ القبور مساجد ما يشمل عدة أمور هي:

أولاً: بناء المساجد على القبور.

ثانياً: فعل العبادات لله عندها لاعتقاد أفضلية ذلك، ففي الحديث أن رسول الله ﷺ: «نهى أن يصلى بين القبور».

ثالثاً: فعل بعض العبادات مقصود بها أصحاب القبور.

رابعاً: السفر إلى القبور.

خامساً: بناء المشاهد على القبور، وإسراجها، والكتابة عليها، وسترها، وتبخيرها، ونحو ذلك.

سادساً: الزيارة البدعية.

وقد استفاضت النصوص عن المصطفى ﷺ بتحريم اتخاذ المساجد قبوراً. ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه

---

(١) انظر الفرقان ص (٣٢، ٧٣) انظر إغاثة اللهفان (٢/ ٢٢٢) كتاب الرد على الأخنائي ص (١٥٨ ـ ١٨٩، ١٩٩) اقتضاء الصراط المستقيم ص (٣٣١).

خشي ذلك، أو خشي أن يتخذ مسجداً، وفي الصحيحين عنها أيضاً قالت: كان في مرض رسول الله ﷺ ذكر بعض نسائه كنيسة رأينها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، ذكرن من حسنها وتصاوير فيها، فرفع النبي ﷺ رأسه وقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، ثم صوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله» وفي صحيح مسلم عن جندب أن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور، أو قال قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» وقال ﷺ: «لا تصلوا على القبور، ولا تجلسوا عليها» رواه مسلم.

هذا، والمساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها، وبناؤها محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة؛ لما استفاض عن النبي ﷺ في الصحاح والسنن والمسانيد، وقد جعل النبي ﷺ اتخاذ القبر مسجداً وثنا يعبد. ففي الموطأ وغيره أن النبي ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني» ونهى عن زيارة النساء للقبور وإسراجها، ففي سنن أبي داود قال: «لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» ونهى عن السفر إليها، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» ونهى عن الصلاة إليها وعليها، ففي الحديث «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» رواه أحمد، وعن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في المقبرة»، وعن أنس أنه ﷺ: «نهى أن يصلى بين القبور»، وفي سنن أبي داود عن علي رضي الله عنه قال: «إن خليلي نهاني أن أصلي في المقبرة».

هذا، وحكم اتخاذ القبور مساجد على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما ينافي التوحيد وهو دعاء أصحاب القبور والاستغاثة بهم وطلب كشف الكربات وجلب المنافع منهم ونحو ذلك.

النوع الثاني: ما ينافي كمال التوحيد كالصلاة والدعاء لله عندها والتمسح بها ونحوه.

النوع الثالث: ما كان أمراً بدعياً، وذلك كسترها وتجصيصها والكتابة عليها والسفر إليها.

فالنوع الأول مخرج عن ملة الإسلام، والثاني شرك أصغر، والثالث أمر محرم لثبوت النهي عنه شرعاً.

والعلة في تحريم اتخاذ القبور مساجد هو كون ذلك وسيلة من وسائل الشرك وقد غلط من قال: إنها النجاسة، لأن الأنبياء وفضلاتهم طاهرة، وليست بنجسة، كما أنه لم يؤثر عن سلف الأمة من قال بها، مما يدل على أن القول بأن ذلك هو علة النهي أمر محدث لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا أقوال السلف. وهذا هو المستفاد من قول عائشة رضي الله عنها: «ولولا ذلك لأبرز قبره» أي: لئلا يتخذ قبره مسجداً، ومن قوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني»[1].

وقال سبحانه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾، كما أن في اتخاذ القبور مساجد تشبهاً بالمشركين واليهود والنصارى، ويدل عليه قوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» والتشبه بهم محرم وإن كان في حكمه متفاوتاً بين ما يخرج من الملة وبين ما لا يخرج عنها، وإن كان من كبائر الذنوب لظاهر قوله ﷺ: «ومن تشبه بقوم فهو منهم».

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٣٣٢).

هذا، والواجب على المؤمن الموحد أن يخلص لله وحده، ويكون غرضه من زيارة القبر هو نفع الميت بالدعاء له، فهو أحوج ما يكون لذلك، ونفع الزائر بالعبرة والعظة بحال الموتى، وتحصيل الثواب المترتب على زيارة القبور والقدوة بالنبي ﷺ في ذلك.

وبذا يعلم أن كثيراً مما يفعله فئام من الناس من التمسح بالقبور، والنذر لها، والذبح لأهل المقابر، والطواف بها، ودعاء أهلها، ونحو ذلك، أمور دخيلة على الأمة الإسلامية، وهي خصال أهل الجاهلية التي هي إرهاصات بين يدي الفتن الكبرى التي أعظمها خروج الدجال الأكبر المسيح الدجال، وأولى الناس باتباعه هم أهل هذه الأعمال التي تنافي ما جاء به الرسول ﷺ.



ثالثاً: الغلو في الصالحين[1]

المراد بالصالحين: من كان صالحاً فعلاً لالتزامه بالشرع وتمسكه به، ومن كان صالحاً ادعاء منه أو ممن جعله قدوة له، ورتب على هذا الادعاء أموراً قولية أو فعلية.

والغلو فيهم: هو مجاوزة الحد المشروع في المدح والثناء قولاً أو فعلاً، وهو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول:

مجاوزة الحد المشروع في المدح والثناء قولاً، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: وهو مناف للتوحيد؛ لأنه من الشرك الأكبر، كإضافة بعض صفات الألوهية إليه، كنسبة علم اللوح والقلم للرسول ﷺ، أو أنه يكشف الضراء، أو يجلب النفع، أو يدعوه، أو يستغيث به، أو نحو ذلك.

النوع الثاني: ما ينافي كمال التوحيد لأنه من الشرك الأصغر، كالحلف به، وقول: ما شاء الله وشاء فلان، وقول: لولا فلان لأصابنا كذا وكذا.

---

(١) انظر الجامع الفريد وكتاب والتوحيد مع شرحه قرة عيون الموحدين ص (٩٣، ٩٨، ٩٩) كشف الشبهات من الجامع الفريد ص (٢١٩).

النوع الثالث: ما كان محرماً، كوصفه بما ليس فيه مما لا يصل إلى أحد نوعي الشرك من الصفات الحسنة التي ليست فيه، كوصفه بالكرم مع أنه بخيل، ووصفه بالشجاعة مع أنه جبان. وهذا كذب محرم من كبائر الذنوب.

القسم الثاني:

مجاوزة الحد المشروع فيه فعلاً، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما نافى التوحيد لأنه شرك أكبر، كالركوع والسجود، والتوكل عليه ونحو ذلك.

النوع الثاني: ما ينافي كمال التوحيد لأنه شرك أصغر، كالصلاة عند القبور لله، والسجود عندها، وقراءة القرآن عندها لاعتقاد أفضليته.

النوع الثالث: ما هو محرم ولا يصل إلى الشرك بنوعيه، كتجصيص القبور، والكتابة عليها، والبناء عليها، ونحو ذلك. فهذه بدعة منكرة مخالفة لما جاء عن الرسول ﷺ، وهي من كبائر الذنوب.

ويدخل في مسمى الغلو في الصالحين الغلو فيهم في حياتهم، وذلك بالتبرك بهم وهو أنواع:

١ ـ طلب الدعاء منهم، فهذا جائز لا محظور فيه.

٢ ـ التبرك بآثارهم وأبدانهم وفضلاتهم، فهو محرم إلا بالنسبة للنبي ﷺ في حياته، ولذا لم ينقل لنا عن أحد من السلف الصالح أنه تبرك بشيء من آثاره بعد مماته ﷺ، وهذا النوع من التبرك يختلف حكمه بحسب اعتقاد المتبرك. فإن كان يعتقد أنه يعطي البركة ويخلقها، أو أنه سبب مؤثر فيها، فهذا شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام، وإن اعتقد مقارنتها له، لا أنه مؤثر، ولا معطي للبركة، ولا خالق لها، والمعطي هو الله، فهو أصغر ينافي كمال التوحيد.

٣ ـ التبرك بأماكن عباداتهم وحلولهم ونحو ذلك، فهذا شرك

أكبر ينافي التوحيد. فعن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعتكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر، إنها السنن، قلتم والذي نفس محمد بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ لتركبن سنن من كان قبلكم» رواه الترمذي وصححه.

هذا، والغلو في الصالحين من أعظم أسباب وقوع الشرك في الأرض، فإن أول شرك وقع في الناس في قوم نوح بسبب غلوهم في صالحيهم، فإن أصنام قوم نوح أصلها لقوم صالحين لما ماتوا جعلوا لهم صوراً وأصناماً؛ لتذكر عبادتهم، فلما انقرض أهل العلم عبدت من دون الله.

وقد نهى الله عن الغلو في الصالحين بأنواعه، فقال جل شأنه مخاطباً أهل الكتاب: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾، ولابن جرير بسنده عن سفيان عن منصور عن مجاهد: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾﴾ قال: كان يلت السويق للحاج فمات، فعكفوا على قبره، وكذلك قال أبو الجوزاء عن ابن عباس: كان يلت السويق للحاج. فكان سبب عبادة هذا الصنم هو ما كان يفعله من خير. والواجب نحو الصالحين هو حبهم واحترامهم والقدوة بهم في الخير والدفاع أمام من ينسب السوء لهم مع اعتقاد عدم عصمتهم، وإنما يصح مدحهم باتباعهم لما جاء به الرسول ﷺ والقيام بحق الله من العبادة، وحق رسوله من الاتباع والطاعة، وتصديق الله ورسوله في أخباره، ومحبة من أحب الله ورسوله وقام بحقهما، كما قال ﷺ: «من أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله». وقوله ﷺ: «أن يحب المرء لا يحبه إلا لله». وقوله: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين».

فهذا حق الصالحين وما يطلب نحوهم، وأما أن يصرف لهم ما كان حقاً لله أو حقاً لرسوله إذا ما وقع في مخالفتهما، فإن ذلك اتخاذ لهم أنداداً من دون الله، كما قال تعالى عن اليهود والنصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقد فسره الرسول ﷺ أن ذلك في باب التحليل والتحريم؛ إذ الشرع لا يكون لأحد إلا لله ورسوله، والعصمة لا تكون إلا للرسول ﷺ، وأما ما عداه من البشر فلا عصمة له، فلا طاعة له إلا في المعروف كما قال ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وكما قال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾.

البركة من الله[1]:

ألا وإن مما ينبغي الإشارة إليه أن البركة من الله وإليه، وأنه هو سبحانه اسمه المبارك وصفته البركة، وبركته نوعان:

بركة هي: صفة ذاتية له، والفعل منها مضارع، وهو «تبارك» كما في قوله سبحانه: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

وبركة هي: صفة فعلية له، والفعل منها ماض، وهو «بارك» ومنه قوله سبحانه: ﴿وَبَـٰرَكَ فِيهَا﴾، وعليه فمن بارك الله فيه فهو مبارك، ولكن البركة أمر خفي لا يعرف إلا بالنص، فما نص عليه سبحانه أنه مبارك فهو كذلك، فالمسجد الحرام مبارك، والمسجد الأقصى مبارك، لكن الوصف لشيء بالبركة لا يعني أنها متعدية منه إلى غيره، فلا تتعدى البركة من الشيء إلى غيره إلا بدليل من الكتاب والسنة يدل على ذلك، فإن لم يأت دليل بذلك فلا يوصف الشيء بتعدي البركة منه إلى غيره؛ كما أن القول بتعدي البركة بلا دليل شرعي يفتح أبواب الدعاوي لمن أراد أن يدعي البركة في شيء، ثم يدعي تعديها إلى غيره، ويرتب بعد ذلك من الأحكام ما يشاء، كما

---

(١) انظر بدائع الفوائد (٢/ ١٨٥).

أنه عن طريق التوسع في هذا الباب تكثر الاعتقادات الباطلة وتنتشر الخرافة، فإن قيل: إن كل ما وصف بالبركة فهو سبب لها[1]: قلنا: السببية هنا شرعية وتحتاج إلى دليل، والأسباب الشرعية ليست مؤثرة بذتها، ودعوى أنها أسباب مقارنة يحتاج أيضاً لدليل، وهكذا الأمر لو ادعى أنه سبب عادي إن سلم فأين الدليل من العادة؟ ولو قام الدليل منها لما جاز سلوكه لأن السبب العادي لا يسلك إلا إذا أباحه الشارع، كما قال ﷺ: «لا تتداووا بحرام» فلا يسلك من الأسباب العادية إلا ما جاز شرعاً، ودعوى أنه سبب عادي للبركة ليس مأذوناً فيه شرعاً فلا يسلك.

هذا، والأسباب الشرعية غير مؤثرة بذاتها لأنها مخلوقة، والمخلوق منفعل لغيره فلا يكون مؤثراً بذاته، والمقارنة لا قيمة لها؛ لعدم العلاقة بين المتقارنين في الزمن أو المكان إذ كل منهما مستقل في الخلق فيحتاجان إلى خلق ما به التأثير، وهو أمر خفي، فرجع الأمر كله إلى نص الشارع ولا نص، فلا بركة إلاّ فيما بارك الله فيه، وأخبر عن ذلك الله أو رسوله ولا تعدية إلا على ذلك، وبذا يعلم أن كثيراً مما تدعى فيه البركة مما لا نص فيه من الشارع، وما يفعله بعض الناس من التمسح بالآثار أو الأبدان مما لا نص على تعدية بركته فعل باطل، مناف للتوحيد أو كماله، وغلو لم يأذن الله به شرعاً، فلا تكون مباحة البتة، فيجب على المسلم تجنبه اعتقاداً أو فعلاً.

وأما أفعال النبي ﷺ فأنواع:

الأول: ما فعله عادة: كالمأكل والمشرب والملبس.

الثاني: ما فعله جبلة: كالنوم والتبول والتغوط ونحوه.

الثالث: ما فعله خصوصية: كالوصال في الصوم، ووجوب قيام الليل عليه.

---

(١) قارن التبرك المشروع والتبرك الممنوع ص (١٩).

الرابع: ما فعله بياناً لمجمل القرآن: كصلاته بياناً لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ وتفصيل أحكام الزكاة بياناً لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ﴾.

الخامس: ما فعله ابتداء تشريع: كبيان ما تقطع فيه يد السارق، وحد الزاني المحصن، وحكم المجامع في نهار رمضان، ونحو ذلك.

فالأول والثاني والثالث فلا يسن الاتباع فيه، وأما الرابع فإن كان المجمل واجباً كان المفصل كذلك، وإن كان سنة كان سنة، ونحو ذلك، وأما الخامس فهو بحسب ما شرعه من وجوب أو سنة أو حرمة أو كراهة أو إباحة.

فإن تعلقت أفعاله بمكان أو زمان اشترط في ذلك أمران[1]:

الأول: ثبوت صورة الفعل.

الثاني: ثبوت قصد النبي ﷺ للفعل.

فإن تحققت الشروط، فالقدوة به على حد ذلك الفعل من السنية أو الوجوب، وإن لم تتحقق أو تحقق أحدهما لم يكن الفعل مشروعاً. ولذا اختلف أهل العلم في الجلوس في المحصب، هل هو سنة أو أن الرسول ﷺ جلس اتفاقاً. فمن لحظ أنه قصد الفعل جعل الجلوس سنة، ومن لم يلحظه جعله مباحاً، فلا يتعلق به ثواب ولا عقاب.

ولذا فلا يشرع الجلوس في كل مكان جلس فيه الرسول ولا المرور به حتى يثبت الفعل مقصوداً له ﷺ، والأمر في الزمان كالحكم في المكان؛ ولذا أنكر الصحابة على ابن عمر تتبعه للنبي ﷺ في ذلك، لأنه كان يتتبع مجالسه ومكان قضاء حاجته، وغير ذلك فيفعله.

وعلى هذا فليس لأحد أن يفعل كفعل ابن عمر؛ لأنه اجتهاد صحابي؛ وللرأي فيه مجال، فلا يكون حجة، وعامة الصحابة على

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٤٢٣).

خلافه، ومن هنا كان جلوسه تحت الشجرة في الحديبية ليس بسنة؛ لأنه ليس بمقصود له، وكذلك جميع الأماكن التي نزل فيها في سفره، وكذلك جلوسه عند الصخرة بعرفة، ويدل عليه قوله ﷺ: «جلست هاهنا وعرفة كلها موقف»، وبذا يُعلم أنه إذا كان هذا حكم ما بعد النبوة، فقصد ما كان قبلها ليس مشروعاً كقصد جبل حراء، أو جبل ثور لأنه لم يقصد للتعبد.



رابعاً: تقديس الأشخاص والأشياء

التقديس: هو التعظيم، ويستعمل عرفاً: فيما جاوز الحد المشروع.

والأشياء: جمع شيء، والمراد به الأماكن والأزمان والاجتماعات.

وغاية التعظيم وكماله لا يكون إلا لله وحده لا شريك له، لما له من صفات العظمة ونعوت الجلالة والكمال، فأسماؤه حسنى كما قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وأفعاله كلها حكمة كما وصف نفسه فقال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وشرعه كله عدل كما قال جل شأنه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾. ونعمه سابغة على عباده، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ فهو المستحق وحده لأعظم التقديس وتمامه، فهو المحمود على كل شيء لذاته، وأما غيره سبحانه فإنما يستحق من التعظيم بحسب ما له من مكانة عند الله، وبالطريقة التي شرعها الله لتعظيمه. وكل تعظيم خرج عن ذلك فهو تعظيم محرم لا يأذن به الله.

وبناء على ذلك فإن تعظيم الأشخاص لا يكون إلا بمقدار موافقتهم لشرعه فيستحقون بذلك موالاة المؤمنين ومحبتهم واحترامهم هذا، والتعظيم بناء على ذلك على قسمين:

١ ـ تعظيم أذن الله به، وهو ما كان في حدود المشروع.

٢ ـ تعظيم لم يأذن الله به، وهو ما جاوز المشروع، وهو المسمى بالتقديس.

وعليه فلا تقديس إلا لله وحده، وهو ما تقدم من غاية كماله وتمامه وأعلاه. وبذا لا يكون صالحاً لسواه ولا يوصف به أحد إلا إياه.

ومن الأماكن والأزمان والاجتماعات ما جاءت الشريعة بتعظيمه ورفعة مكانه ومكانته، وذلك بما شرعه الله فيها من العبادة التي يحبها ويرضاها، فيختص التعظيم بها دون سواها، وذلك كالكعبة المشرفة التي شرع تعظيمها بالطواف حولها عبادة لله، وبين الصفا والمروة التي شرع السعي بينهما عبادة لله، وعرفة التي شرع الله الوقوف فيه في يوم التاسع من ذي الحجة عبادة لله، والمسجد النبوي الذي شرع الله تعظميه بعبادة الله فيه وزيادة الأجر لمن فعلها فيه، والمسجد الأقصى الذي شرع الله تعظيمه بزيادة ثواب العبادة فيه، ونحو ذلك.

وهكذا فقد عظم الله أمر أيام الحج، وأيام التشريق، وشهر رمضان، والاثنين والخميس من كل أسبوع، والأمر نفسه في العيدين، والجمعة، والاجتماع لصلاة الخسوف والكسوف والاستسقاء، ونحو ذلك.

فتعظيمها بما عظمها الله به ورسوله ﷺ لا يتجاوز ذلك؛ لأنه عبادة لله، والعبادات توقيفية على معنى أن لا يزاد فيها ولا ينقص إلا بدليل من الكتاب والسنة[1].

وأما ما عُظم من الأماكن والأزمان والاجتماعات، كالقبور، وبعض الأيام كيوم مولد النبي ﷺ، وغيره، والاجتماع فيه كالاحتفال بالإسراء والمعراج، وذكرى الهجرة النبوية، ونحو ذلك فهي من البدع

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٣٨٤).

المنكرة المحرمة كما قال ﷺ: «وكل بدعة ضلالة» ولو كان هذا الأمر مشروعاً لشرعة الله ورسوله، ولفعله من بعده من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فلما لم يكن شيء من ذلك دل على أنه ليس مما جاء به الرسول ﷺ لا سيما وأن دين الله قد كمل وتوفي رسول الله ﷺ ولم يترك شيئاً نافعاً، أو ضاراً في أمر الدين والدنيا إلا بيَّنه وحث أمته عليه أو حذرهم منه، كما قال ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك». وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ كما أنه لا يجوز شرعاً أن تشرع عبادات خاصة حتى بأيام أذن الله بتعظيمها إلا ما شرعه الله ورسوله ﷺ فقد نهى رسول الله ﷺ: «أن تخص ليلة الجمعة بقيام أو يومها بصيام».

ولأن تخصيص الأماكن والأيام والاجتماعات بذلك في كل عام أو نحوه من اتخاذها عيداً والرسول ﷺ نص على أن للمسلمين عيدين: الفطر والأضحى، مما يدل على أنه لا عيد غيرهما، فمن اعتاد شيئاً في وقت معين يعظمه بالاجتماع، أو مكان معين، فقد اتخذه عيداً، وشرع ما لم يشرع الله.

كما أنه تحرم موافقة أصحاب الملل الأخرى في أماكن عبادتهم أو أيامها أو اجتماعاتها؛ لأن في ذلك تشبهاً بهم. ومن تشبه بقوم فهو منهم، ومن هنا لما جاء الرجل يسأل النبي ﷺ عن مكان نَذَرَ الذبح فيه، سأله هل هو مكان لوثن من أوثان الجاهلية أو عيد من أعيادهم؟ فلما بين له الرجل أنه ليس كذلك أذن له، مما يدل على أنه إذا كان مكاناً لعباداتهم أو اجتماعاتهم فيحرم على المسلم موافقتهم فيه، كما أنه ﷺ شرع صوم التاسع من محرم مع العاشر لما في تخصيصه من شبهة الموافقة لليهود.



خامساً: اتخاذ التماثيل ورفع الصور وتعظيمها[1]

الاتخاذ المراد به: عموم طرق الانتفاع سواء كان المقصود بها الذكرى أو التعظيم، أو غيرها من الأغراض.

والتماثيل: جمع تمثال، وهو ما شكل على مثل جسم حيواني.

ورفع الصور: تعليقها والإشادة بشأنها، والتصوير: التشكيل على مثل ذي روح، وتعظيمها وتقديسها وتعلية مكانتها، وهو فرع تعظيم صاحب التمثال أو الصورة.

وكل ما تقدم محرم شرعاً، وقد تواترت الأحاديث النبوية على ذم التصوير والمصورين، وبيان آثارها على عقائد المسلمين.

ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة».

وللبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله».

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٣٢٥ ـ ٢٥١).

ولهما عن ابن عباس رضي الله عنهما، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم».

ولهما مرفوعاً «من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ».

ولمسلم عن أبي الهياج قال: قال لي عليّ رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ألا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته».

ففي هذه الأحاديث الصحيحة بيان عدة أمور:

أولاً: تحريم التصوير.

ثانياً: الوعيد الشديد للمصورين.

ثالثاً: بيان أن علة تحريم التصوير هي ترك الأدب مع الله، وذلك بالتشبه بخلق الله، وهناك علة أخرى وهي كونها طريقاً لاتخاذها أوثاناً تعبد من دون الله، ويدل على ذلك أن أول شرك حصل في الأرض في قوم نوح كان من أسبابه تصوير تماثيل على شكل من عبدوهم، ولم يزل الشرك واقعاً، وكانت الأصنام المصورة على شكل المعبودين مقارنة له.

رابعاً: عموم هذه الألفاظ لأنواع التصوير، سواء كانت مجسمة أو رسماً أو تصويراً فتوغرافياً، بل العلة في الأخير أعظم؛ لأن مجالاته أوسع، وهو يُظهر من ملامح الشخصية ما لا تظهره حتى المجسمات، فالعلة فيه أعظم، زيادة على أن كثرة نشر الصور يجعل المصورين حاضرين في أذهان الرائين مما يفضي إلى ربط القلب بهم، وهو بالتالي يؤدي إلى التعظيم، كما أن علة كونها طريقاً للوثنية يدل عليه الواقع التاريخي مما لا يمكن أن ينكر. والشرك له صور متعددة ولا يجب أن يكون بالأصنام خاصة، بل يكفي أن يحصل تعلق القلب بهم

وتهيجه عند النظر إليهم الذي يفضي بظهور إرادة خفية في القلب توجهه تارة للحب، وأخرى للبغض وتارة للتحسر، وتارة للخوف والتلفظ بما لا يجوز من النياحة ونحوها.

هذا، وقد أبيح ما تقوم به الضرورة من التصوير: كصور المجرمين والجواسيس، وما لا بد منه كصور الجوازات والحفائظ، وهذه الأشياء إباحتها، كإباحة الميتة حال الضرورة، وهي تُقَدَّر بقَدْر الضرورة، ولا يستباح ما زاد على ذلك.

هذا، ونحن نرى من أضرار التصوير ما هو ظاهر للعيان، فطواغيت الأرض يستعملونه لربط قلوب الناس بهم، والمنحرفون يستعملونه لنشر العري والفساد والفتنة بين الناس، بل صارت للتصوير فلسفة خاصة أقيمت من أجلها أكاديميات علمية فيعبرون عن أفكارهم ببعض ما يصورونه للناس، فالوجودي يترجم مذهبه من خلال تصويره، والعلماني كذلك، والشيوعي يفعل الأمر نفسه.

وهل بعد ذلك ينتبه المسلمون إلى خطر التصوير ومفاسده، ولا يقال: إننا بإمكاننا أن نترجم ما نتقدم من عقيدة صحيحة من خلال التصوير؛ لأنه بعد تحريمه لا يجوز سلوكه لأن سلوك الطريق يحتاج إلى إباحة الشرع، ولا إباحة فلا يحل استعماله.

وقد حاول بعض الناس أن يورد شبهة محصلها: أن التصوير الفتوغرافي ما هو إلا حبس للظل، والصورة ما هي إلا التي في الخارج حقيقة وليست شيئاً آخر، وهي كالصورة في المرآة. وقد رد ذلك بأنه من المدرك عقلاً وشرعاً ولغة أن مجرد حبس الظل لا يخرج الصورة، بل لا بد من معالجة لها حتى تخرج صورة للعيان، والصورة في المرآة غير ثابتة بل هو انعكاس للحقيقة ولذا فهي لا تثبت، ولا يمكن الاحتفاظ بها كما هو الحال في الصور الفتوغرافية، وبناء على ذلك فإنما حرم التصوير لأنه مظنة التشبه والوثنية، وأما لو كان يقصد بالتصوير المشابهة لخلق الله، أو عبادة ما يصوره، أو العمل على تكثير

الصور لأجل عبادتها، فهو كافر الكفر الأكبر، المخرج من ملة الإسلام، وفعله كفر أكبر، والواجب على عموم المسلمين البعد عن التصوير، والحرص عل تقليله إن لم يمكن إعدامه وإيجاد وسائل تغني عما أباحته الضرورة، حتى تنعدم وسائل الوثنية، ويعلو التوحيد وأعماله.



سادساً: الأعياد والاحتفالات البدعية

الأعياد: جمع عيد، وهو اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد؛ إما بعود السنة، أو بعود الأسبوع أو الشهر أو نحو ذلك.

فالعيد يجمع أموراً منها: يوم عائد كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تجمع ذلك من العبادات أو العادات، وقد يختص العيد بمكان تعينه، وقد يكون مطلقاً، وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً.

فالزمان كقوله ﷺ ليوم الجمعة: «إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيداً»، والاجتماع والأعمال كقول ابن عباس رضي الله عنه: (شهدت العيد مع رسول الله ﷺ).

والمكان كقوله ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً».

وقد يكون لفظ العيد اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه كقول النبي ﷺ: «دعهما يا أبا بكر فإن لكل قوم عيداً، وإن هذا عيدنا»[1].

وبناء على ذلك فلا يجوز لأحد أن يلازم الحفاوة والاحتفال بيوم

(١) انظر الجامع الفريد كتاب التوحيد ص (١٩٨) وما بعدها مع شرحه قرة عيون الموحدين.

من الأيام، أو مكان من الأماكن، أو اجتماع من الاجتماعات لم يرد الشرع باتخاذه عيداً سواء كان ذلك بتخصيصه بعبادة من العبادات، أو اجتماع من الاجتماعات، أو عادة من العادات، فإن قارنه الموافقة لأعداء الله من الكفار والمشركين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى كان الأمر أعظم حرمة وأشد خطراً، وذلك لما فيه من المشابهة الظاهرة بهم، والذي هو طريق للمشابهة في الباطن.

ولذا لما طلب رجل من النبي ﷺ أن يذبح في مكان سماه «بوانة» قال له النبي ﷺ: «هل بها عيد من أعيادهم» (يريد اجتماعاً معتاداً من اجتماعاتهم التي عندهم عيداً) فلما قال: لا. قال له: «أوف بنذرك». وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم مانع من الذبح وإن نذر، كما أن كونها موضع أوثانهم كذلك، وإلا لما انتظم الكلام ولا حسن الاستفصال. ومعلوم أن ذلك إنما هو لتعظيم البقعة التي يعظمونها بالتعييد فيها، أو لمشاركتهم في التعييد فيها، أو لإحياء شعار عيدهم فيها، ونحو ذلك. إذ ليس الإمكان الفعل، أو نفس الفعل، أو زمانه.

فيحرم الاحتفال بعيد الميلاد، سواء كان للمسيح أو للنبي محمد ﷺ وغيرهما من الناس، لما في ذلك من مشابهة اليهود والنصارى، وهكذا كل احتفال أو اجتماع يعتاد كل أسبوع أو شهر أو سنة، ولم يأت من الشرع ما يدل على إباحته كعيد رأس السنة، أو الاحتفال بالهجرة، أو الإسراء، أو ليلة النصف من شعبان.

ومن ذلك ما ابتدع هذه الأزمان من الأعياد الوطنية، والاحتفال بعيد الشجرة، والاحتفال بالأيام المبتدعة كيوم الغذاء، ويوم الطفل، ونحو ذلك.

ويدل على ما ذكرناه ما في الصحيحين أنه ﷺ قال: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أعيام عيد» وتلك الأيام أيام منى. وفي رواية: «هذا عيدنا» وفي رواية «وإن عيدنا هذا اليوم».

ودلالته من وجهين[1]:

أولاً: قوله: «فإن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا» فهذا يقتضي أن لكل قوم عيداً يخصهم كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾. فأعياد اليهود والنصارى وسواهم أمر يخصهم دوننا فلا نشاركهم فيه كما لا نشاركهم في دينهم.

ثانياً: قوله: «هذا عيدنا» فمقتضى هذا اللفظ أن عيدنا يخصنا وليس لنا عيد سواه وقوله: «وإن عيدنا هذا اليوم» أضاف العيد إلى «نا»، وعرف اليوم، والتعريف باللام والإضافة يفيد الاستغراق، فيقتضي هذا أن جنس عيدنا منحصر في هذا اليوم.

ويدل عليه أيضاً قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» ولا شك أن هذه الأعياد والاجتماعات ليست من ديننا فهي مردودة أي: باطلة، فيحرم اعتيادها والاحتفاء بها. ويدل على هذا قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» وهذه الأعياد والاحتفالات من البدع فهي ضلالة، فيحرم اعتيادها والعناية بأمرها.

هذا، والأعياد إما مكانية أو زمانية، أو اجتماعات.

فأما الأعياد المكانية من جهة حكم الشرع فثلاثة أنواع[2]:

الأول: ما لا خصوص له في الشريعة.

الثاني: ما له خصوص لا يقتضي قصده للعبادة فيه.

الثالث: ما تشرع العبادة فيه لكن لا يتخذ عيداً.

فمثال الأول: عموم الأمكنة مما لا خصوصية له، ولا شرعت فيه العبادة، فلا يجوز تخصيصه، ولا قصده بعبادة، كالصحارى، وسائر الأمكنة مثلاً ما لم يكن عيداً لليهود والنصارى.

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (١٨٩).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١٦١).

ومثال الثاني: كقبر النبي ﷺ وسائر القبور وكشهر رجب.

ومثال الثالث: كالصلاة في مسجد قباء فهي مشروعة، لكن لا يتخذ عيداً يقصد كل سنة، وكل شهر، ونحو ذلك. وهكذا ليلة النصف من شعبان، ثبوت فضلها لا يجوّز اتخاذها عيداً يحتفل به كل سنة.

وأما الأعياد الزمانية فهي أيضاً من جهة حكم الشرع ثلاثة أنواع[1]:

أحدها: يوم لم تعظمه الشريعة أصلاً كأول خميس من رجب، وليلة تلك الجمعة التي تسمى الرغائب.

النوع الثاني: ما جرى فيه من الحوادث ما لا يقتضي كونه موسماً كالثامن عشر من ذي الحجة المشهور بـ «غدير خم».

النوع الثالث: ما هو معظم في الشريعة كيوم عاشوراء، ويوم عرفة، ويومي العيدين، [و] نحوها.

فالأول يحرم تخصيصه بشيء من العبادات أو الاحتفالات، وكذلك الحكم في النوع الثاني. وأما النوع الثالث فلا يتجاوز ما شرعه الله ورسوله فيه.

هذا، وقد يصحب هذه الأعياد المكانية والزمانية من الاجتماعات البدعية ما يجعلها أعظم بدعة، وأغلظ حكماً؛ كمن يقصد القبور يوم العيد، والاجتماع عليها، والاحتفال عندها، أو يقصد المسجد الأقصى من أجل التبرك به، أو الطواف بجبل عرفات، ونحو ذلك من البدع المنكرة التي لم يأت بها دليل من الكتاب ولا من السنة النبوية.

وأما الاجتماعات فهي من جهة حكم الشرع ثلاثة أنواع[2]:

الأول: ما لم يشرع أصلاً كالاجتماع للاحتفال بالمواليد.

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٣١٢، ٢١٣).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٢٩٢) وما بعدها.

الثاني: ما شرع الاجتماع له كصلاة الجماعة، وصلاة العيدين، ونحوها.

الثالث: ما يحرم الاجتماع له كالاجتماع في المقابر والأضرحة للصلاة المفروضة فيها، ودعاء أهلها، والطواف حولها.

هذا، والواجب على المسلمين أن يحرصوا على تخليص دينهم من كل شائبة تكدر صفوه، أو تتسبب في تغييره؛ لأن الدين إذا كثرت فيه البدع تغيرت صورته، فصار مجموعة من الأعمال الخرافية التي ما أنزل الله بها من سلطان. فإن لحفظ الدين جانبين:

الأول: المحافظة عليه؛ وذلك بتعلم حقائقه، وتعليمها، ونشرها بين الناس حتى تكون معروفة مشهورة ظاهرة واضحة.

الثاني: محاربة ما يكدر صفوه من المكفرات، والمبتدعات، والمعاصي التي تقضي على صفائه، وتكدر حقائقه، فتظهر مشوهة. وبذلك يفرح أعداؤه ويسر أدعياؤه.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٨﴾﴾.

ومما تقدم تبين أن الحكم العام لاتخاذ الأعياد والاحتفالات هو الحرمة المقتضية للبدعة؛ وأما كونها وسيلة من وسائل الشرك فذلك بيّن من جهتين[1]:

الأولى: لما في ذلك من المشابهة للكفار في الظاهر التي تؤدي للمشابهة في الباطن؛ لأن المشابهة بالكفار تدل على استحسان من الفاعل لفعلهم، والذي هو جزء من كفرهم وشعائرهم الوثنية؛ ولذا استحق أن يحشر معهم.

وفي رواية: «من تشبه بقوم فهو منهم». وهو نص صريح على

---

(١) قارن الاختيارات للبعلي (١٥١).

أن التشبه في الظاهر مؤذن بالتشبه بهم في الباطن.

الثانية: ما يشتمل عليه اتخاذ الأعياد والاحتفالات البدعية من مخالفة ما جاء به الرسول ﷺ، والحكم بغير ما أنزل الله. ففيه نوع من شرك الطاعة كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ أي: ديناً وشرعاً.

وعلى هذا فهو إما وسيلة من وسائل الشرك الأكبر أو الأصغر، فإن اشتمل على عبادة غير الله فهو شرك أكبر، وإن اشتمل على ما دونه فهو شرك أصغر. والشرك الأكبر ينافي التوحيد، والشرك الأصغر ينافي كمال التوحيد.

كما أن اتخاذ الاحتفالات والأعياد البدعية كبيرة من كبائر الذنوب، وهي مؤذنة بتغيير وجه الدين، الأمر الذي هو طريق للكفر الأكبر أو الكفر الأصغر؛ فإن اشتمل على ما به يكفر كفراً أكبر خرج من الملة، وإن اشتمل على ما به كفر أصغر لم يخرج عن الملة، واستحق المتلبس به الوعيد إذا مات ولم يتب منه.

ومن هنا يتبين لنا الخطر المؤدي إلى زعزعة العقيدة الإسلامية في قلوب المسلمين عن طريق اتخاذ الأعياد والاحتفالات البدعية. ولا يقال: إننا نفعلها ولا نجد هذا، لأن الشرع ينزل مظنة الشيء منزلة الشيء نفسه، ويجعل وسائل الأشياء في الحكم كالذي تؤدي إليه، فما كان وسيلة للشرك أكبره أو أصغره ينزل منزلة الشرك نفسه أكبره أو أصغره.



الولاء والبراء في العقيدة الإسلامية

تعريف الولاء:

الولاء لغة: يطلق على عدة معان: منها المحبة، والنصرة، والاتباع، والقرب من الشيء، والدنو منه.

والموالاة ضد العداوة، والولي ضد العدو. وتطلق على المتابعة والتولي والإعراض والاتباع فهي من أسماء الأضداد.

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ أي: تعرضوا عن الإسلام، وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ أي: يتبعهم.

والولي على وزن فعيل، وهو إما بمعنى فاعل فيكون معناه: من ولي الأمر قام به، وإما بمعنى مفعول فيكون معناه: من والاه موالاة وولاء إذا تابعه.

الولاء شرعاً: هو موافقة العبد ربه فيما يحبه ويرضاه من الأقوال والأفعال والاعتقادات والذوات. فسمت ولي الله هو محبته لما يحب الله، ورضاه بما يرضي الله، وعمله بذلك كله، وميله إليه على وجه الملازمة له.

تعريف البراء: البراء لغة يطلق على معان كثيرة، ومنها البعد، والتنزه، والتخلص، والعداوة. وبرىء إذا أعذر نفسه بأداء ما يجب

نحو غيره، ومنه قوله: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ أي: أعذر وأنذر.

والبراء شرعاً: هو موافقة العبد ربه فيما يسخطه ويكرهه ولا يرضاه من الأقوال والأفعال والاعتقادات والذوات، فسمت البراء الشرعي هو البغض لما يبغضه الله على وجه الملازمة، والاستمرار على ذلك، فمحل الولاء هو محبوبات الله، ومحل البراء ما يسخطه الله ويبغضه.

تعريف عقيدة الولاء والبراء:

وبناء على ما تقدم فإن تعريف عقيدة الولاء والبراء: هو موافقة العبد ربه فيما يحبه ويرضاه، وفيما يسخطه ويكرهه ويبغضه ولا يرضاه من الأقوال والأفعال والاعتقادات والذوات. وعلى هذا فإن ما يتعلق به الولاء والبراء أربعة أمور هي:

أولاً: الأقوال: فالذكر محبوب لله، واللعن والسب مبغوض له.

ثانياً: الأفعال: فالصلاة والزكاة والصيام والبر والصدقة محبوبات لله، والربا والزنا وشرب الخمر مبغوض لله.

ثالثاً: الاعتقادات: فالإيمان والتوحيد محبوب لله، والكفر والشرك مبغوضات لله.

رابعاً: الذوات: فالمؤمن الموحد محبوب لله، والكافر والمشرك والمنافق مبغوض لله.

منزلة عقيدة الولاء والبراء من الشرع:

لهذه العقيدة مكانة عظيمة في الشرع تتضح من الوجوه التالية:

أولاً: أنها جزء معنى الشهادة، وهو قولك: «لا إله» من قوله: «لا إله إلا الله» فإن معناها البراء من كل ما يعبد من دون الله كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟

ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ والطاغوت: هو كل ما عبد من دون الله.

ثانياً: لأن هذه العقيدة أوثق عرى الإيمان، لما رواه أحمد في مسنده عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله.

ثالثاً: أنها سبب لذوق القلب حلاوة الإيمان، ولذة اليقين؛ لما جاء عنه ﷺ أنه قال: «ثلاث من وجدهن وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار» متفق عليه.

رابعاً: أنها الصلة التي على أساسها يقوم المجتمع المسلم كما قال ﷺ: «أحب لأخيك ما تحب لنفسك»، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾.

خامساً: ما ثبت من الأجر الجزيل العظيم لمن اتصف بالحب في الله فقال ﷺ: «المتحابون في الله على منابر من نور يوم القيامة». وقال ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» ومنهم: «رجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وافترقا عليه».

سادساً: ما دل عليه الشرع من تقديم هذه الصلة على سواها كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

سابعاً: أنه بتحقيق هذه العقيدة تنال ولاية الله؛ لما روى ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «من أحب في الله وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله فإنما تنال ولاية الله بذلك».

ثامناً: أن هذه العقيدة هي الصلة الباقية بين الناس يوم القيامة كما

قال سبحانه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ قال: المودة.

تاسعاً: لأنها شرط في صحة النطق بالشهادة المدخل في الإسلام؛ فإن من شروط صحة الشهادة حبها وحب ما دلت عليه، بل وحب من نطق بها ودعا إليها وكراهة ما يضادها.

عاشراً: لأن من أحب غير الله ودينه، وكره الله ودينه وأهله، كان كافراً بالله كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾.

الحادي عشر: لأن البراء والولاء من مكملات الإيمان لحديث: «من أحب في الله، وأبغض في الله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان» رواه أحمد والترمذي وحسنه.

حكم عقيدة الولاء والبراء:

الولاء والبراء واجب شرعاً، بل هو لازم من لوازم الشهادة وشرط من شروطها، ويدل على وجوبه قوله جل شأنه: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾. وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.

وقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» متفق عليه، وقال ﷺ: «لا يجد حلاوة الإيمان حتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار» متفق عليه.

وقال سبحانه: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ

وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ ﴾، وقال جل شأنه: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾، وقال جل وعلا: ﴿تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾، وقال: ﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾، وقال تقدس اسمه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ ﴾.

وروى أبو داود بسنده عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله».

أقسام الناس في الولاء والبراء:

الناس بالنسبة للولاء والبراء على ثلاثة أقسام[1]:

أولاً: من يستحق الولاء المطلق: وهم المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله، وقاموا بشعائر دينه من القيام بالواجبات واجتناب المحرمات، مخلصين له الدين.

ثانياً: من يستحق الولاء من جهة، ويستحق البراء من جهة أخرى: فهو المسلم العاصي الذي يهمل في بعض الواجبات، ويفعل بعض المحرمات التي لا يصل تركها إلى الكفر الأكبر، لما رواه البخاري أن عبد الله بن حمار كان يشرب الخمر فأتي به إلى رسول الله ﷺ فلعنه رجل وقال: ما أكثر ما يؤتى به. فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه إنه يحب الله ورسوله».

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص (٢٦٧).

ثالثاً: من يستحق البراء مطلقاً: وهو المشرك والكافر، سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً وغير ذلك. وهذا الحكم فيمن فعل مكفراً من المسلمين اقتضى ردته؛ من دعاء غير الله، أو الاستغاثة بغيره، أو التوكل على غيره، أو ترك الصلاة المفروضة، أو أنكر وجود الله، أو سبه أو سب رسوله أو دينه ونحو ذلك.

شروط ولاية الله[1]:

لا يكون ولياً لله إلا من توفرت فيه الأمور التالية:

أولاً: العقل، فلا ولاية لمجنون حال جنونه.

ثانياً: البلوغ؛ فلا ولاية لمن لم يبلغ من الصبيان والمميزين.

ثالثاً: موافقته لله فيما يحب ويكره.

رابعاً: العلم بأصول الدين حتى يعرف ما يحب الله من توحيده، والإيمان به، ومعرفة رسوله، وما يتبع هذين الأصلين من التصديق بالأخبار الشرعية والإيمان بمدلولها.

خامساً: العلم بفروع الشريعة والتي بها يعرف الحلال من الحرام، ويدرك ما يصحح به عباداته.

سادساً: أن يتخلق بالأخلاق المحمودة، مع اجتناب المحرمات وفعل الواجبات، مع إخلاص العمل والمتابعة لما جاء عن الرسول ﷺ.

سابعاً: ملازمة الخوف من الله واحتقار النفس، والرحمة بالخلق، مع النصيحة لهم، مع الحرص على معرفة محاسن الشريعة، ومطالعة عيوب النفس، والخوف من سوء الخاتمة.

هذا، وقد نص الله جل شأنه على أوليائه وعرف بهم بقوله

---

(١) انظر الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص (٢٧٩، ٢٩٠).

سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ إلى آخر الآيات.

وأعظم الأولياء هم رسل الله وأنبياؤه، وأخصهم بولايته أولو العزم من الرسل، وأخص أولي العزم رسول الله ﷺ، وأفضل الأولياء من أصحاب الرسل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، وهكذا على ترتيب الصحابة في الفضيلة كما هو مسطور في كتب أهل العلم، ثم أصحاب بقية الرسل والأنبياء.

هذا، وليس الخارق للعادة وحده من أدلة الولاية حتى يقترن بما يدل على الولاية من الصفات المتقدمة، ولذا فإن الخارق للعادة يجري على يد من يستدرج؛ ولذا حتى لو ثبتت ولاية من ظهر الخارق عليه، فإنه لا يدل على أنه أفضل مما سواه من أولياء الله المؤمنين، بل قد يكون من لا يخرج على يديه الخارق أفضل، ولذا كانت نسبة وجود الخارق للعادة على من بعد الصحابة أكثر من الصحابة لأن حاجتهم لتقوية الإيمان أقل، وضعف الإيمان فيمن بعدهم أكثر.

مراتب أولياء الله[1]:

لأولياء الله ثلاث مراتب بحسب تفاوتهم في تحقيق ما تقتضيه ولاية المؤمنين لله وهي:

أولاً: السابقون في الخيرات: وهم من فعل الواجبات، واجتنب المحظورات، وحافظ على المسنونات، وتورع عن المكروهات.

(١) انظر لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٧٩) طبعة المنار الطبعة الأولى (١٣٢٣هـ).

ثانياً: المقتصد: وهو من اكتفى بفعل الواجبات، واجتناب المحظورات، وإن لم يحافظ على المسنونات، ولا تورع عن المكروهات.

ثالثاً: الظالم لنفسه: وهو من ترك بعض الواجبات، أو فعل بعض المحرمات التي لا تصل إلى درجة الكفر الأكبر.

ويجمع ذلك قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾.

وإذا كان الناس يتفاضلون في الإيمان والتقوى، فكذلك أولياء الله يتفاضلون في ولايتهم لله بحسب الإيمان والتقوى، وكذلك أعداء الله لما كانوا متفاضلين في الكفر والشرك والنفاق، فهم متفاضلون أيضاً في عداوتهم لله، وأشد الناس عداوة لله هم المشركون والكفار والمنافقون، ثم أهل البدع، ثم أهل الكبائر، ثم أهل الصغائر.

كما أن المؤمنين يتفاضلون في علم تفصيل ما أجمل من الشريعة، هذا وليس من شرط الولاية أن يكون الولي معصوماً، أو لا يخطىء، أو لا يغلط، كما قال ﷺ: «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»[1] وبذا يعلم أن أولياء الله قد تحصل منهم بعض المعاصي، ولا يمنع ذلك من وصفهم بالولاية العامة، وإن كان فيهم من جهة المعصية عداوة لله، كما يجوز عليه الاشتباه في بعض أمور الدين. وبناء على ذلك فالعبرة في الحكم بما أنزله الله لا بما يفعله أولياؤه؛ لأن الله هو الحاكم، وله الحكم كما قال سبحانه: ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وقال جل جلاله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وقال ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

---

(١) انظر طريق الهجرتين ص (٢٥٧) الفرقان ص (١٤).

حقوق الولاء[1]:

ويمكن بيانها وإظهارها فيما يلي:

أولاً: الهجرة: الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد المسلمين، ويستثنى من ذلك المستضعف ومن لا يستطيع الهجرة للظروف الجغرافية والسياسية المعاصرة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾﴾.

ثانياً: نصر المسلمين ومعاونتهم بالنفس والمال واللسان في جميع أصقاع الأرض في كل ما هم بحاجة إليه من أمور الدنيا والدين كما قال سبحانه: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ﴾. وكما قال ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا». وقال ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». وقال ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يحقره ولا يخذله ولا يسلمه».

ثالثاً: مشاركة المسلمين في آمالهم وأحزانهم لقوله ﷺ: «مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذ اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» ويدخل في هذا نصرة قضاياهم والاستعلام عن أخبارهم ونشرها بوسائل الإعلام بين المسلمين.

رابعاً: أن يحب للمسلمين ما يحبه لنفسه من الخير ودفع الشر، فيقوم بواجب النصيحة لهم، ويترفع عن الحسد والكبر عليهم. قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

خامساً: عدم السخرية بالمسلمين، والتنقص لهم، وعيبهم،

---

(١) الفرقان لابن تيمية ص (١٩، ٢٧، ٣٨).

واغتيابهم، ونشر النميمة بينهم كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾.

سادساً: محبتهم، والحرص على مجالستهم كما قال ﷺ: «وجبت محبتي للمتزاورين» وقال أيضاً: «أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله». وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

سابعاً: أداء حقوقهم من عيادة المريض، واتباع الجنائز، ونحوها من عدم غشهم في المعاملة، أو أكل أموالهم بالباطل، قال ﷺ: «من غشنا فليس منا». وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبته». وقوله: «ولا يسم على سومه». وقال ﷺ: «حق المسلم على المسلم ست: «إذا رأيته فسلم، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبع جنازته» الحديث.

ثامناً: الرفق بالمسلمين، والدعاء والاستغفار لهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقال ﷺ: «من لا يَرْحم لا يُرْحم». وقال ﷺ: «ليس منا من لم يوقر كبيرنا، ويرحم صغيرنا».

تاسعاً: أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، ونصيحتهم لحديث: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم». وقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

عاشراً: عدم التجسس عليهم، ونقل أخبارهم وأسرارهم إلى

عدوهم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾.

حادي عشر: إصلاح ذات بينهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾، وقال تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

ثاني عشر: كف الأذى عنهم، كما قال ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» أي: من قوله وفعله.

ثالث عشر: مشاورتهم كما قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾. وقوله ﷺ: «المستشار مؤتمن».

رابع عشر: الإحسان القولي والفعلي لهم، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. وقال ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء».

خامس عشر: الانضمام إلى جماعتهم، وعدم الفرقة عنهم كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾. وقال ﷺ: «من فارق الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية». وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ وهو متضمن لسلوك سبيلهم في الدين.

سادس عشر: التعاون على البر والتقوى كما قال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾.

حقوق البراء[1]:

وأهمها ما يلي:

---

(١) انظر الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص (٢٨٤) وما بعدها. الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (١/٢٦٦).

أولاً: بغض الشرك والكفر وأهله، وإضمار العداوة لهم كما أعلنها إبراهيم عليه الصلاة والسلام فأخبر الله عنه بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي ...﴾ ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ وقال سبحانه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾.

ثانياً: عدم اتخاذ الكفار أولياء، وعدم مودتهم كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾.

ثالثاً: هجر بلاد الكفر، وعدم السفر إليهم إلا لضرورة مع قدرة على إظهار شعائر الدين مع عدم المعارضة كما قال ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين».

رابعاً: عدم التشبه بهم فيما هو من خصائصهم دنيا وديناً؛ فالدين كشعائر دينهم، والدنيا كطريقة الأكل والشرب ونحوها قال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم». وقال أيضاً: «إن اليهود لا يصبغون فخالفوهم». وقال: «خالفوا المشركين؛ احفوا الشوارب، ووفروا اللحى».

خامساً: ألا يناصر الكفار، ولا يمدحهم، ولا يعينهم على المسلمين.

سادساً: ألا يستعين بهم، ولا يتخذهم بطانة له يحفظون سره ويقومون بأهم أعماله، كما قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾.

سابعاً: ألا يشاركهم في أعيادهم وأفراحهم، ولا يهنئهم عليها، وقد فسر بعض أهل العلم قوله: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ أي: أعياد الكفار.

ثامناً: ألا يستغفر لهم، ولا يترحم عليهم. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾.

تاسعاً: هجر مجالسهم وصحبتهم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾.

عاشراً: عدم التحاكم لهم، أو الرضى بحكمهم وترك حكم الله ورسوله، كما قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾. وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ الْكَٰفِرُونَ﴾.

حادي عشر: عدم المداهنة والمجاملة والمداراة لهم على حساب الدين، قال تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾.

ثاني عشر: عدم الطاعة لهم فيما يأمرون ويشيرون به. قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾. وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ الَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾.

ثالث عشر: ألا يعظم الكافر بلفظ أو فعل، وكيف يعظم من أذله الله وأخزاه، كما قال ﷺ: «لا تقولوا للمنافق: سيد، فإنه إن يك سيدا فقد أسخطتم ربكم عز وجل» والكافر من باب أولى. وقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾.

رابع عشر: عدم التولي العام لهم، وذلك بموالاتهم في كل شيء في الظاهر والباطن، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾.

---

(١) انظر الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص (٢٨٠) وما بعدها. الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (٢/ ٦٤٥).

خامس عشر: ألا يبدأهم بالسلام لما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبدأوا اليهود بالسلام، ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه». إلا أن يكون مع الكفار مسلمون فيسلم لحديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ: «مر على مجلس فيه أخلاط من اليهود والمسلمين فسلم عليهم» رواه مسلم.

سادس عشر: عدم مجالستهم والدخول عليهم وقت الاستهزاء بالدين، قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾.



أحكام الولاء والبراء

أحكام الولاء والبراء كثيرة غير محصورة، وفي كل زمان قد تبرز من مظاهر الولاء والبراء ما يحتاج لبيان حكمه واستفادته من أدلة الشرع، لكننا هنا نتعرض لبعض أحكامهما المهمة في نظرنا وهي:

أولاً: أحكام موافقة الكفار.

ثانياً: أحكام السفر إلى بلاد لكفار.

ثالثاً: حكم التعامل مع الكفار.

رابعاً: الفرق بين عقيدة البراء وحسن المعاملة.



أولاً: أحكام موافقة الكفار[1]

للمسلم في موافقته للكفار ثلاث حالات:

الأولى: الموافقة لهم في الظاهر والباطن فهذا كفر مخرج عن ملة الإسلام إجماعاً.

الثانية: الموافقة في الباطن دون الظاهر فهذا أيضاً كفر مخرج عن الملة إجماعاً؛ لأنه نفاق عقدي أكبر وهو مخرج عن ملة الإسلام.

الثالثة: الموافقة في الظاهر وهي على نوعين:

النوع الأول: أن تكون الموافقة في الظاهر بسبب الإكراه بالضرب والقتل والتعذيب بالفعل، لا بمجرد التهديد، ففي هذه الحالة لا يكفر ما دامت الموافقة باللسان، والقلب مطمئن بالإيمان كما قال سبحانه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾.

النوع الثاني: أن يوافقهم في ظاهره مع مخالفتهم في الباطن لغرض دنيوي، كحب رياسة، وطمع في جاه ومنزلة، ونحو ذلك. وقد اختلف العلماء في كفر من كان هذا حاله على قولين:

---

(١) الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (١/٣٦، ٣٧). قارن الجامع الفريد ص (٣٦٥).

القول الأول: إنه يكفر الكفر المخرج عن الملة لظاهر قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ فسماهم كافرين لتقديمهم الدنيا على الدين.

القول الثاني: أنه لا يكفر كفراً يخرج عن الملة، بل كفراً أصغر، وهو كبيرة من الكبائر، وبناء هذا القول هو الفرق بين الموالاة والتولي فهو من قبيل التولي، فلا يكون كفراً أكبر وهو قول أكثر أهل العلم، والراجح فيما يظهر لنا هو الأول لظاهر الآية الآنفة الذكر.



ثانياً: السفر إلى بلاد الكفار والإقامة فيها[1]

للسفر والإقامة في بلاد الكفار حكمان:

أحدهما: جائز.

والثاني: محرم.

فالجائز له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: السفر والإقامة لغرض الدعوة إلى الله مع الأمن على الدين، والقدرة على الجهر بشعائر الإسلام بلا معارضة في شيء منها، وقادراً على الولاء والبراء. ومن هذه ما هو مستحب كالسفر للجهاد في سبيل الله.

الحالة الثانية: السفر من أجل التجارة وهو عارف بدينه، آمن عليه، قادر على الجهر بشعائره، قادر على الولاء والبراء.

الحالة الثالثة: المستضعفون من النساء والولدان والرجال الذين لا يمكنهم الهجرة ولا يستطيعونها. ومنها المسلم في بلاد الكفار الذي تحول دون هجرته الظروف الجغرافية والسياسية.

---

(١) الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (٢/٨٦٨، ٨٦٩) قارن الجامع الفريد ص (٣٧٦).

والحكم الثاني وهو التحريم وله حالتان:

الحالة الأولى: أن يسافر لغرض دنيوي ولكنه آمن من الفتنة عالم بدينه لكن لا يستطيع الجهر بالشعائر على سبيل الكمال وعدم المعارضة، فهذا كبيرة من كبائر الذنوب.

الحالة الثانية: سفره إلى بلاد الكفار موالاة لهم، واستحساناً لما هم عليه، فهو كافر الكفر الأكبر المخرج عن ملة الإسلام لظاهر قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾.



ثالثاً: حكم التعامل مع الكفار[1]

١ ـ تجوز المعاوضة معهم في عقود البيع والإجارة ونحوها ما دامت المعاوضة والمنفعة والعين مباحة شرعاً، وأما ما كان العوض فيه محرماً كالخمر ولحم الخنزير، والمنفعة غير مباحة كالفوائد الربوية، والعين غير مباحة كالعنب ليتخذ خمراً، أو ملك العين أو إجارتها لأمر محرم، فذلك محرم شرعاً، أو ما يستعين به أهل الحرب منهم على المسلمين.

٢ ـ ويجوز وقفهم أي الكفار على أنفسهم أو غيرهم إذا كان في جهة يجوز الوقف فيها للمسلمين، كالصدقة على الفقراء، وإصلاح الطرق، وابن السبيل ونحو ذلك، وإن وقف على ولده بشرط كفرهم بحيث لو أسلموا لم يستحق أولاده شيئاً حرم إمضاء وقفه، وإن وقفوا على كنائسهم ومعابدهم حرم ذلك ولم يجز إمضاؤه قضاء لأن في ذلك إعانة لهم على كفرهم.

٣ ـ يصح نكاح المسلم للكتابية اليهودية والنصرانية، ولا يصح نكاح المسلمة للكتابي، هذا ويرى بعض أهل العلم حرمة نكاح الكتابية إذا ترتب عليه مفسدة من فتنة المسلم عن دينه ونحو ذلك.

---

(١) الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (٢/ ٧٢٥) وما بعدها.

٤ ـ يجوز إدانتهم، والاستدانة منهم، وتوثيق ديونهم بالرهن لما ثبت عنه ﷺ أنه توفي ودرعه مرهون عند يهودي.

٥ ـ يجوز تجارة الكفار في بلاد المسلمين فيما هو مباح شرعاً، ويؤخذ عشرها خراجاً يصرف في المصارف العامة للمسلمين.

٦ ـ تؤخذ الجزية من الكتابي في مقابل حمايته.

٧ ـ في حال عجز الكتابي عن دفع الجزية تسقط عنه، وفي حال فقره يكفل من بيت مال المسلمين.

٨ ـ يحرم السماح لهم ببناء الكنائس في بلاد المسلمين. وما دخل المسلمون بلادهم وهو قائم فيها لا يهدم، لكن يحرم السماح بتجديد بنائه إذا تهدم.

٩ ـ يرفع عنهم الحد فيما اعتقدوا حله في دينهم، لكن يحرم جهرهم به.

١٠ ـ تقام عليهم الحدود فيما اعتقدوا حرمته في دينهم.

١١ ـ لا يؤذى الذمي والمعاهد في ديار المسلمين ما دام قائماً بحق ذمته وعهده.

١٢ ـ يقتص منهم في النفس فما دونها.

١٣ ـ يجوز مصالحتهم بطلبنا أو طلبهم ما دام ذلك يحقق مصلحة عامة للمسلمين، ورأى ولي الأمر الصلح معهم كما قال سبحانه: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ لكن يجب أن يكون الصلح مؤقتاً لا مطلقاً.

١٤ ـ حرمة دم المعاهد والذمي، وماله، وعرضه.

١٥ ـ لا يقاتلون إن كانوا حربيين إلا بعد إنذارهم.

١٦ ـ من لم يشارك في المعركة بنفسه أو رأيه أو تخطيط فلا يتعرض له، كالصبيان، والنساء، والراهب في صومعته، والشيخ

الفاني، والعجوز، والمريض ونحو ذلك.

١٧ ـ من هرب من مقاتلتهم فلا يجهز عليه، ويكون ما تركه فيئاً.

١٨ ـ إذا رأى ولي الأمر إقرارهم على ما بأيديهم من الأرض جاز ذلك، ويدفعون الخراج وتكون أرضهم أرضاً خراجية، فإن أبوا سلمت للمسلمين لعمارتها. هذا إذا فتحت أرضهم قهراً بحرب لأنها في حكم الغنيمة.

١٩ ـ يجوز استرقاق الكفار وسبيهم إذا كانوا حربيين، ولم يكن بيننا وبينهم صلح.



- رابعاً: الفرق بين عقيدة البراء وحسن المعاملة[1]

معاداتنا للكفار المعبر عنها بالبراء لا تعني الإساءة لهم بالأقوال أو الأفعال، بل يجب على المسلم أن يبر أبويه من المشركين والكفار لظاهر قوله سبحانه: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ﴾ وهكذا لا يمنع بغضنا للكفار معاشرة الزوجة الكتابية بالمعروف كما قال سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾. كما أنها لا تمنع من أداء الحقوق لهم، وقبول شهادات بعضهم على بعض، وحسن المخالقة معهم كما قال سبحانه: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ وهذا الحكم بالنسبة للمؤتمنين والمعاهدين، أما الحربيون فلا.

وفي حكم الأبوين جميع الأقارب، فتجب صلتهم والنفقة والإحسان إليهم لعموم قوله سبحانه: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ﴾.

---

(١) الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية (٢/ ٥٩٣ ـ ٦٠٣).

وبذا يعلم أن حسن المعاملة خلق نبيل يأمر به الشرع، وتحض عليه الشريعة. وأما النصرة والتأييد للكفر وأهله فهو أمر محرم يصل إلى الكفر بالله، كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾.

وأما ما يدعى مما يسمى زمالة الأديان والتي يراد بها إذهاب ما في نفس المسلم من العداء للكفر وأهله وعزته بالإسلام، فليس ذلك من حسن المعاملة، بل هو الذوبان في الكفر وأهله، وهو عين الموالاة للكفار كما قال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ فليس إلا ديناً واحداً هو الحق وهو الإسلام، وما عداه فهو إما دين باطل، أو دين حق محرف، فهو والحالة هذه ليس دين الله، بل دين باطل، وما كان فيه من الحق فقد جاء به دين الإسلام نقياً لا باطل فيه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾.



الخاتمـــة

ومما تقدم بيانه من شرح للأصول العقدية العامة والتي تضمنها هذا الكتاب تتبين لنا النتائج التالية:

أولاً: وجوب التزام ألفاظ الكتاب والسنة في التعبير عن الحقائق العقدية.

ثانياً: أن مذهب أهل السنة هو المذهب الحق، وقد قامت عليه الأدلة من الكتاب والسنة والعقل والنقل عن السلف الصالح.

ثالثاً: وجوب لزوم مذهب أهل السنة والجماعة.

رابعاً: أن أهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية هذه الأمة بين سائر الأديان.

خامساً: وجوب عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه.

سادساً: أن معنى الألوهية هي العبادة وليس القدرة على الخلق.

سابعاً: وجوب اجتناب ما يضاد التوحيد مما ينافيه أو ينافي كماله من الشرك الأكبر والأصغر ونحوهما.

ثامناً: أن الوسائل الموصلة إلى الباطل هي باطل وتأخذ حكم ما أوصلت إليه.

تاسعاً: أن الله لا يعبد إلا بما شرعه على لسان رسوله محمد ﷺ.

عاشراً: وجوب موالاة المؤمنين والبراءة من المشركين والمنافقين والكفار والعصاة بحسب ما فيهم من المعاصي كبيرها وصغيرها.

حادي عشر: أن موالاة الله ورسوله لا تكون إلا بالطاعة لله ورسوله ولا طريق لولاية الله ورسوله سواها.

ثاني عشر: أن بغض الكفر وأهله لا يعني الإساءة إلى الناس والتجني عليهم وإيصال الأذى إليهم ما داموا لا يؤذوننا في ديننا أو دنيانا.

ثالث عشر: الحذر من السفر إلى بلاد الكفار بلا ضرورة مع الأمن على الدين والقدرة على إظهاره بلا أذى ولا معارضة.

رابع عشر: أن الإقامة في بلاد الكفار لغير غرض صحيح وضرورة ومع الأمن على الدين والقدرة على إظهاره بلا أذى ولا معارضة أمر محرم.

خامس عشر: حرمة اتخاذ الجنسية الكافرة لأن ذلك عين الموالاة للكفر وأهله.

وبعد هذا فنحمده تعالى على تمام هذا العمل ونسأله الإخلاص فيه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

الدكتور/ إبراهيم بن محمد بن عبد الله

البريكان

أستاذ مادة العقيدة الإسلامية

بكلية المعلمين بالدمام

ص ب (٢٣٧٥)

المراجع

١ ـ لوامع الأنوار البهية للسفاريني.
٢ ـ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية.
٣ ـ كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب.
٤ ـ العبودية لابن تيمية.
٥ ـ معارج القبول للشيخ حافظ الحكمي.
٦ ـ أعلام السنة [المنشورة] للشيخ حافظ.
٧ ـ اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية.
٨ ـ الجامع الفريد مجموعة رسائل لابن تيمية وللشيخ محمد بن عبد الوهاب.
٩ ـ كتاب الشريعة لأبي بكر الآجري.
١٠ ـ الاعتقاد لأبي بكر البيهقي.
١١ ـ الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم إسماعيل الأصفهاني تحقيق د. محمد ربيع المدخلي.
١٢ ـ شرح السنة للبربهاري.
١٣ ـ شرح السنة للبغوي.
١٤ ـ الواسطية لابن تيمية.
١٥ ـ الفتاوى لابن تيمية.
١٦ ـ شرح الطحاوية [لابن] أبي العز.
١٧ ـ درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية.
١٨ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية.
١٩ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم.
٢٠ ـ القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية.

٢١ - التوسل وأنواعه للشيخ محمد ناصر الألباني.
٢٢ - الجواب الباهر لابن تيمية.
٢٣ - الحموية لابن تيمية.
٢٤ - مجموعة التوحيد لابن تيمية وللشيخ محمد بن عبد الوهاب.
٢٥ - النبذة الشريفة النفيسة في الرد على القبوريين للشيخ ناصر بن معمر.
٢٦ - توحيد الخلاق للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.
٢٧ - إبطال التنديد شرح كتاب التوحيد لابن عتيق.
٢٨ - حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن قاسم.
٢٩ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.
٣٠ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن.
٣١ - الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للشيخ د/ صالح الفوزان.
٣٢ - الولاء والبراء للدكتور محمد سعيد القحطاني.
٣٣ - مفهوم أهل السنة والجماعة للدكتور ناصر العقل.
٣٤ - الاعتصام للشاطبي.
٣٥ - التمهيد لأبي بكر الباقلاني.
٣٦ - الولاء والعداء في علاقة المسلم بغير المسلم للدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريقي.
٣٧ - التبرك المشروع والتبرك الممنوع للدكتور علي بن نفيع العلياني.
٣٨ - التمائم في ميزان العقيدة. للدكتور علي بن نفيع العلياني.
٣٩ - الرقى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة للدكتور علي بن نفيع العلياني.
٤٠ - الصواعق المرسلة الشهابية للشيخ سليمان بن سحمان.
٤١ - مجموعة المسائل والرسائل النجدية الجزء الرابع.
٤٢ - الضياء الشارق في رد شبهات المازق المارق للشيخ سليمان بن سحمان.
٤٣ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي تحقيق د/ أحمد سعد حمدان.
٤٤ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة العكبري تحقيق د/ رضا بن نعسان معطي.
٤٥ - عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي إسماعيل الصابوني تحقيق وتخريج بدر البدر.

٤٦ ـ القائد إلى تصحيح العقائد للشيخ عبد الرحمن المُعَلمي.
٤٧ ـ الرسالة التدمرية لابن تيمية.
٤٨ ـ العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الحنبلي تحقيق الدكتور محمد سير مباركي.
٤٩ ـ الكوكب المنير شرح مختصر التحرير تحقيق الدكتور نزيه حماد.
٥٠ ـ بدائع الفوائد لابن القيم.
٥١ ـ الكواشف الجلية للشيخ عبد العزيز السلمان.
٥٢ ـ الأسئلة والأجوبة الأصولية للشيخ عبد العزيز السلمان.
٥٣ ـ الدين الخالص لصديق حسن خان تحقيق البجاوي.
٥٤ ـ جواب أهل العلم والإيمان لابن تيمية.
٥٥ ـ الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية للشيخ جلعود الجلعود.
٥٦ ـ مدارج السالكين لابن القيم.
٥٧ ـ طريق الهجرتين لابن القيم.
٥٨ ـ مختصر الصواعق المرسلة للموصلي.
٥٩ ـ الإيمان لابن تيمية.
٦٠ ـ أضواء البيان الجزء العاشر رسالة في المجاز للشيخ محمد الأمين الشنقيطي.
٦١ ـ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم.
٦٢ ـ مجموعة الرسائل الكبرى رسالة الأكليل لابن تيمية.
٦٣ ـ القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، للمؤلف، رسالة ماجستير.
٦٤ ـ منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد، للمؤلف، رسالة دكتوراه.
٦٥ ـ كتاب الرد على الأخنائي لابن تيمية.
٦٦ ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية.
٦٧ ـ معارج الألباب ومناهج الحق والصواب للعلامة حسين بن مهدي النعيمي تحقيق محمد حامد الفقي الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م على نفقة عبد العزيز محمد العبد الله الجميح مطابع الرياض.



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

